الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
جامعـــة محمـــد بوضيـــاف بالمسيلـــة
كليـة العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم الفلسفة

الموضوع

التسامح في فكر جون لوك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة

إعـــداد الطالبة :
بن سليمان نور الهدى

إشـــــراف الأستاذ :
لصقع الربيع

لجنة المناقشة:

الدكتور زروخي الدراجي رئيسا ومناقشا
الأستاذ لصقع الربيع مشرفا ومقررا
الدكتور الخوني ضيف الله ممتحنا

السنة الجامعية 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

" إن حريّـتي تنتهـــي عندما
تبـــــدأ حـــريّة الآخـــــرين "

جـــــون لـــــوك

شكـــــر و تقديـــــر

أبتدئ بشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى وعلى نعمه الكثيرة التي رزقني إياها .

– أتقدم بالشكر و التقديرالى أساتذة قسم الفلسفة الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد.

– أتقدم بعظيم الشكر و التقدير للأستاذ المشرف **لصقع الربيع** لما منحه لي من وقت و جهد و توجيه و إرشاد و تشجيع .

– ثم أزجي الشكر فائقه و الثناء اجله إلى أستاذي الدكتور **زروخي الدراجي** لأنني تعلمت منه هدوء العقل و يقظة الروح و لأنه قام بإيقاد شعلة الفكر بقسم الفلسفة .

– اشكر شكر غير مقطوع الأستاذ **محمد علي مساعد** الذي ساعدني في الحصول على مصادر الدراسة و مراجعها.

– الشكر الموقر للأستاذ الدكتور **تاقـــي** الذي ساعدني كثيرا في ترجمة الكثير من المراجع باللغة الأجنبية.

نور الهدى بن سليمان

الإهـــــــداء

أهدي هذا العمل .....

- إلـــى روح أبـــــــــي الطاهـــــرة الزكيـــــة (رحمـــه الله)

- إلـــى ينبـوع الصبر و الأمـــل و التفـــاؤل أمـــــي الغاليـــة

- إلـــى رياحيـــن حياتـــــي في الشـــدة و الرخـــاء إخوتـــــي

- إلـــى الذيـــــن أحبتتهـــــم و أحبونـــــي صديقـــــاتـــــي

- إلـــى كـــل من شجعنـــي و ساعدنـــي في إتمـــام هـــذا العمـــل

نور الهدى بن سليمان

مخطط البحث

الموضوع : **رقم الصفحة**

مقدمة

الفصل الأول : مفهوم التسامح و ومساره الفلسفي والتاريخي

المبحث الأول : مفهوم التسامح 01

المبحث الثاني : السياق الفلسفي و التاريخي للتسامح 05

المبحث الثالث : المفاهيم المتعلقة بالتسامح 19

الفصل الثاني : إشكالية التسامح في فلسفة جون لوك .

المبحث الأول: الأوضاع الدينية السائدة في عصر جون لوك 33

المبحث الثاني : تطور فكرة التسامح عند لوك 43

1- لوك ضد التسامح.....43

2- دعوة لوك للتسامح.....51

المبحث الثالث : المبادئ العقلية للتسامح عند لوك.....61

الفصل الثالث : رسالة لوك في التسامح مظاهرها و أبعادها

المبحث الأول : مظاهر التسامح عند لوك 73

1- واجبات الشعب نحو التسامح 73

2- واجبات الحاكم نحو التسامح 76

المبحث الثاني: تجليات التسامح اللوكي وأبعاده في أوروبا وأمريكا..... 89

المبحث الثالث: ملاحظات على الأفكار الرئيسية عند لوك في التسامح 95

الخاتمة

المصادر والمراجع

مقدمـــــة

إن المجتمع الإنساني ينطوي على درجةً كبيرة من التباين والتوحد في الوقت نفسه، يتجلى التباين في العدد الكبير من الأعراق و الأجناس و الأديان و القوميات التي تحمل قيماً ومعتقدات تؤدي إلى ثقافات مختلفة ويتجلى التوحد في أن كل أعضاء هذه الجمعيات يشتركون في كونهم يسعون للعيش بكرامة وسلام وتحقيق طموحاتهم ومصالحهم وعلى ذلك، فإن ما يجمع الناس هو أكثر مما يفرقهم، ولكن ما يشهده العالم اليوم من حروب و صراعات عرقية و مذهبية و ثقافية و طائفية و سياسية ، و عنف و حقد وكراهية ... يقف عائقا في التوجه نحو عالم يسوده السلام و التعاون بين الشعوب ، التي لابد أن تنكفئ إلى التعصب ورفض الأخر لتأكيد وجودها .

و بما أن مفهوم التسامح يرتبط ارتباطا عميقا بمفهوم السلام ، فقد أصبحت الدعوة إليه ملحة و شائعة في وقتنا الراهن ، لان التسامح يمثل قيمة أخلاقية عظيمة لا يمكن للإنسان أن يستغني عنها، و يتجلى ذلك من خلال تأزم الصراع في المجتمعات العربية و الغربية على حد سواء ، حيث يميل المجتمع نحو تراثه الفكري الراسخ في خلقهم ،لعلهم يجدون مبادئ تحترم مفهوم التسامح و تبرره ، و بما أن الفرد لا يخلو من ارتكاب الأخطاء إلا في حالة العزلة التامة عن محيطه و كل ما يدور من حوله ، و هذا ما لا يتوافق مع طبيعته إذ أنه مدني أو اجتماعي بالطبع كما يعبر عنه علماء الاجتماع ، فان مطلبه الجوهري أن يعيش حياة هادئة و سعيدة يسودها السلام الذي لا يتحقق بدون إشعال روح التسامح و ممارسته و العيش بداخله بشكل تلقائي و ضروري على أرض الواقع ، حيث أن التسامح يرسي قواعد السلام في المجتمعات التي تعيش الصراعات و النزاعات و يطفئ في كثير من الأحيان نيران التعصب بأشكاله ، و يعمل على إيقاف المفارقات الإيديولوجية التي تغذيها التيارات الطائفية المتطرفة مثلما حصل سابقا و في العالم الغربي ويحصل في العالم العربي الإسلامي اليوم [من إرهاب نتج عنه سفك الدماء و قتل الأرواح البريئة في أغلب الأحيان] و كحل عقلاني يرضي جميع الأطراف ، اتخذ بعض الحكام السياسيين سياسة التسامح و المسامحة و السلام لأن التعصب و الإكراه لا يولد إلا الحقد و التطرف و البغض ،كما تؤدي فضيلة التسامح بكل من الأقليات و الطوائف العرقية في ظل حقوق الإنسان و حرية التعبير عن ذاتها بممارسة تقاليدها و عاداتها قيمها الثقافية بحرية دون أي إكراه أو تدخل من الهيئات الحاكمة في ذلك، و هنا نلخص إلى وضع إشكالية لموضوع بحثنا هي : ما المقصود بالتسامح ؟ و إذا كان جون لوك هو الممثل بالدرجة الأولى لفكرة التسامح

فأين تكمن ملامحه و مبادئه ؟ و ما هي آفاق فكر التسامح التنويري ؟ و هل استطاع أن يصل جون لوك بهذه الفكرة إلى أبعد الحدود ؟ ، و للإجابة عن هذه الإشكالية، قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول، بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة .تناولنا في الفصل الأول مفهوم التسامح و مساره الفلسفي و التاريخي حيث حددنا فيه معنى التسامح و نشأته الفلسفية و تطورها التاريخي أما الفصل الثاني فخصصناه لإشكالية التسامح عند جون لوك حيث تناولنا في البداية كيف تطورت فكرة التسامح عند جون لوك ، ثم نتحدث عن دعوة لوك للتسامح و هذا دليل على وعيه بهذا المفهوم و التأكيد على أهمية وجوده ،أما الفصل الثالث فتناولنا فيه عن رسالة لوك مظاهرها و أبعادها حيث سنشرح فيه مسؤولية وواجبات الحاكم و الشعب نحو التسامح ،و أيضا نطرح تجليات التسامح اللوكي و أبعاده في الفكر الغربي المعاصر ،و نقدم في الأخير ملاحظات على الأفكار الرئيسية في التسامح عند لوك.

و اتبعنا في دراستنا هذه منهج الوصف و التحليل و ذلك عن طريق استعراض أهم المحطات و التغيرات التي اتخذها فكرة التسامح ، خاصة تلك التي عرفتها الفلسفة الغربية الحديثة مع جون لوك الذي أضاف صيغة جديدة على فكر التسامح و ذلك بربطه بالقيم الجديدة الداعية إلى إطلاق العنان للحرية الدينية و الفكرية ، و حرية التعبير ، و حقوق الإنسان الطبيعية ، و غيرها .

لقد كان الغرض الرئيسي في اختيارنا هذا الموضوع التسامح في فكر جون لوك هو فتح نافذة جديدة على فكر نحن بأمس الحاجة للتعرف عليه لما للتسامح من أهمية في بناء المجتمعات ، سواء على الصعيد السياسي أو الديني ،أو الأخلاقي .

و لتغطية هذا الموضوع و إثرائه بأفكار الصحيحة اعتمدنا على مجموعة من المصادر و المراجع أهمها مؤلفات جون لوك من بينها رسالة في التسامح و مجموعة من المصادر باللغة الانجليزية وهي :

1 -john Locke ,toleration of belief , Williams and the origins of political toleration a theses for MA, by Dennis Owen ,duke university, 2007 ,department of political, science.

2- david watton, political writings of john locke ,new yort pen guin,1993

3- jermy waldron , toleration an dits limits , swilliam , new york university and london 2008 , tolerance AS / incivilizational discou wedy brown.

و قد واجهتنا مجموعة من الصعوبات أثناء دراستنا و كتابتنا لهذا البحث و هي صعوبة الحصول على المصادر و المراجع ، و تكمن الصعوبة الثانية في الترجمة ،فهي تحتاج إلى الدقة في المفاهيم و المصطلحات و التعبير عن روح النص بأسلوب جيد .

الفصل الأول : مفهوم التسامح و ومساره الفلسفي والتاريخي

المبحث الأول : مفهوم التسامح

المبحث الثاني : السياق الفلسفي و التاريخي للتسامح

المبحث الثالث : المفاهيم المتعلقة بالتسامح

المبحث الأول : مفهوم التسامح

على الرغم من شيوع التأكيد على أهمية التسامح و ضرورته ، إلا أن ذلك لا يعني أن له معنى أو دلالات واحدة لدى الجميع إذ اتخذ التسامح معاني و دلالات مختلفة من لغة لأخرى ومن مفكر لآخر .

« تشتق كلمة التسامح Tolerance في الانجليزية من الكلمتين اللاتينيتين Tolere أي يعاني ويقاسي و Tolerantia وتعني لغويا التساهل »[1] وتستخدم Tolerance في اللغة الانجليزية بمعنى استعداد المرء لتحمل معتقدات الممارسات والعادات تختلف عما يعتقد به ، وتعني أيضا فعل التسامح نفسه، وتشير Toleration بدرجة أكبر إلى التسامح الديني أي السماح بوجود الآراء الدينية وأشكال العبادة المتناقضة أو المختلفة مع المعتقد السائد[2] ويقول قاموس المورد أن هذه الكلمة تعني[3] :

1- التسامح أو القدرة على الاحتمال.

2- المتسامح وToleration الصفة تعني المحتمل أو ممكن احتماله .

3- Tolerate بمعنى يتسامح ، أو يجيز أو يحمل ، و Toleration بمعنى التسامح الديني ويحدد قاموس أكسفورد إلى أن [4] :

1- Tolerance تعني الاستجابة أو الموافقة على الآراء او السلوك الذي لا توافقه او تحبه .

2- Tolerant تعني إمكانية قبول لآراء وسلوك الأفراد غير المتوافقين معهم .

3- Tolerable تعني الموافقة وتحمل الأفكار والمعتقدات البغيضة أو غير المستحبة لنا ، المكروهة .

4- Tolerate تعني السماح للأفعال التي نوافقها بتعايش معها لكن لا نشجعها.

5- Toleration تعني السماح للآراء والأفعال غير المرغوبة بالحدوث والاستمرار.

---

[1] – عصام عبد الله ، المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2005، ص 17 .

[2] - نفسه ،ص 17.

[3] - منير البعلبكي، قاموس المورد ، دار العلم للملايين ، بيروت، 2005، ص975 .

[4]- قا موس أكسفورد الحديث، انجليزي- انجليزي-انجليزي- عربي، ط8،2002 ،ص1615 .

ويري بيتر نيكولسون B.PiterNickolson أن « اللغة الانجليزية تحوي على المفردة Toleration

التي تستخدم فيها لوصف المبدأ المعلن القائل بأن على المرء أن يكون متسامحا، وتعني في الاستعمال العادي فعل ممارسة التسامح بالضبط أو الميل إلى أن يكون المرء متسامحا و تستخدم كلمة Tolerance لوصف فعل التسامح أو ممارسته ، وجدت قبل أن توجد Toleration، و كل هذه المفردات مشتقة من الفعل Tolerate ، و نعت Tolerant، و الفاعل Tolerato»[1] وعلى الرغم من اختلاف المفرد تين من حيث أصلهما اللاتيني أو الانكليزي، إلا أنهما تحملان نفس المعنى أي (التحمل والتعايش) مع أشياء غير محببة لنا أو غير مقبولة ،وتحملنا نتيجة لذلك شيئا سلبيا لا تتوافق معه[2] ، و أن قدرتنا على تحمل الآخرين من اجل التعايش معهم.

« كما جاء في القاموس لاروس الفرنسي أن التسامح Tolerance يعني احترام حرية الآخر،و طرق تفكيره و سلوكه،و أرائه السياسية و الدينية،و قد ورد في قاموس العلوم الاجتماعية أن مفهوم Talerance يعني قبول أراء الآخرين ،و سلوكهم على مبدأ الاختلاف،و هو يتعارض مع مفهوم التسلط و القهر و العنف،و يعد هذا المفهوم من احد أهم سمات المجتمع الديمقراطي »[3].

و تشير كلمة Tolerance إلى التسامح عامة، أما كلمة Toleration فتشير إلى التسامح الديني الذي ساد على نحو واسع في القرن السادس عشر، عندما كانت الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت على أشدها، لذلك نُظر إليه على أنه مرتبط بالضمير والفضيلة، و حُدد من الأقوى اتجاه الأضعف،و هذا يشير إلى عدم المساواة بين طرفي العلاقة بخلاف ما يعنيه المعنى الأول الذي يعني الإقرار والمساواة بين كافة الأطراف والذي يقتضي الاحترام و التعايش، وقبول الآخر، لذلك ينسجم هذا المصطلح مع نهايات القرن السابع عشر وبدايات القرن العشرين.

[1] – بيتر .ب. نيكولسون، التسامح:كمثال أخلاقي، عن(مجموعة باحثين)، التسامح بين شرق و غرب، ترجمة ، إبراهيم العريس، دار الساقي للطباعة و النشر، بيروت،ط1، 1992،ص29.

[2] – سمير الخليل ، التسامح في اللغات الغربية،عن (مجموعة من الباحثين)التسامح بين شرق وغرب، نفسه،ص6-7.

[3] – علي أسعد وطفة ، المضامين الإنسانية لمفهوم التسامح، الأسبوع الأدبي ، اتحاد الكتاب العربي، دمشق العدد 913،تاريخ 2004/06/26،ص33.

و تعتبر كلمة التسامح بالنسبة للغة العربية كلمة مشتقة ،فجاء في" لسان العرب لابن منظور" :« سَمح،السَماح،المسَامحة ،بمعنى الجود،و سَمح و اسمَحَ بمعنى جاد و أعطى عن كرم و سخاء ،و يقال أسمحَت نفسه إذا لانت أو انقادت ،و سمح لفلان ،أي أعطاني ،و سامح،وافقني على المطلوب ، و المسامحة المساهلة

و سمح وتسمح ،بمعنى فعل شيئا فسّهل فيه »[1]. و جاء في القاموس المحيط في تحديده للمعنى اللغوي للتسامح عن ذلك ،فنجد« سَمُحَ: كَرُمَ،و سَمَاحًا و سَمَاحة و سُمُوحًا سُمُوحَة و سَمحًا و سماحًا : جَادَ و كَرُمَ،و سمحاء :كرماء وتسامَحوا:و تساهلوا »[2].

أما في القران الكريم فلم يرد مصطلح التسامح لفظا صريحا،لكنّه نص على التقوى و التواصي والتعارف والتآزر و التراحم ،و لعل دليل ذلك الآية الصريحة { **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** }"البقرة 256" التي هي تعتبر نداء إنساني جلي يؤكد على حرية الفرد و المجتمع،و لقد عالج القران الكريم مسألة التسامح من باب الغفران المهدى من الله تعالى وأيضا من باب تصافح الناس مع بعضهم البعض يقول تعالى{**وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ** }" فصلت 34".

أما المفهوم الاصطلاحي لكلمة التسامح فقد جاء في قاموس لاروس الموسوعي المتسامح بأنه « من يقبل لدى الآخرين وجود طرق تفكير و حياة و مختلفة و عما لديه هو،أي أن التسامح هنا هو مبدأ توافقي ليس الغرض منه الأخذ بالممنوعات و لكن الوصول إلى التوافقات »[3].

و التسامح بمعناه الأخلاقي هو« موقف فكري و عملي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير، سواء كانت موافقة أم مخالفة لمواقفنا »[4].

و يشير جميل صليبا في المعجم الفلسفي « إن التسامح في الشئ التساهل فيه ،و المسامحة المساهلة .... والمسامحة ترك ما يجب تترهاً ، و التسامح عند علماء اللاهوت هو الصفح عن مخالفة المرء لتعاليم الدين »[5].

1 – ابن منظور، لسان العرب ،قدم له الشيخ عبد الله العلايلي،ج3،دار الجيل،دارلسان العرب، بيروت1408-1988ه ، ص 490 .

2 – الفيروزآبادي، قاموس المحيط، إعداد و تقديم ، محمد عبد الرحمان المرعشلي،دار إحياء التراث العربي للطباعة و النشر،بيروت،ط2 ،2010،ص116 .

3 – عاطف علي ،إشكالية التسامح ،مجلة التسامح ،العدد 18 ،سلطنة عمان ،2007،ص270.

4 – أشرف عبد الوهاب،التسامح الاجتماعي بين التراث و التغيير، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،2006،ص65.

5 – جميل صليبا ،المعجم الفلسفي ، ج1،،دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،1982،ص217.

و يحدد محمد عابد الجابري المعنى الاصطلاحي الحديث للتسامح بأنه يعني : « لا أن يتخلى المرء عن قناعته ،و لا أن يكيف عن إظهارها و الدفاع عنها و الدعوة لها ،بل يعني الامتناع عن استعمال أية وسيلة من وسائل العنف و التجريح و بكلمة واحدة :احترام الآراء و ليس فرضها».[1]

و يعرف ماجد الغرباوي التسامح بأنه «موقف إيجابي متفهم من العقائد و الأفكار،يسمح بتعايش الرؤى والاتجاهات المختلفة بعيدا عن الاغتراب و الإقصاء على أساس شرعية الآخر المختلف سياسيا،دينيا،...و حرية التعبير عن آرائه و عقيدته»[2].و عليه فإن التسامح يعني قبول و إحترام و تقدير التنوع الثري لثقافات عالمنا وأنماطه التعبيرية المختلفة و طرق تحقيق كينونتنا الإنسانية ،فهو تناسق في الاختلاف ،وهو ليس واجب أخلاقي فقط بل واجب سياسي و حقوقي أيضا ،و هو فضيلة تعمل على إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب.

أما إدموند غوبلو" Edmond goblo "[*] فيذهب إلى أن فكرة التسامح الحديثة لا تقوم على التخلي عن قناعات المرء أو الامتناع عن إظهارها ،و الدفاع عنها أو نشرها ،بل تقوم على امتناعه من استعمال الوسائل العنيفة ،و الذم ،فيقوم التسامح على تقديم أفكار دون السعي لفرضها .

و بهذا نقول بأن مفهوم التسامح اللغوي والاصطلاحي يؤكد على احترام حرية الآخر و طرق تفكيره و سلوكه و آرائه السياسية و الدينية أي قبول الآخرين أو الغير و سلوكهم على مبدأ الاختلاف لأن الفكر نفسه يتم التعبير عنه في الواقع عبر ممارسات و سلوكيات تتعلق بإقرار حرية المعتقد للإنسان الفرد و الآخرين.

[1] – محمدعابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1997،ص 28.

[2] – ماجد الغرباوي: التسامح و منابع اللاتسامح، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد ، 2010، ص 164.

[*] – إدموند غوبلو ، Edmond Goblo (1858-1935) فيلسوف فرنسي وعالم المنطق جاء متأخرا لعلم الاجتماع .المعروف بكتابه الحاجز ومستوى" دراسة اجتماعية على البرجوازية الفرنسية الحديثة التي نشرت في عام 1925

المبحث الثاني : السياق الفلسفي والتاريخي للتسامح

تشير المعاني اللغوية لمفهوم التسامح إلى نشأته في ظروف تاريخية مغايرة تماما – الحروب الدينية بأوروبا- لما مر به التاريخ العربي، ومن ثم لم يُطرح المفهوم بنفس نشأته في الغرب. على الرغم من ارتباطه بالظاهرة الاجتماعية، وهي حرية الاعتقاد والحق والاختلاف التي لابد أن تسود علاقات البشر كي يصبحوا قادرين على حل مشكلاتهم[1].

التسامح تجربة متجذرة في التاريخ بعمق تجذره في ضمير الإنسانية، وقد عرف الانتكاسات والتراجعات (من جراء اللاتسامح)، التي لم تعقه عن شق طريقه عبر العصور وذلك في إطار جدلية نسبية للعلاقات بين التسامح واللاتسامح.

تدعوا هذه العلاقة تاريخيا إلى الانطلاق من اللاتسامح إلى التسامح، ومن التسامح نصل إلى نسبية الأخذ به من جراء التوق المزدوج للبشرية إلى الأمان والحرية، الأمر الذي يعيدنا إلى اللاتسامح ولو النسبي، وربما حسب الظروف التاريخية إلى اللاتسامح. ولعل" اونريه جابرييل ميرابوHonoré. Gabriel de Mirabeau" أصاب في نظرته للمتسامح عندما وصفه بالضعف، حيث يقول: « **المتسامح طالما هو ضعيف من المحتمل جدا أن يصبح غير متسامح، إذا ما تزايدت قوته...** » ويقول"دنيس ديدروDenis Diderot "« **التسامح هو نظام المقهور الذي يتركه عندما يعد قويا لدرجة أن يصبح لا متسامحا**»[2]

إن طرح بعض الأسئلة حول مفهوم التسامح يمكن أن يسهم في فهمه، و يسلط الضوء على نشأته، وهذه الأسئلة يمكن تحديدها على النحو الآتي: كيف فهم التسامح قديما ؟ ما العلاقة بينه وبين الضرورة التاريخية ؟ لماذا ارتبط التسامح بالصراع الديني؟ هل حقا يولد التسامح في رحم التعصب ؟.

---

[1] – هويدا عدلي، التسامح السياسي، المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1، 2000، ص101.

[2] – عاطف حلبي، إشكالية التسامح، مجلة التسامح، العدد 18، 2007. www.altasamoh.net/articl.asp .

وربما نستطيع طرح أسئلة أخرى تتعلق باستطالات التسامح التي نلمسها راهنا، والتي توضح قدرة هذا المفهوم على تحريك الحوار، ليس على المستوى الديني فحسب، بل للإجابة عن جملة المشكلات التي تطرحها السياسات الراهنة مثل: القطب الواحد، الإرهاب، الأصولية، الحرية الفردية، الجنسية المثلية.....الخ.

من المؤكد أن بداية التسامح تعود إلى ما قبل التاريخ ، وربما تعود إلى بدايات الرسالات السماوية، التي عملت على جمع البشر، ودعت إلى وحدانية الخالق والسجود له، وحفّزتهم لأن يكونوا متساويين متسامحين فيما بينهم.

و البحث في تاريخ الحضارة الرومانية يبين لنا مدى ممارسة الرومان للتسامح من خلال لوحة من العقائد والفلسفات والثقافات المتنوعة، التي سمح لها أن تعبر عن ذاتها بحرية تامة طالما إنها لا تمس نظام الدولة، والحق الإلهي للإمبراطور في حكمه.

وما ينبغي قوله إن عدم وجود طقوس مقدسة خاصة بالحضارة الرومانية أو دوغمائيات، أو مبادئ أخلاقية تعتمد عليها، سمح بوجود ثقافات متعددة ومختلفة عن بعضها البعض، وهي على اختلافها ترتبط على نحو وثيق بعبادة وتقديس مختلف الآلهة، والمقدسات، التي تحافظ بمجموعها على دولة الإمبراطورية الرومانية، والتي ترتبط بشكل وثيق مع الجمهور، والأسرة والحياة الأهلية «وفي معظم حقب التاريخ الروماني كانوا دوما ذوي إرادة طيبة من حيث قبول الثقافات الأجنبية، والعقائد والممارسات الحياتية الغريبة عنهم، إنها نوعا من التعددية الدينية والثقافية، يمكن أن تعزى إلى الخاصية التعددية للآلهة التي كان يقوم عليها الدين الذي آمنت به، وتبنته الإمبراطورية الرومانية، فالدين الروماني ليس لديه أي علاقة تذكر مع المبادئ والقيم والعقوبات الدينية التي كان يتبناها وينفذها مفهوم التسامح الديني، كما عرف فيما بعد في أوروبا»[1].

[1] – Perez Zagorin, how the idea of toleration came to the west, princetion, university press,2008, P4.
(At nearly all stages of their history the Romans were willing to Accept foreign cults and practices; this de facto religious pluralism is entirely attributable to the polytheistic character of Roman religion and had nothing to do with principles or values sanctioning religious toleration, a concept unknown to Roman society or law and never debated by Roman philosophers or political writers.)

لقد وصف المؤرخ غوبينGobine التسامح الروماني قائلا:«إن أنواع العبادات على اختلافها كانت سائدة في العالم الروماني، وكان الشعب يعتقدها صحيحة، والفلاسفة يعتقدونها كلها خرافية، والحكام يعتقدونها نافعة ومفيدة»[1].

لم يكن مفهوم التسامح الديني معروفا في المجتمع الروماني، لأن الظروف التاريخية الدينية حينئذ لم تتطلب ذلك أما في تعامل هذه الإمبراطورية مع الأديان التوحيدية فكان الأمر مختلفا إذ سامحت اليهود الذين مارسوا عقيدة التوحيد في صلواتهم، دون أن يمسوا تلك التعددية الدينية أو يشعروا السلطة السياسية في روما أنهم يقللون

من شأنها، أو يتوجهوا للنيل منها، وهذا بخلاف التعامل مع المسيحية التي تم اضطهادها لفترات طويلة، حتى أنهم حكموا على أتباعها بالموت، كما فعلت الحكومة الرومانية بدءا من القرن الأول للميلاد حتى القرن الرابع، حيث شهدت هذه الفترة الاضطهاد المريع الذي تعرض له المسيحيون لاسيما بين عامي 303و305 زمن الإمبراطور (دي كوتيان De cottian) والسبب الرئيسي في ذلك رفض المسيحيين اله إلا الله الواحد الذي كان خصما لمبدأ تعددية الآلهة، وفضلوا التضحية بأنفسهم على أن يؤمنوا بالآلهة التي كان أباطرة الرومان يؤمنون بها، بل إنهم أصروا على أن الآلهة الوثنية لم توجد أصلا، بل كانت مجرد شياطين ذكور.

لقد نُظر إلى مواقف المسيحيين من هذه الآلهة على أنها عدائية مفرطة للإمبراطورية، وإنها تشكل خطرا على العلاقة بين الإله والإنسان، و تؤدي إلى انحراف الإرادة الطيبة للآلهة اتجاه البشر عن مسارها، لذلك كان لا بد من اللاتسامح معهم ، والعمل على محاربتهم، وإقصائهم من التأثير الحقيقي في حياة الناس واللافت للنظر أن هذا التمسك من جانب المسيحيين بعقيدتهم هو الذي دفع الإمبراطور الروماني قسطنطين الأول أن يتوجه إليها ويعتنقها ويدعمها عندما حل الضعف في الإمبراطورية، وكان لا بد من شد أزرها برجال وعقيدة تتمسك بذاتهاوتضحي من أجل عبادتها[2].

وصدرت في أوائل القرن الرابع الميلادي مراسيم التسامح والعفو عن المسيحيين، هذه الحالة شكلت مرحلة جديدة في تغيير العقيدة، والثقافة للإمبراطورية « التي فتحت مجالا لبروز آفاق معرفية جديدة، تستوظف الأفكار المطروحة في حياة المجتمع آنذاك، بحيث تمارس عبر المجرى التداولي للمفاهيم الذي يجعل عالم البشر في

[1] – أمين الريحاني: أضواء على التعصب، من أديب إسحاق والأفغاني إلى نصيف نصار، دار الأمواج،1993، ص52.

[2]– ألبير باية، تاريخ الفكر الحر، ترجمة، عاطف حلبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996، ص 62-65.

نمو دائم وتطور ونشوء لحركة إنسان متطلع إلى أرقى الكمالات والتي هي جبلية فيه ومقوم من مقومات وجوده» [1].

لم يكن لمفهوم التسامح عموما والتسامح الديني بوجه خاص ضرورة في واقع الدولة الرومانية، التي عاشت من خلال علاقة الإنسان بالنيات الطيبة للآلهة التي وجهت فكره ونشاطه لكي يقدم الفعل الصالح، ويلتزم بدولته وحاكمه بكل ما تطلبت من أنظمة وقوانين، أما تلك الصراعات داخليا على السلطة أو خارجيا مع الآخر فقد حسمت بالقوة التي لا مجال للتفريط أو التساهل فيها.

أما دخول الفكر الديني المسيحي إلى روح الإمبراطورية الرومانية وجسدها فقد مهد لقيام هيكل ديني كنسي بدأ يفرض عقيدته وطقوسه ويستخدم كل الوسائل الممكنة لشد الناس إليه، لا بل ليجعل المعيار الديني هو المعيار الأكثر صوابية وصدقية في انتماء المواطن إلى دولته، وهذا أظهر بشكل كامل الالتزام بين السلطة الدينية والمدنية بحيث استمد الإمبراطور من الكنيسة، واستمدت الكنيسة قوتها من الإمبراطور.

وعلى هذا النحو نلمس جهودا عديدة قدمت من أجل إرساء مبدأ التسامح، وذلك منذ صدور مراسيم التسامح الرومانية للمسيحيين (311-313م)، ثم التسامح بين المسيحيين وفرقهم المختلفة، ولا غرابة أن يكون رجل غير مسيحي هو الذي علم الطوائف المسيحية كيف تتسامح بعضها مع بعض، ذلك الرجل الفيلسوف اليوناني "تمسثيوس Thompstios"* الذي وجّه خطابا إلى الإمبراطور "فالنس Valens" حضّه فيه على إلغاء المراسيم التي أصدرها لاضطهاد مخالفيه من المسيحيين، وشرح له نظرية جديدة للتسامح تشبه إلى حد كبير نظرية سبينوزا Spinoza في القرن السابع عشر، قال فيها إن سلطان الحكومة لا يستطيع أن يؤثر في معتقدات الإنسان الدينية، وأن الرضوخ للحكومة في هذا الأمر لا ينتج إلا اعترافات يحدوها الرياء والنفاق، وينبغي إفساح المجال لكل مذهب، وأن من واجب الحكومة المدنية أن تحقق سعادة الأفراد جميعا، سواء كانت

[1]- إدريس هاني، التسامح، انها مسألة مفهوم، 2009/10/26، ص 5 **http://islammoasser.org** .

* Thompstios تمبستيوس(317-388) وهو فيلسوف يوناني ومدير جامعة القسطنطينية وصديق جليان المرتد ومربي أركاديوس، لعب دورا سياسيا كبيرا و قد ألف كتاب عن أرسطو.

معتقداته صحيحة او غير صحيحة «إن الله نفسه يبين لنا رغبته في أن يعبده الناس بوسائل شتى وأننا نستطيع الوصول إليه من ألف سبيل»[1] .

غير أن وصول المسيحية إلى السلطة – وبالرغم مما مورس عليها من عنف واضطهاد- لم يمنعها أن تمارس بدورها هذا العنف ضد الآخرين، الذي أسس لمرحلة طويلة في حياة الإمبراطورية الرومانية، بدأت من القرن الخامس إلى القرن الخامس عشر الميلادي، عرفت بالعصور الوسطى الأوروبية.

والجدير ذكره «أن مراسيم التسامح هذه فقدت معناها ومبناها بمجرد أن تمكنت السلطة الدينية من فرض هيمنتها بالكامل في القرن الرابع الميلادي، فقد قام البابا (توفيلس Towells) في عام 385م بتحويل المعابد الفرعونية (الوثنية) إلى كنائس وأديرة، مما يدل على عدم تسامحه مع الديانات الأخرى»[2].

إن تاريخ الدولة الرومانية يظهر لنا أن التسامح ليس مجرد مبدأ أخلاقي، بل هو ضرورة تاريخية مرهون بالظروف والتغيرات، فهو حالة نسبية ارتبط بالزمان والأشخاص، وتغير المنطلقات والأهداف في المجتمع، لقد أنتجت الديانة الوثنية حسا مدنيا، ورأيا سياسيا وقبولا بالدولة الديمقراطية، بحيث كان للتسامح مبدأ يعمل به دون الإفصاح عنه ولكن مع وصول المسيحية إلى السلطة وممارستها القمع والاضطهاد ضد الآخرين (الوثنيين... الهراطقة) وبروز حالة من التعصب السلبي كان لابد من أن يبرز مفهوم التسامح، ويطرح كمبدأ لا تقتضيه الضرورات التاريخية فحسب بل تتطلب الحالة الأخلاقية والدينية التي تحافظ على كرامة الإنسان ووجوده.

مما لاشك فيه أن وصول المسيحية إلى السلطة وانتشارها على امتداد الإمبراطورية الرومانية وتداخلها التام مع الأباطرة والملوك والأمراء جعلها قادرة على صبغ الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطابعها الديني، وهنا أصبح من الممكن أن نلتمس مفهوم التسامح الديني بشكله المحدد، بعد أن عملت الكنيسة بإرادة واعدة وبكل ما امتلكت من قوة للوقوف في وجه الانشقاقات الداخلية، والأديان التوحيدية الأخرى، والتغيرات المعرفية التي ولدتها الفلسفات الجديدة في العلم والطبيعة والإنسان، بحيث ساهمت في إنهاء العصور الوسطى، وتوليد عصور جديدة وصفت بالنهضة والأنوار والحداثة والعقلانية، وأفسحت المجال للحديث عن التسامح بدلالات ومعان ارتبطت بالأنساق والأنماط الجديدة.

[1] – عصام عبد الله، التسامح، المرجع السابق، ص 16.

[2] – نفسه ، ص 17.

لا يعني موت النمط الروماني القديم، موت الأفكار التي بدورها دخلت ضمن نمط مسيحي قروسطي، ولد الكثير من التعصب والاضطهاد النسبي، والذي تطلب بدوره ضرورة إعادة تحرير الأفكار من وصمة النسق وقوانينه، وإكراهاته عبر محاورة تعاليم الدين المسيحي في (التقديس...التثليث- العبادة..)، منطلقة من حرية الإنسان في امتلاك الضمير وحقه في البحث عن الخالق، وعبادته بعيدا عن الكنيسة، الأمر الذي ولد انشقاقات داخل الكنيسة الأم، لتحدث قطيعة مع النمط لا مع الأفكار وتنجب كنائس متعددة كل واحدة منها تنشد التفرد والاستقلال ضمن ظروفها الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية....، مع التأكيد أن تلك الانشقاقات التي بدأت إصلاحية مارست بدورها عنفا ضد الآخرين، « فحكم كالفن جماعات المؤمنين البروتستانت في مدينة جنيف حكما استبداديا مطلقا، وفرض نظاما صارما على المجتمع بل كان في كثير من الأحيان أشد عنفا وبطشا من محاكم التفتيش الاسبانية الكاثوليكية مع الخارجين على عقيدته، لدرجة أنه اعتقل الطبيب والفيلسوف الاسباني ميشيل وأمر بحرقه حيا»[1].

إن هذه الممارسات وصلت على نظام مبني على الثيوقراطية المطلقة، بعد أن انطلقت من حرية الإنسان في العبادة، وعدّ الكتاب المقدس مرجعية روحية وحيدة ما فتح المجال لبروز أفكار واضحة حول التسامح، فكان "**جون لوك** John Lock " *وطائفة كويكرز* و إرازموس Erasmus مثالا على ذلك.

كان للتأويل وإعادة بناء الأفكار أثر مهم في هدم المنطق الأرسطي الذي سيطر على القرون الوسطى الكنسية و ولد علما وفلسفة وأدبا جديدا يتطلب أنساقا معرفية وسلوكا جديدا.

و لا يمكننا أن نغفل الحروب الصليبية التي دخلت المشرق العربي ومدى تأثيرها بحضارته حينذاك، وما نقلته إلى مجتمعاتها من علوم وفنون وفلسفات بإسهاماتها في بلورة الصراع، بل حسمه لصالح عصر أوروبي حديث.

لم تدرك أوروبا فضيلة التسامح إلا منذ القرن السادس عشر، و لم تعرف التسامح الديني إلا في القرن السابع عشر، بعد أن دمرت الحروب الطائفية العديد من المدن والقرى، وقضت على مئات الألوف من سكانها[1].

---

[1] - عصام عبد الله، التسامح، المرجع السابق، ص 21.

* - **جون لوك john locke (1632-1704) هو فيلسوف تجريبي ، مفكر سياسي انجليزي، وتعتبر الفترة التي عاش فيها من أكثر عصور الاضطراب والفوضى التي شهدتها إنجلترا في تاريخها، تعلم في مدرسة وستمنستر ثم كلية كنيسة المسيح في جامعة اوكسفورد وبسبب كراهته لعدم التسامح البيورتياني عند اللاهوتيين في هذه الكلية لم ينخرط في سلك رجال الدين، ومن أهم مؤلفاته (مقال في الفهم البشري 1960)، " رسالتان من الحكومة المدنية 1689" و "مثال في التسامح 1689-1692".**

* - الكويكرز the quackers : التجمع الديني للأصدقاء وهي حركة تأسست في انجلترا والمصطلح باللغة الانجليزية : خشوع والارتجاف في طريق الإيمان بالله ، هذه الحركة بعد انتقالها إلى بنسلفانيا في أمريكا نتيجة للاضطهاد الذي واجهته في انجلترا كان لها دور ملفت في ولاية بنسلفانيا في إلغاء العبودية وكان لها دورا مؤثرا في التأسيسي للثورة الصناعية في أمريكا ودعت الى إصلاح مختلف المؤسسات .

حيث ساعد مفهوم التسامح الديني في تضميد الجراح المتولدة من الصراعات بين المذاهب الدينية المسيحية، ولا سيما بين(الكاثوليك والبروتستانت) لمصلحة دولة وكنيسة وطنية، ليست في حالة عداء مع الكنيسة الرومانية.

لقد مثل التسامح الديني الأوروبي النموذج الأبرز للتسامح، ذلك لأن الملل والطوائف كانت تتصارع بشكل جذري منطلقة من تأكيدها أنها تملك الحقيقة المطلقة، وترفض الآخر بل لا تقبل بوجوده إلى جانبها.

إن ما قرره **جون لوك** برسالته في التسامح عامة والتسامح الديني خاصة كان الحل الأمثل لحسم هذا الصراع وجعل كل الطوائف تقوم إلى جانب بعضها البعض، دون أن تمس إحداها الأخرى، فهو كما يقول «**إنه ليس**

من حق أحد أن يقتحم باسم الدين الحقوق المدنية و الأمور الدنيوية... وإن خلاص النفوس من شأن الله وحده.. ثم إن قوة الدين الحق كامنة في اقتناع العقل، أي كامنة في باطن الإنسان»[2].

من خلال ذلك سيرتقي التسامح ليصبح مفهوما أيديولوجيا بوشاح فلسفي، ناهلا من المرجعية التاريخية التي على أنقاضها قامت الدولة الحديثة في مقاصدها القائمة على العيش المشترك والتسامح الديني، لقد تحدث فولتير Voltaire بكثير من الحماسة عن مفهوم التسامح، على أنه مفهوم إيديولوجي يرسم آفاق مجتمع أنهكته الحروب الطائفية بين المذاهب المسيحية الكبرى وبين الأديان الأخرى.

إن مفهوم التسامح المكتتر بالصراع الدامي الذي مورس في أماكن عديدة ينتقل الآن إلى ساحات جديدة حيث شحن بحمولات تجاوزت الحقل الديني لتطال المجال السياسي و الاجتماعي والثقافي، فأدى في النهاية إلى التسليم بالحق في الاختلاف في الاعتقاد والرأي، والاعتراف للفرد المواطن بالحق في التعبير داخل الفضاء المدني عن الآراء الدينية و السياسية والفلسفية التي يختارها ليغدوا دعامة من دعائم الحداثة السياسية والفكرية[3].

---

[1] – عصام عبد الله، التسامح، المرجع السابق ، ص 17.

[2] – **جون لوك** ، رسالة في التسامح، ترجمة منى ابو سنة، تقديم ومراجعة مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة (مصر)،ط1، 1997، ص7.

[3] – عبد السلام بن عبد العالي، من التسامح الى الضيافة، 2009/07/25 موقع الأوان**http//www.alawan.org** .

وكتب "جون جاك روسو Jean Jacques rousseau" في العقد الاجتماعي « **يخطئ في نظري أولئك الذين يفصلون بين اللاتسامح المدني و اللاتسامح اللاهوتي، فهذان النوعان لا انفصام بينهما، إذ من المتعذر العيش بسلام إلى جانب من نعتقد أنهم هالكون... فحيث يكون اللاتسامح الديني مقبولا يكون من المتعذر ألا تتمخض عنه نتائج مدنية**»[1].

ويقول سبينوزا: «إن أسوأ موقف توضع فيه الدولة ذلك الذي تبعث فيه إلى المنفى بالشرفاء من رعاياها وكأنهم مجرمون، لا لشيء إلا لأنهم اعتنقوا آراء مخالفة لا يستطيعون إخفاءها»[2].

إن ما بلوره القرنان السادس عشر و السابع عشر في أوروبا سمح بطرح التسامح السياسي، فالمناداة بحرية الفكر، وفصل السلطة الدينية عن الحكومة المدنية، والحد من سلطة الحاكم، مجمل هذه الظروف أدت على خوض مفهوم التسامح ساحة السياسة. فعند فولتير الذي يعد من أكبر المنادين بحرية الفكر جعل حدود التسامح لا يتعداها عندما يتعلق الأمر بشؤون الدولة والسياسة، وحسب راندل Randal فقد كان عصر التنوير مستعدا للتسامح في أمر الاختلاف الديني لا السياسي، رغم أنه كان أكثر العصور تقدما من ناحية الفكر السياسي،

والحقيقة أن مفهوم الدولة الحديثة في أوروبا ظهر منذ القرن السادس عشر و أخذ له صورتين: الأولى علمانية والثانية دينية، وكلتاهما تتمتع بقوة هائلة فالأولى صارعت للتخلص من تسلط الحاكم، والثانية شجعت الشعور القومي، الأمر الذي دلّ على بروز لوحة سياسية جديدة، تتمثل في البرجوازية على أنقاض نظام العصور الوسطى الإقطاعي.

لقد دلّ بروز فكرة القومية المبنية على وحدة عناصر الأمة، والشعور بها على إمكانية بروز صراع جديد لا يبنى على الدين، بل على القومية، وهذا الحال الجديد وضع أوروبا بين خيارين، (الأخوة في الدين كما كانت تبشر به الكنيسة الكاثوليكية، أو الأخوة في الوطن كما كان يبشر به أكثر مفكري النهضة)، وحسم هذا الخيار في حرب المئة عام من القرن الخامس عشر وحتى السادس عشر بين انكلترا و فرنسا بانفصال كل منهما عن الآخر بوصفهما دولتين و لغتين متمايزتين، ومن ثم أخذ التشريع للتسامح يخضع للمصلحة القومية، فعُدّ

[1] – جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانو، المكتبة الشرقية، 1972، ص 184.

[2] – باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص451.

الكاثوليك في ضوء هذه التركة غير جديرين بالتسامح، لأنهم يدينون بالولاء لسيد أجنبي هو بابا روما، الأمر الذي جعل التسامح الديني كمطلب تم تحقيقه لا تسامح على مستوى السياسي.

يقول برات Pratt:« إن كلمة التسامح لا تعبر أبدا عن الاحترام الذي يجب أن يشمل الآراء التي تتفق معه ذلك لأننا نتسامح مع ما لا نقدر على منعه، والذي يتسامح مادام ضعيفا يحتمل جدا أن ينقلب إلى لا متسامح عندما يزداد قوة»[1]. حقا إن التسامح تجاوز الحرية الدينية" والبحث عن الحقيقة" خارج أسوار الكنيسة، ليدخل في مفاهيم الحرية الفردية وحماية الملكية والحقوق والواجبات للحكام والمحكومين وغيرها، التي تصب في تأسيس لقانون وتشريعات ومؤسسات تدير شؤون الدولة، وتحميها عبر تحقيق العدالة والمساواة، وكل ذلك يتطلب السعي إلى مواجهة النقائص، وتسلط الأقوياء، فالتسامح يعني الاستعداد لاتخاذ الموقف المتسامح الذي لا يعد فضيلة إلا إذا مورس والشخص في موقف القوة سواء كان في السلطة أم ممثلا للأغلبية.

الدعوة للتسامح التي أفرزتها أزمة الإصلاح في غمرة الحروب الدينية خلال القرن السادس عشر، كان لابد أن تكون على علاقة عكسية مع المعتقدات والمواقف الدينية، لتصبح الدولة هي صاحبة السلطة في المجال الديني وتفتح لكل المعتقدات إمكانية التعبير الحر عن ذاتها« إن المناداة بالتسامح هنا هو لمصلحة الدولة والمجتمع المدني

وبالتالي نحن هنا تجاه ما يمكن تسميته بالتسامح السياسي»[2]و يقول آخر، إن دخول مصطلح التسامح مجال السياسة ولّد حراكا فكريا اتجاه الكثير من المصطلحات كالحرية والديمقراطية والعدالة والاحترام، والتي فتحت الكثير

من التساؤلات حول إشكالية التسامح وحدودها، ومن الواضح أن مفهوم التسامح استطاع تجاوز حدود الدين واقترن بحرية التفكير و بدأ ينطوي تدريجيا على منظومة من المضامين الاجتماعية والثقافية الجديدة التي أوصت بها

العصور المتلاحقة بما تضمنت عليه هذه المراحل من صور جديدة لتصورات اجتماعية متجددة، وفي هذا يقول محمد أركون: «إن التسامح ليس فضيلة أساسية تمليها التعاليم الدينية والفلسفية العظيمة ولكنه بالأحرى يمثل استجابة للمتطلبات الاجتماعية والسياسية في أوقات الاضطرابات الأيديولوجية الكبرى»[1].

[1] – عصام عبد الله، التسامح، المرجع السابق، ص 12.

[2] – عاطف حلبي، إشكالية التسامح، المرجع السابق، ص 3.

لقد استطاع التنوير الأوروبي – وعبر تجربة صعبة ومريرة- أن يتجاوز الكثير من المشكلات والعقبات التي تقف في وجه التسامح، حيث ارتقى التسامح إلى مجالات وفضاءات رحبة «لقد استغرقت هذه المواجهة ثلاثة قرون متتالية من لوثر *Lutherوإراسم Irasm إلى هيجل Higel ونتيتشيه Nietzsche مرورا بسينوزا وجون لوك وفولتير وديدرو وروسو وكانط Kant و سواهم»[2].

من المؤكد أن تاريخ الإنسان ليس تاريخ سجالات سياسية و ثقافية، بل هو أيضا تاريخ صراع وحروب بحيث لم يخل زمان من عنف الإنسان ضد أخيه الإنسان،«فالتعصب والكراهية كانت دائما الحطب الذي تزود به نار الحروب في دنيا البشر»[3] وهذا بدوره يفضي إلى طرح السؤال الآتي: هل يولد التسامح في رحم التعصب؟

المعروف أن التاريخ يبين لنا الكثير من الأحداث التي تدلل على صوابيته، فالتعصب ظاهرة إنسانية تعكس الخلل الحادث في الواقع بين البنى الاجتماعية في تجاذباتها السياسية و الاقتصادية والفكرية و الدينية بحيث تنتج فئة تعتقد بصوابية دورها وتفوقها على فئة أو فئات أخرى، فتندفع لتؤكد ذاتها، وتجذب الآخرين إلى دائرتها، فيكون التكفير والتحريم و التطهير، وكل ذلك في جو من العنف و الإرهاب الذي يولّد أحيانا عنفا مضادا، فتدور رحى الحروب و الصراعات تبعا لمسوغاتها، فيدفع البشر دماءهم قربانا ليقنع المتصارعين أن ما قاموا به لا يمكن أن يولّد مجتمعا

حقيقيا، فيظهر التسامح ضرورة حياتية و أخلاقية محاولا أن يرمم الأجساد و النفوس و العقول في وحدة إنسانية تساهم في خلق حركية مجتمعية تضع شيئا من التقدم في حياة المجتمع.

لقد ولدت مشكلة التسامح كما يعتقد"ريمون بولان Raymond poulain" من المنازعات الدينية وظلت خلال دهر من الزمان معينة بالمنازعات الدينية حصرا وقد ظهر بالتدريج خلال قرنين من الخصومات و الحروب والمناقشات، قرني الحروب الدينية[4].

---

[1] – محمد اركون، الإسلام واختلاف النموذج، رسالة اليونسكو، يونيو 1992، ص 32.

[*] – مارتن لوثرMartin Luther(1483-1545):زعيم حركة الإصلاح الديني ألماني الجنسية ولد بإقليم "ساكس Sax"، تأثر بالمذهب الأوغسطيني في شبابه، كما اهتم بدراسةاللاهوت ،Théologieوتحصل على درجة الدكتوراه من جامعة " فيتنبرغVitenborg " سنة1512.

[2] – هاشم صالح: المعركة التي لا بد منها: التعصب والإصلاح، الموقع تنوير. **www.kwtanweer.com**

[3] – إدريس هاني، التسامح إنها مسألة مفهوم، المرجع السابق، ص5.

[4] – ريمون بولان، الحرية في عصرنا، ترجمة عادل العوا، دار طلاس، دمشق، 1993، ص 161.

إن ولادة التسامح في هذا السياق تتطلب العودة إلى الجذور، بمعنى آخر إن التسامح ارتبط منذ ولادته بالتعصب الذي كان سائدا وما يزال، فالإنسان البدائي هو الذي ابتكر فكرة التابو، وجعله مقدسا ينطوي على مطلق سلبي (لا تقتل)، ومن ثم فأساس التابو هو الفعل الممنوع الذي لا يسمح لأي اتجاه ينشد تغيير الوضع القائم بالظهور أو تقديم نفسه لأن الدوغما أو التابو هنا يكون في خطر يستنفر قواه«و لأن الدوغماطيقية في حد ذاتها هي مطلقية، والمطلقية بدورها هي نظرية الاستعباد فالمطلقية تفضي بالضرورة إلى تعصب بلا حدود. إن الخلفية الحقيقية للتعصب هي القوى الخفية، وأعني بها التابو أو الممنوع غير القابل للنقد، والمتجذر في الوعي الجمعي»[1] ومع هذا فإن الصراع الدائر بين قوى المجتمع في دفاعها و تجاوزها لمطلقياتها تترك فترات انتقالية بحيث يعيش المجتمع حالة من الراحة والتخلص من مقدساته السابقة، وهنا يبرز التسامح و يحرك الحياة التي لا تستقر على حال، بل تتحرك نحو مقدس جديد، وهكذا دواليك.

إن لكل أمة مقدساتها، التي تعمل بوسائل متعددة لمنع انتهاكها بل إنها توسع دائرة المقدّس التي ينبغي ألا تقع في فخ النقد، أو يوجه إليها السؤال، أو علامات الاستفهام «فالمقدس بأمكنته و رموزه و معطياته التاريخية والحاضرة حاجة ضرورية للإنسان الفرد والجماعة، وذلك من أجل خلق التوازن الإنساني المطلوب بين النوازع والأهواء و الميولات الموجودة في الإنسان.... إذ أنه بدون المقدس وضوابطه فإن الإنسان يتحول إلى كائن شرير ووحشي و أناني بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى»[2] مع الملاحظة أن الاعتقاد بامتلاك الحقيقة المطلقة دون بقية البشر يؤدي مباشرة إلى الاستبداد والتعصب الأعمى، وإلغاء كل فكر آخر، و تكون نتيجة الصدام المروع وسفك الدماء.

لقد مارست أديان التوحيد- ولا سيما الدين المسيحي- دورا بارزا في تقديرها لامتلاك هذه الحقيقة المطلقة بحيث اندفعت الكنيسة الأم (الكاثوليكية) لتقف حائلا أمام أي فكر جديد، أو محاولة للانشقاق عليها، الأمر أظهر التعصب بصورة صارخة، فرجال الدين المسيحيون كانوا يعتقدون أن الإيمان ببعض العقائد الدينية هو شرط أساس لابد منه من أجل النجاة في الدار الآخرة ومن لا يؤمن بهذه العقائد فهو كافر ومصيره جهنم، ومن ثم ينبغي محاربته، والتضييق عليه بكل الوسائل، ولا يمكننا أن نتسامح معه، لأنه يقع خارج العقيدة اللاهوتية، وهذا ما جعل مفهوم التسامح بلا معنى عند الأصوليين الذين يعتقدون أنهم يملكون الحقيقة المطلقة،

[1] – جون لوك ، رسالة في التسامح، المصدر السابق، ص 14.

[2] – محمد محفوظ، مفهوم التسامح من منظور مختلف، جريدة الرياض، يونيو 2009، العدد 14953.

التي لا حقيقة بعدها، ويستغربون كيف يوجد أناس آخرون لا يعترفون بهذه الحقيقة أو لا يعتنقونها فورا هنا جرأتهم على القتل

وسفك الدماء، فهم – كما يعتقدون– ينفذون حكم الله في الأرض، و هذا واضح في تعليل "كالفنCalven" لإحراق مخاييل سرفه Michael Gruf «بأنه إنما أراد نجاة روح سرفه »[1]. وهذا ما مارسه "بوسويه Bossuyh"* أكبر مفكر أصولي كاثوليكي في القرن السابع عشر، الذي خلع المشروعية اللاهوتية على سياسة لويس الرابع عشر، إذ وضّح أن الاعتقاد المسيحي على طريقة المذهب الكاثوليكي لا يتغير، ولا يتبدل على مدار العصور، إنه صالح لكل زمان ومكان و أصدر فتوى سحق البروتستانت وقتلهم وطردهم جماعيا من فرنسا.

لقد استطاع بوسويه فعل ذلك بسبب ارتباط المسيحية بالسلطة، بحيث أصبحت الدولة توتاليتارية ولاحقت واضطهدت كل من شذ عن العقيدة الرسمية، من جهة أخرى فقد أفسحت مفاهيم المحبة والإحسان و الرحمة والرأفة و البر في الدين المسيحي للبعض الذين اعتقدوا أن أول واجب الإحسان والعنف من خلال علاقة جدلية بحيث تؤدي إحداهما إلى الأخرى بالضرورة.

وأثناء معالجة فلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر مسألة التسامح في محاولة منهم لإيجاد حلول لواقعهم ظهرت مقولة التعصب بوصفه عاملا أساسيا وواقعا لابد من محاربته، والتخلص منه لإفساح المجال لظهور التسامح. لقد عرّف فولتير في القاموس الفلسفي التعصب بأنه هوس ديني فظيع، مرضي معد يصيب العقل كالجذري، وهؤلاء المتعصبون قضاة ذو أعصاب باردة، يحكمون بإعدام الأبرياء الذين لم يفكروا بنفس طريقتهم ولا يوجد علاج لهذا الداء المعدي إلا الروح الفلسفية، والتسامح هو قوام الإنسانية، لأننا كلنا خطاءون وهذا أول قانون للطبيعة، لقد بالغ عصر فولتير بثقته بالعلم وتحديدا الهندسة لدرجة التعصب، الأمر الذي جعل التعصب

الديني يبرح هذا المجال ليبني مملكته في العلوم البحتة، وفي الفلسفة، وفي السياسة، التي عملت بدورها لمواجهته وهنا أيضا يبرز التسامح بوصفه حلا للمشكلات المتولدة في رحم هذا التعصب، « إن التعصب والتسامح

[1] – **جون لوك** ، رسالة في التسامح، ترجمة عبد الرحمان بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988، ص 15.

* بوسويه Bossuyh :فيلسوف هولندي من أصل برتغالي يهودي رفض المعتقدات اليهودية والمسيحية وكان متهما بالبدع عاش في الفترة بين 1632-1677.

كلاهما آليتان طبيعيتان في الإنسان، والبحث عن أحدهما ومحاولة ذم الثاني رؤية قاصرة، حيث الحياة الاجتماعية والحضارات تقوم على جدل التعصب والتسامح»[1].

وفي تناول المفكرين النهضويين العرب لمسألة التسامح والتعصب برزت رؤى متعددة لديهم تبعا لمنطلقاتهم ومنابعهم الثقافية، ولكنها في النهاية ترفض التعصب السلبي، وتقبل التسامح وتعتبره حلا لأمراض دينية واجتماعية وسياسية، فهذا أديب إسحاق في بحثه (التعصب والتساهل) يعرّف التعصب بأنه الغلو في الدين والرأي إلى حد

التحامل على من خالفهما بشيء فيما يدين وما يرى، ويرجع التعصب على قدم وجوده إلى أنه حادث طارئ على الإنسان تولّد عن مفاسد الرئاسة في الجماعات، وتأصل بالعادة والتقليد حتى صار في النفوس من الملكات[2].

ويرى خليل سعادة أن التعصب مرض من أمراض الأخلاق، ينتقل بالوراثة كما تنتقل الأمراض الطبيعية... بل هو مرض نفسي وسيكولوجي حقيقي، إن التعصب الديني أصبح الآن مرضا في أخلاقنا، لا جهلا في عقولنا... العلم لا يجعل المتعصب متسامحا، بل قد يزيده تفنناً في التعصب والشقاق، ويميز فؤاد زكريا بين عنصرين في التعصب، الأول إيجابي ويعني اعتقاد المرء بأن الفئة التي تنتمي إليها أسمى وأرفع من بقية الفئات، والثاني سلبي ويعني اعتقاد أن تلك الفئات الأخرى أحط من تلك التي ينتمي إليها... والمشكلة التي عانت منها البشرية – طوال الجزء الأكبر من تاريخ التعصب فيها–كانت الوجه السلبي[3]. وإن كراهية الآخرين هي الصفة الغالبة على المتعصب.

أما أمين الريحاني فينظر إلى التساهل بوصفه ناجما عن التعصب، وهاتان الكلمتان متضادان، وهما ثنوية من ثانويات الطبيعة كالنور والظلمة والخير والشر والعدل والظلم، فلولا أحدهما ما كان الآخر، والتعصب يسبق في كل الأحوال ليستوجب التساهل، فالتساهل هو الابن والتعصب هو الأب[4]، ويؤكد الريحاني أن التعصب مات ولكن وأسفاه كان موته إلى حين، أي إن روحه عند خروجها من جسمه الديني تقمصت بالجسم السياسي.

---

[1] – إدريس هاني، التسامح إنها مسألة مفهوم، المرجع السابق، ص11.

[2] – أديب إسحاق، أضواء على التعصب، مرجع سابق، ص 15.

[3] – فؤاد زكريا، التعصب من زاوية جدلية، في أضواء على التعصب، المرجع السابق، ص 160.

[4] – أمين الريحاني، التساهل الديني، في أضواء على التعصب، المرجع السابق، ص 48.

ويرى سليمان البستاني أن التعصب دينيا كان أم جنسيا إذا لم يتجاوز حب الدين والجنس إلى بغض من خرج عنها، فليس بالخلة المذمومة، والجهل رفيق ملازم للتعصب، يعيشان ويموتان معا[1].

أما الأفغاني فقد رفض ذم التعصب، ونظر إليه على أنه عنصر ضروري لشد أزر الأزمة، وعندما يفضي إلى ظلم وجور فإن هذا أمر عارض سرعان ما يرجعه أرباب الدين إلى أصوله القائمة على قواعد السلم والرحمة والعدل،

ويطرح الأفغاني؛ إن الغرب يحاول أن يقلل من أهمية التعصب الديني رغبة منه في كسر عصبية المسلمين، ليسهل السيطرة على الإسلام والمسلمين، علما أنه يمارس العصبية الدينية ويدعو إليها أبناء جلدته.

لقد أدرك الكثير من الباحثين أهمية السبل التي انتقل عن طريقها مفهوم التسامح إلى فكرنا العربي لمعرفة الكيفية التي حاول أن يوظفه بها دعاة الإصلاح الذين ذهب بعضهم- فرح أنطون- إلى الإشادة به واعتباره مفتاح التحديث الفكري والسياسي، وذهب بعضهم الآخر- الأفغاني- إلى القيام ضده واعتباره مدعاة إلى زرع الشتات والفرقة بين أفراد الأمة، فهو كما يراه الأفغاني دعوة تخفي قصدا معينا وهو النيل من وحدة الأمة، ومن الواضح أن الأفغاني هنا لا يقصد التسامح كمبدأ، كمفهوم في ذاته وإنما يقلب الدلالة والمعيار ليحكم عليه من موقعه كمسلم[2].

إن التسامح إنساني والتعصب إنساني، فعالم البهائم ليس عالما للتعصب والتسامح من هنا ينبغي على الناظر أن يتأمل أكثر فأكثر مثل هذه العناوين حتى لا يكون ضحية أنماط معرفية، ومغالطات إيديولوجية، ومعميات فلسفية. إن التسامح ليس محمولا إنسانيا على نحو الوجوب، بل هو محمول إنساني على نحو الإمكان، فينبغي القول إذاك ؛إنّ التسامح لا يوجد بقدر مالا ينعدم منطلقا، إن عالم البشر منذ غابر العصور إلى يومنا هذا هو عالم تناقضي، يتعايش فيه التسامح أصلا ظهر لحل هذه المشكلة، أي مشكلة التعايش بين المذهبين الأساسيين للمسيحية الأوروبية.

لم يكن أي مسيحي آنذاك- القرن السادس والسابع عشر- قادرا على فهم مطلب الفلاسفة في التسامح، إذ كيف يمكن أن نتسامح مع شخص يرفض الحقيقة الإلهية، وهل يحق لهذا الشخص أن يوجد على سطح الأرض أو أن يستمر بالوجود؟ إن الأصولي شخص لا يستطيع تحمل أي اختلاف فيما يخص شؤون الدين والعقيدة

[1] – سليمان البستاني، الدستور والتعصب، في أضواء على التعصب، المرجع السابق، ص 109.

[2] – علي أومليل ، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، دار التنوير، المركز الثقافي العربي، بيروت،1985، ص117.

«و ينبغي أن نعلم أن الاشتباك مع اللاهوت الأصولي ابتدأ منذ لحظة سبينوزا في أواخر القرن السابع عشر، و لم ينتصر فعلا إلا بانعقاد المجمع الكنسي المشهور باسم الفاتيكان الثاني عام 1962»[1].

لقد هاجم فولتير التعصب ولاسيما الديني منه، فحمل على الخرافات وهاجم الكنيسة الكاثوليكية حين أضحى التعصب والاضطهاد فضيحة في بلاده (فضيحة تعذيب جان كالاس في كتابه دراسة حول التسامح) وذلك بأسلوب السخرية وكذلك الهجاء، وقد كتب بهذا الصدد كتابا بعنوان (مقبرة التسامح في عام 1736) ونشره عام 1767م.

إن مفهوم التسامح الذي ارتبط ولادته بالدين والتعصب الديني وكشف عن هويته في القرن السادس عشر والسابع عشر في أوروبا، واتخذ من الدين المسيحي تربة خصبة لنموه وامتداده، واستطاع بذكاء أن يقتحم كل ميادين الحياة الإنسانية، السياسية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية، كما استطاع أن يثبت وجوده في كل العصور القديمة والحديثة والمعاصرة على أنه ضرورة يحتاج إليه الإنسان ولو في لحظة تأمل.

من ناحية أخرى فإن مفهوم التسامح يمد يد العون ويتداخل مع كثير من المفاهيم الإنسانية المعاصرة كالحرية والديمقراطية وقبول الآخر والتعايش السلمي والسلام مؤكدا دعمه لها وأهميته في نجاعة وجودها، وإمكانية تنفيذها في الواقع.

ومع ذلك مازال التسامح- بوصفه إشكالية- يحتاج إلى دراسات كثيرة وجهود كبيرة، ربما ماتزال المقولة التالية مشروعة:(أتسامح معك في كل شيء إلا في عدم التسامح).

[1] – هاشم صالح، التعصب والإصلاح، المرجع السابق (أنترنت).

المبحث الثالث: المفاهيم المتعلقة بالتسامح

العودة إلى نشأة التسامح توضح مدى تعقيده، وصعوبة فهمه، واستحالة تطبيقه، فهو يحتاج إلى قدرات عقلية فردية، ومبادئ وقوانين ونظم مجتمعية وشبكة من المفاهيم تساعد إلى إيصاله الحالات الاجتماعية والسياسية والدينية المتعددة بحيث تشكل لغة خطاب يوازي قدرات الأفراد والمجتمعات الخاصة التي تأخذ بالتسامح نظريا وتعمل على تطبيقه عمليا.

هنا تبرز مجموعة من المفاهيم التي تدل على التسامح، والتي تتداخل معه، فيغدو قادرا على انجاز مهمته داخل المجتمع، «ولذلك فإن الاختلاف حول معنى التسامح يمكن أن يفهم باعتباره صراعا بين هذه المفاهيم»[1] التي تحمل أوجه سلبية أو إيجابية، ولكنها تساهم في حراك اجتماعي يقرب الأفراد والجماعات خطوة في طريق الوصول إلى مجتمع متسامح.

إن تداخل مفهوم التسامح مع العديد من المفاهيم يعبر عن حيويته ومرونته وقدرته على خوض ميادين الحياة الإنسانية التي تنشد من خلالها تحقيق غاياتنا وحاجاتنا بصورة إنسانية وهذا ما سنتحدث عنه.

1- التساهل:

وردت لفظة التساهل باعتبارها مرادفة للتسامح في القاموس المحيط، للفيروز آبادي كما ذكرنا سابقا « المساهلة كالمسامحة، تسامحوا: تساهلوا ساهلة: ياسرة »[2] وفي منتهى الأرب في لغة العرب ساهل: تساهل معه، وأبدى ليونة في الطلب، تسامح: تساهل فيه[3] وهذا ينطلق من الرغبة في أسلوب حياة يتصف بالرفق واللين يراد له أن يسود.

وينطلق التساهل أساسا من خلال فهمه للتسامح بوصفه علاقة بين طرفين احدهما غالب والآخر مغلوب، أو بين الأكثرية والأقلية، أو بين السلطة وبين المخالفين أو المعارضين أي الأقليات المختلفة أو المعارضة « بحيث تسمح الأكثرية لأعضاء الأقلية بالعيش تبعا لمعتقداتها وتصوراتها، على أن تقبل الأقلية المواقف المسيطرة للسلطة أو لجماعة الأغلبية»[4]

---

[1] – أشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير، المرجع السابق، ص 79.

[2] – الفيروز آبادي، القاموس المحيط،المرجع السابق ، ص46.

[3] – سيد عطاء الله مهاجراني، التسامح والعنف في الإسلام، ترجمة سالم كريم، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،ط1، 2001، ص 40-42.

[4] – أشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير، المرجع السابق، ص 79.

إن التسامح من قبل الأكثرية ينطلق من قناعتها أن الأقلية لا تشكل عنصرا مكافئا أو مزاحما، ولا تمتلك القدرة لبلوغ التماثل، لذلك يكون التساهل منطلقا من اعتبارات أساسية في ترك الأقلية تعيش عقائدها، وقيمها

الراسخة في أعماقها، والتي يصعب نزعها فيكون تركها تمارس إرادتها كما تشاء هو الأنسب، وهذا ما ينقلنا إلى تصور برغماتي في العلاقة بين التسامح والتساهل، يبرز في التسامح مع الأقلية وهذا ما يمثل الحل بأقل تكلفة في أي صراع أو حوار.

إن نمطية التسامح هنا التي تطرح عبر مفهوم التساهل تبقى كذلك لطالما أن جماعة الأقلية تقبل المواقف المسيطرة للسلطة أو الجماعة الأغلبية، والجدير ذكره في هذا السياق أن المترجمين العرب قد ترجموا كلمة Tolerance إلى العربية بالتساهل وليس بالتسامح، «وربما كان لمحدودية مفهوم المصطلح اللاتيني والتباس مضمونه دور في اتجاه الترجمة العربية في البدء إلى تعريب هذا المصطلح بلفظ التساهل وليس لفظ التسامح، وفي أن البعض مازالوا يفضلون استخدام لفظ التساهل وليس لفظ التسامح كمقابل عربي للمصطلح اللاتيني Tolerance»[1] وهذا ماعبر عنه أديب إسحاق في مقالته التعصب والتساهل بقوله «وأجريت هاهنا لفظ التساهل بمعنى الاعتدال في المذهب والمعتقد ضد ذلك الغلو، متابعة للإفرنج في لفظهم المعبر عن هذا القصد توليرانس»[2] وكذلك تحدث أمين الريحاني في مقالة التساهل الديني مستخدما مصطلح التساهل للحديث عن التسامح الديني.

ومن الواضح أن الغلبة اليوم في الخطاب العربي هي لاستخدام لفظ التسامح بدلا من لفظ التساهل مع التأكيد على ما تمتلكه اللغة العربية من سعة وثراء يضفي على المصطلح إمكانية الاحتواء والتطور لكل الإشكالات التي ترتبط بهذا المفهوم.

إن التساهل بوصفه مفهوما للتسامح قدم إمكانية عملية للاستفادة من كل القدرات الموجودة داخل المجتمع فعندما أراد تمستيوس أن يقنع الإمبراطور الروماني (فالنس) بالتسامح مع المسيحية دلّ على أهمية الاستفادة من القدرات والكفاءات مهما كانت عقائد أصحابها، وكذلك ابن رشد أكد أهمية الأخذ بالحقيقة مهما كانت

[1] – عبد الملك منصور حسن المصعبي، في مفهوم التسامح أفكار أولية **http://www.atida.org**

[2] – أديب إسحاق، أضواء على التعصب، المرجع السابق، ص 13.

منابعها، والمفكرون النهضويون العرب زمن الدولة العثمانية بينوا أهمية إشراك الأقليات في الحكم خدمة لمصالح الدولة.

وبالرغم مما قد يسبب التساهل من معاناة للأقلية فإنه يسمح لها بالحفاظ على ذاتها، وممارسة عقائدها بحرية دون تدخل الآخرين، أو اعتراضهم في قبولهم بشروط الأكثرية، التي إذا كانت تصب في خدمة مصالح المجتمع تحولت لتصبح خادمة للتسامح العام والديني والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي تنشده المجتمعات كلها.

2- الاحتـــــــــــــرام:

هو التكافؤ والمساواة بين الأفراد، حيث يجمع بينهم قاسم مشترك، فيخضع الجميع للقوانين نفسها، أو يتحركون من خلال العادات والتقاليد ذاتها، ويقومون بالواجبات نفسها فتختفي سمة الأكثرية والأقلية، أو القوة والضعف، ويتقبل كل واحد الآخر، ويحوز المكانة الاجتماعية والسياسية المناسبة حتى لو اختلفوا في معتقداتهم وأساليب حياتهم وممارساتها الثقافية، وعندما« يحترم المرء آراء غيره لاعتقاده أنها محاولة للتعبير عن جانب من جوانب الحقيقة، هذا يعني أن الحقيقة أغنى من أن تنحل إلى عنصر واحد، وإن الوصول إلى معرفة عناصرها المختلفة يوجب الاعتراف لكل إنسان بحقه في إبداء رأيه حتى يؤدي اطلاعنا على مختلف الآراء إلى معرفة الحقيقة الكلية»[1] وهي الحقيقة التي دفع ابن رشد حياته ثمنا لها إذ أكد أنها واحدة والدروب إليها متعددة، وهذا التعدد

أساس حرية الفكر والتسامح الفكري « فالحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له»[2] وهذا يعني احترام الآخر وقبوله كما هو.

فليس تسامحنا في ترك الناس وما هم عليه من عاداتهم واعتقاداتهم وآرائهم منّة نجود بها عليهم، وإنما هو واجب أخلاقي ناشئ عن احترام الشخصية الإنسانية، والاحترام شعور خاص يتضمن الاعتراف بما لبعض الأشخاص أو المثل العليا من قيمة أخلاقية.

[1] – جميل صليبا، المعجم الفلسفي،المرجع السابق ، ص 272.

[2] – ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال. تحقيق: ألبير نصري نادر، بيروت، 1995، ص 35.

ومن معاني الاحترام الامتناع عن التفريط فيما يجب القيام به من حق القانون أو الشخص أو الشيء، نقول احترام الشخص الإنساني أو احترام الحريات أو احترام الحقيقة أو احترام الحقوق المكتسبة.

إن التسامح يعرّف بأنه امتلاك الاحترام اتجاه الآخر في التعبير عن معتقداته في نفس الوقت الذي نحافظ فيه على احترام هذا الشخص الآخر حتى ولو كنا لا نتفق مع معتقداته وآرائه ونرفض هذه المعتقدات.

« ويفرق بوسويه في خطاباته بين التسامح وعدم الاكتراث»[1] فكلمة تسامح تعني له أنك لا تعاقب أصحاب الآراء المخالفة لرأيك، ولكن إذا سمحنا لكل أصحاب المعتقدات أن يمارسوا آرائهم بحرية وجهر لا يكون تسامحا

إنما يكون عدم اكتراث، وفي ذلك يتجسد عدم الاحترام الذي دفع البعض للاعتراض على كلمة تسامح، وفضلوا كلمة احترام بدلا منها، فالتسامح يكون مع الأشياء التي لا نستطيع أن نقف ضدها، ومن يظهر موقف الضعف الذي سرعان ما يتحول إلى استبداد وعدم تسامح إذا زادت سيطرته، أو ليس التسامح مع آراء الآخرين هو اعتبارها دونية أو مخطئة؟ فالإنسان لا يتسامح إلا مع ما بمقدوره أن يمنعه، وإذا ما كانت الآراء حرة فهي ليست بحاجة للتسامح، لأنها بالتأكيد تنطلق من حرية المعتقد والرأي، وممارسة العبادة على أنها حقوق مكتسبة، فلا مجال للتسامح معها بل احترامها والحفاظ عليها. يقول جون ستيوارت مل johne stuart mill: إن في حياة الفرد منطقة حرام لا يجوز للمجتمع أن يطأ ساحتها، هي مواطن الحرية الصحيحة، وتتمثل في تصرفات الفرد التي تمس الآخرين، فان مستهم جاء هذا بمحض اختيارهم، ونعبر عنها بحرية الضمير، والفكر والوجدان، وهي تتضمن حرية التعبير والنشر، ثم حريتنا في تشكيل حياتنا على الوجه الذي يلاءمنا[2].

والتسامح عند البعض ليس هو المثل الأعلى أو الغاية القصوى بل هو القاعدة الأساسية ونقطة البداية للتعامل بين البشر، يقول جانكلفيش Janklvic بهذا الصدد «إن التسامح فضيلة صغرى»[3]. وحين يكون ثمة أذهان متفتحة تمارس التسامح من تلقاء نفسها تشعر بضرورة تجاوز التسامح إلى درجة أعلى، ويتحول التسامح إلى تعاطف ومحبة.

[1] – معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، معهد الإنماء العربي، 1986، ص 253.

[2] – توفيق الطويل، جون ستيوارت ميل، دار المعارف، القاهرة،[د.ت]، ص 74.

[3] – عاطف علبي، إشكالية التسامح، المرجع السابق، ص9

«أبو زيت يقول: التسامح ليس الحد الأقصى بل الأدنى»[1] هذا هو واقع الحال من دون شك لكنه أفضل من لا شيء أو عكسه، كما نحن متفقون أن الاحترام والمحبة هما الأفضل، ولكن إذا ما تمكنت كلمة تسامح من فرض نفسها فذلك لأنه ليس بوسع كل فرد المقدرة على الاحترام والمحبة — من دون شك بالنسبة لخصومه- على اعتبار أن تجاهلهم ينطوي على شيء من السلبية في احترام آراء الآخرين.

فالتسامح من ثمّ هو- وبمنتهى الإيجاز- الاعتراف بالآخر، والتعايش معه والتقدير له، والقبول به، ومحاولة التبادل الخلاق معه. إنه يعبر عن صيغة احترام مشاعر ومعتقدات الآخرين، أي معاملة الآخرين كبشر بصرف النظر عن ألوانهم وانتماءاتهم الدينية والعرقية والمذهبية أو خلفياتهم الاجتماعية وعكس التسامح هو التعصب[2].

ونصل إلى خاتمة المطاف مع فيلسوف نقد العقل إمانويل كانط حيث يقول: «إن الاحترام دين لابد من تأديته إلى من يستحقه، والقانون الأخلاقي المقدس، ومع أن الإنسان من حيث هو كائن طبيعي بعيد عن التقديس إلا أن الإنسانية الممثلة في شخصه يجب أن تكون مقدسة، وإذا كان من حق الاحترام أن يكون مصحوبا بقسط من الحب فان من شقاء المحبين آن يحبوا أشخاصا لا يستحقون الاحترام»[3].

3- التعايش:

التساهل يقوم بين السلطة أو الأغلبية وبين المخالفين أو الأقلية، وهنا لا تكون القوة متكافئة، أما التعايش فهناك تكافؤ تقريبي في امتلاك القوة بين الطرفين، بحيث يكون العيش المشترك والسلام الاجتماعي و التسامح هو الحل الأفضل من كل البدائل الممكنة، لذلك يفضل التعايش على الصراع.

التعايش حالة براغماتية تعكس سلوكا أفقيا تكون موضوعات التسامح غايات له وهي الموضوعات ذاتها التي يختلف عليها الأطراف بحيث يشكل منطلقا وهدفا في الوقت ذاته، فالتسامح هو المبتدئ و المنتهى في طبيعة العلاقات السائدة، ولا يمكن لأحد التفكير بغير ذلك ـــ

إنه الاعتراف بالضرورة العملية التي تحرك المواقف الاجتماعية بحيث تنقلها لتصب في نهاية المطاف في مصلحة أكثر الجماعات قولا، من هنا نرى أن مفهوم التعايش يسمح بالتحول بين الأقوى والأضعف، ذلك أن

[1] – نفسه، ص9.

[2] – قاسم الصراف، غياب المفاهيم التربوية في البيئة المدرسية، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي العاشر، الكويت، 1994-1995 ، ص 116.

[3] – جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، المرجع السابق، ص 41.

التسامح يعكس حالة الإنهاك للقوى المتصارعة بعد خوضها معارك عقيمة تقنعها بضرورة اخذ هدنة عوضا عن الانهيار التام، الأمر الذي يسمح لبعض القوى أن تستعيد قوتها لتحقيق أهدافها في السيطرة، لذلك يمثل التعايش حالة هدنة الهدنة التي تشكل موقفا نسبيا يتحين الفرصة للعودة إلى امتلاك القوة ودفع الصراع من جديد إلى الظهور « وبما أن موضوع التسامح هو الإنسان، وبما أن المطلوب هو تعصب إنساني لقيم التسامح البيني فان التسامح بهذا المعنى هو مطلب تعايش و من ثمة فهو قيمة إنسانية» [1] .

يؤسس فولتير لمبدأ التسامح على قاعدة الإنسان الخطأ، وبما أننا مخطئون فليتحمل بعضنا البعض وهذه صيغة للتعايش التي أرادها فولتير، وبناها انطلاقا من الخطيئة، و على الفعل الذي يمثل القوة القادرة في الإنسان على تصويب الأمور.

ويعرف محمد جابر الأنصاري التسامح بأنه « تعايش المختلفين بسلام إذا توافر بينهما حد أدنى من التكافؤ و المساواة والقبول بالآخر، ولا يوجد تسامح بين أناس مختلفين في الفرص»[2] إن عدم التسامح هو رفض الاختلاف ورفض أي شكل من أشكال الاستقلال والتنوع، إنه يرفض تبادل الآراء لان التبادل يبدد الكراهية و يبعد التعايش لأن التعايش يعني قبول الاختلاف[3] .

ويعد التسامح من جهة أخرى إخضاع المرء قناعاته الخاصة لضرورات الحياة المشتركة مع أناس يتأكد أنهم على خطأ أساسي ، إن التسامح بالمعنى النبيل لا يستند إلى أساس التساهل، ولا الشهامة والضعف، لا الحساب النفعي أو ألذرائعي، انه الاعتراف بتعددية المواقف الفلسفية الإنسانية، بتنوع الآراء والقناعات و الأفعال والأخلاق الناجمة عنها، و بضرورة التوفيق بين نياتها الحاسمة، وتنافراتها ضمن نظام مدني سياسي فالتسامح فن عيش مشترك

مع التطلع إلى الحفاظ على مسافة صحيحة بين ضرورات الحياة الخاصة، إن مهمة التسامح هو تأمين التعايش في إطار التباين، ومن ثم الحفاظ عليها وحماية ما تنطويان عليه من مضامين اجتماعية للوجود الإنساني.

---

[1] – إدريس هاني، انها مسألة مفهوم، المرجع السابق، ص 19.

[2] – محمد جابر الأنصاري، مفهوم التسامح في الثقافة العربية الإسلامية و انعكاساته على تربية الأطفال، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب العاشر، 1994-1995 ، ص 71.

[3] – ادغار بيزاني، في مواجهة عدم التسامح، رسالة اليونسكو، يونيو 1992، ص 34.

4- السلام الاجتماعي:

السلام بالمفهوم العام أن يعيش المرء حياة هادئة خالية من أسباب القلق والتوتر، متمتعا بالكثير من الطمأنينة والرضى، بحيث تسمح الطمأنينة لكل القدرات أن تأخذ دورها في الدافعية للحياة الشخصية والعامة، فيبرز السلام الداخلي (النفسي) والسلام العائلي والمجتمع والإقليمي والدولي وحتى العالمي. فإذا كانت متطلبات السلام الفردية ترتبط بقدرة الشخص وإمكانياته على تهيئة الشروط المناسبة والاستفادة من كل الظروف المحيطة لصنع حياة خاصة مليئة بروح السلام، فإن السلام الاجتماعي يتطلب عناصر أخرى متعددة، ولكنها متفاعلة مع عناصر السلام الفردي، فالمجتمع في نهاية المطاف هو جملة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد الذين يرتبطون بصيغ متعددة من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

« إن السلام لا يعني فقط غياب الحرب كما أنه ليس فقط ظاهرة سياسية ولكنه يعبر عن عمليات اجتماعية لها العديد من المستويات» [1].

إن السياسة تهدف إلى إدارة شؤون المجتمع لتصل إلى أهداف محددة، أو لتدفع بآليات التطور الاجتماعي إلى طريق محددة، وهذا يتطلب الاستفادة من كل القوى العاملة و الجهود الايجابية، الأمر الذي يتحقق بوجود أفراد يمتلكون حرية التفكير و إرادة الاحترام وقوة العزيمة، إضافة إلى مؤسسات تؤطر جهود الأفراد وتدفع بها إلى الأهداف المرجوة، إن علاقة السياسة بالتسامح تسهم في تحقيق هذه الآليات بجو مشحون بالمحبة والاحترام و التعايش وقبول الآخر بحيث تنصب جهود الجميع لخدمة الجميع، وهذا تحديدا ما أراده العقد الاجتماعي في محاولة صهر الجميع في عقد يرسم الحقوق والواجبات ويحدد الأدوار فيحسم الصراع ويجنب المجتمع الحروب والعنف. ويشيع شكلاً من أشكال السلام الاجتماعي الذي يمثل الأرضية التي يتحرك عليها جميع الأفراد.

إن الأنانية الفردية والجماعية والعشائرية وغيرها تنتهي عندما يلعب التسامح دور الوسيط، ويحدث توازنا و سلاما اجتماعيا، هذا تحديدا ما جعل بعض الباحثين يفترض انه طالما أن أفق السياسة هي ممارسة السلام الاجتماعي بجميع أشكاله فإنها مرتبطة بالتسامح ومن خلال هذه العلاقة بين السياسة والتسامح تتبلور مجموعة من القيم لفائدة الإنسان.

[1] – أشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير، المرجع السابق، ص 82.

وفعل السياسة لا يتجلى على صعيد الأفراد بل يحتاج إلى كثير من الجهود على الصعيد الدولي، حيث يتطلب السلام نمطا من العلاقات المبنية على التسامح والعدالة و الثقة التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التواصل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي و السياسي، بحيث تفتح الدول أبوابها للدول الأخرى، وترسم برامج تشاركية لعلمائها و فنانيها وأدبائها.....الخ فتخلق من الحوار بدل للعنف و الحروب ومع ذلك فإن الملاحظ أن القوى العالمية التي يعول عليها أن تساعد في إحلال السلام الاجتماعي و غيره هي التي تعمل على زرع التوتر والاقتتال في كثير من مناطق العالم.

وهذا ما يدل على أن المصالح الخاصة مازالت تحرك ليس الأفراد فحسب بل سياسات الدول أيضا، بحيث تمارس الدول القوية قوتها وتفرض برامجها عرض الحائط بالتسامح و السلام الآخر.

« لقد حدد إعلان مبادئ التسامح (اليونسكو 1995)، أن التسامح ليس فقط مجرد إلزام أخلاقي وإنما هو ضروري سياسية وقانونية، وهو فضيلة وممارسة تجعل السلام ممكنا بين الشعوب، وفي إنفاذ القوانين والمصادقة على الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن حقوق الإنسان، واحترام التعدد الثقافي للأسرة البشرية، فبدون التسامح لا يمكن أن يكون هناك سلام وبدون السلام لا يمكن أن تكون تنمية أو ديمقراطية»[1].

إن ما يعيشه العالم اليوم من صراعات يجعلنا نؤمن « أن مسألة التسامح لم تعد مسألة ثقافة ما أو دين ما أو حتى إنسان ما في مجال ما، بل هي مسؤولية العالم: وبالدرجة الأولى مسؤولية الدول الكبرى المهيمنة على الإنتاج والثروة والتوزيع»[2].

5- قبول الآخر:

مفهوم الآخر هو أحد مفاهيم الفكر الأساسية، وهي مقولة أبستمولوجية ملخصها الإقرار بوجود موجودات خارج الذات العارفة، أي كينونات موضوعية، وتنظر بعض الفلسفات الوجودية إلى الآخر بمعنى الشخص الإنساني الآخر على انه الضد الذي تسلبني نظرته عالمي، ويجمد حضوره حريتي، ويعيقني اختياره.

إن التعامل مع الآخر أو الآخرين، تحكمه عادة حاجة التملك أو الإخضاع من طرف ومن آخر، لذلك تنصب غريزة الدفاع عن الذات رافضة عالم الآخرين، وبعضهم يعتاد التعامل مع الآخر بشرط أن يكون هذا الأخر مرنا قابلا للاستغلال[3].

---

[1] – إعلان مبادئ بشان التسامح، جامعة مينسوتا، مكتبة حقوق الإنسان.**http://www.umn.cdu/humanrts/arabtolerance.htlm**

[2] – إدريس هاني، إنها مسألة مفهوم، المرجع السابق، ص 19.

[3] – معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، المرجع السابق، ص 13.

وفي ظنّنا أن الآخر ذلك الوجود الموضوعي لكينونات إما أن نقبلها ونتعامل معها بدءا من الكلمة الطيبة وصولا إلى الاحترام والمحبة، وإما أن نرفضها ومن ثم نتعامل معها بدءا من التغاضي وصولا إلى القتل والتدمير.
يوضح ميلاد حنا « إن عبارة قبول الآخر هي ترجمة أكثر تعبيرا، واقرب إلى الموضوع السليم لمصطلح tolerance من مصطلح التسامح»[1].

إن آلية قبول الآخر تتطلب تجادل بين الذات والآخر من خلال آليات الصراع الدائرة في مجتمع ما، فهي قد توجه لتصعيد هذه العلاقة إلى درجة من الاحترام، أو تنحدر بها إلى حالة عدائية، فمقولة الشعب المختار اليهودية لا تعطي انطباعا في إمكانية احتضان اليهود للآخرين، بل إنها ترسم تصورا متعاليا يسخر الآخر في خدمته كونه أقل مرتبة، وهنا ينعدم التسامح، لا بل ينعدم التفاعل.

إن قبول الآخر في مجال الدين عملية أصعب بكثير منها في مجال الأسرة أو القبائل أو القوميات، ذلك أن الدوغما التي تحكم الفكر الديني تجعل إمكانية الخروج منه أمرا مستحيلا، لان هذه الدوغما مسلمات ثابتة ترسخت مع الزمن، وانطبعت في وجدان المتدين، وتكونت قيادات دينية ومؤمنين بهذا الدين يدافعون عنها بكل

قوة، وهذا يوضح الصراع الديني تاريخيا بحيث لم يستطع دين أن يجبر أخر على ترك مقدساته والالتحاق به وعملية التجادل والحوار في ما هو مقدس ليس بالأمر الممكن، لأنها أساسا لا تستند إلى منطق عقلي مجرد.
وعلى ساحة العلاقات الأسرية والعشائرية والقومية فان قبول الآخر أكثر مرونة، فقد غيرت الثورات وحركات الهجرة البشرية تاريخيا من المعتقدات، بحيث تفاعل البشر بمرونة وتقبل بعضهم بعضا بشكل كامل.
والتسامح بحسب كارل بوبر karl popper « **يعني قبول الآخر،و قبول الآخر يعني قبولنا الآخر المغاير السياسي– الديني–المذهبي... والتعايش معه كما هو، لا كما نفترض أو نرغب، والمعنى هنا أعمق بكثير من احترام الآخر**»[2].
التسامح الذي يتقبل الآخر لأنه لا يبالي به ويقبل الاختلاف بعدم أخذه بعين الاعتبار، وهناك التسامح كانفتاح على الآخر في اختلافه والاقتراب منه في ابتعاده.

[1] – أشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير، المرجع السابق، ص 90.
[2] – محمد جميل احمد، حوار مع صديق إسلامي مستنير، دروب، 28 أغسطس2007،**?**http://www.doroub.com/

ليس التسامح إلا عدم الاكتراث بالآخر، ولكنه أيضا ليس قبولا لكيفيات مغايرة، حيث يخلق هذا التجادل حالة نسبية تتطلب من الأنا أن تضع نفسها جهة الحقيقة والخير مبدية نوعا من التساهل، فقبول الأخر يعني قبول الذات أولا عبر أبعادها عن التعصب لرأي والتشبث .بمنظور و التعلق بنموذج، عندها يكون التسامح تسامحا مع الذات قبل أن يكون تسامحا مع الآخر.

إن هذا المنظور للتسامح سوغ ما ذهب إليه فولتير عندما تساءل في القاموس الفلسفي (ماهو التسامح؟) فأجاب: « انه وقف على كينونتنا البشرية، كلنا ضعفاء وميالون للخطأ لذا دعونا نتسامح مع بعضنا البعض ونتسامح مع حماقات بعضنا بشكل متبادل، وذلك هو المبدأ الأول لقانون الطبيعة، المبدأ الأول لحقوق الإنسان كافة»[1].

هذه العودة للذات قبل العودة للأخر والنظر إلى عيوبها ومثاليتها ، وتحميلها الخطيئة قبل الآخر هو ما عبر عنه كارل بوبر: «علينا بشكل دائم أن نكون مستعدين لاكتشاف أننا قد أخطأنا»[2]، هذا الإحساس يمكننا من أن

نخالف أنفسنا، ونكون على استعداد كي نتقبل في أنفسنا الآخر، أن المجتمع يتكون من أفراد يقبلون الآخرين على أنهم أنداد لهم، وأن الجميع سواء في نظر الجميع، وأن الانحياز والتمايز إنما هو بالعمل و الإبداع والسعي فيما ينفع الناس[3].

وبالنتيجة فالتسامح هو قبول الأخر كما هو، والاعتراف بحقوقه في الوجود والحرية والسعادة، انه يعبر عن صيغة احترام مشاعر الآخرين ومعتقداتهم، أي معاملة الآخرين كبشر بصرف النظر عن ألوانهم، وانتماءاتهم الدينية والعرقية والمذهبية او خلفياتهم الاجتماعية.

6- المجاراة:

[1] -Voltaire: Dictionnaire philosophique, le chasseur obstrait, 2005,section2, P 1968,
(c 'est l'apanage de l'umanité .nous sommes tous pétris de faiblesses et d'erreurs ;pardonnons –nous réciproquement nos sottises ,c'est la premiére loi de la nature).

[2] – كارل بوبر، التسامح والمسؤولية الفكرية في التسامح بين الشرق والغرب، ترجمة إبراهيم العريس ، دار الساقي ، بيروت، 1992، ص 87.

[3] – حسن علي إبراهيم، تربية التسامح وضرورة التكافل الاجتماعي، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب العاشر،1994-1995، ص 17.

كثيرة هي المواقف والآراء التي يعيشها الفرد ولا يستطيع ان يفعل حيالها شيئا، ولكن مع دلك يجاريها و يواكبها ويتفاعل معها، وهناك الكثير من المواقف والآراء التي يعيشها ويستطيع أن يواجهها، ويعترض عليها، ولكنه لا

يفعل ذلك بل يتسامح انطلاقا من أن التسامح هو القدرة على التحمل أو الصبر إزاء أمور لا نقتنع بها، ولكننا نتقبلها احتراما لها ولأصحابها.

هذا الفهم للتسامح لا يشمل مسألة مجاراة الأمور التي نعجز عن مواجهتها، ولكننا مع ذلك نعد المجاراة حالة تسامح تنطلق من الضعيف اتجاه القوي، أو المغلوب اتجاه الغالب، وهذه أيضا واحدة من الأمور التي تجاهلها الكثيرون في سياق التسامح وتعاريفه، والتي انطلقت عموما من المسامِح اتجاه المسامَح، علما أن الضعيف أيضا يتسامح سواء عن قناعة أم إكراه، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن مفهوم المجاراة يرتبط بتسامح الضعيف المكره الذي لاحول ولا قوة إلا القبول بالأمر الواقع، وكي لا تتفاقم الأمور وتتصعد اتجاه العنف أو اللاتسامح تبرز المجاراة شكلا من أشكال التفاعل والعلاقات في كل المجالات.

وإذا كان الفلاسفة قد تجاهلوا هذا البعد للتسامح فإن علم النفس الاجتماعي اهتم به انطلاقا من تداخل هذا المفهوم في عمق الحياة الاجتماعية فقد عرف كسلرKessler المجاراة بأنها « **التغيير في السلوك أو المعتقدات بما يتوافق أو يتماثل مع سلوك ومعتقدات الجماعة، وذلك نتيجة ضغوط منها، سواء كانت حقيقية أم خيالية، أي في ذهن من يسعى للتوافق أو التماثل فقط**»[1] .

وتنطلق المجاراة من اعتبارات ذاتية تتعلق بالفرد الذي يسعى إلى المشاركة العامة، سواء للحصول على مكاسب إيجابية أم تجنب عقاب جماعي، أو انطلاقا من سلوك آلي في هذه المشاركة، نابع عن عدم فهم للواقع الموضوعي ويمكن «أن تلعب دوافع نفسية أخرى للمجاراة منها الحاجة لتحقيق القبول، وتجنب الرفض، خاصة في حالة عدم وضوح ما هو مقبول اجتماعيا، وكذلك السعي للتغلب على مشاعر فقدان الهوية والاغتراب»[2].

[1] – أشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير، المرجع السابق، ص 84.

[2] – أشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير، المرجع السابق ، ص 85.

أما العوامل الموضوعية فترتبط بعناصر خارجية ليس للفرد دورا في وجودها، ولا قدرة على دفعها، وتتجلى في ضغوط الجماعة، و وجود أعراف وقيم متطرفة في المجتمع.

وفي كثير من الحالات يقع الخلط بين التسامح والمجاراة، كحالة ذلك الرجل الذي أراد بالقوة أن يقنع غير المؤمنين بدينه، ولكنه تنبه إلى أن القوة لا تخلق إيمانا صحيحا، ولا يرضى به الله فأقلع عن القوة، ولجأ إلى أساليب أخرى وقبل بالأمر الواقع، وهنا بالرغم من قدرته على فرض ذاته لم يلجأ إلى التسامح بل إلى المجاراة بطرق أخرى مع احتفاظه بالحق في متابعة دعوته.

إن الابتعاد عن المعنى السلبي للتسامح بما هو رضوخ وصبر وقبول دون اعتراض لا يعني أن نصل إلى التسامح الإيجابي، المبني على القبول والاحترام للآراء والأشخاص، بل قد نلجأ إلى ممارسات متعددة كالتصعيد والنكوص... وأيضا المجاراة إنه سلوك تكيفي مع الواقع رافق الإنسان عندما كان في مستوى يتقبل به المجتمع، أما مع بروز الشخصية الفردية والحرية والاحترام المتبادل فإن تكيف الفرد هو عملية تنطلق من فعل إيجابي في التأثير بالأشياء لجعلها طيِّعة له، تتماشى مع إرادته وأهدافه سواء مارس ذلك بالقوة أم بالحوار.

إن فعل السياسة في مجمله «هو عملية مفتوحة تجاه التسامح عبر فعل المجاراة، بحيث تتغير مواقف الأفراد أو الجماعات تباعا لتنصاع أو تتسامح في النهاية مع الفعل الأكثر قدرة في عملية التغيير. وهذا ما يجعلنا نعارض سمير خليل في بحثه المعنون: " التسامح في اللغة العربية "، إذ يقول: « أن التسامح الذي يعتبر سمة عامة في الفكر العربي " منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر وفكرة معاصرة في أذهاننا هذا التسامح يبدو في المقام الأول غائبا عن اللغة العربية، وبالتالي غائبا غيابا طبيعيا عن أنماط التفكير كافة والتي تعمل عبر هذه اللغة»[1]، فالمجاراة قادرة على أن تمارس دورا أساسيا في الفكر واللغة والحياة العملية كخطوة أساسية نحو التسامح.

7- التقدير:

يمكن أن نتسامح مع الآخر دون أن نحترمه، ويمكن أن نتسامح معه ونحترمه، وفي كلتا الحالتين تبقى القوة واضحة بين المسامِح والمسامَح، إما أن نقدره فهذا يعني أن نتسامح معه و نحترمه وندخل في عملية تجادل لاعتقادنا أنه يمتلك معتقدات وممارسات يمكن أن تشكل عوامل مشتركة نتقاسمها.

[1] – سمير خليل، التسامح بين الشرق والغرب، المرجع السابق، ص 05.

إن هذا المفهوم يعني النظر إلى المعتقدات والممارسات باعتبارها تعبر عن مفاهيم وتصورات متاحة أخلاقيا، ويمكن أن تكون جذابة حتى إذا كانت مختلفة عن تصوراتهم الخاصة[1].

ويمكن أن نميز في التقدير شكلين، التقدير المتحفظ وذلك عندما تكون معتقدات وممارسات الآخر أقل جاذبية مما نملك، والتقدير المتساوي عندما تكون العلاقة فيها الكثير من التكافؤ والإضافة بحيث ينجذب الأفراد إلى بعضهم البعض في حوار بناء يغني الجميع.

إن كلمة tolerance الفرنسية والإنكليزية بالمعنى الحديث تعني «الاعتراف للفرد المواطن بحقه في أن يعبر داخل الفضاء المدني عن كل الأفكار الدينية أو السياسية أو الفلسفية التي يريدها، ولا أحد يستطيع أن يعاقبه على التعبير عن إرادته إلا إذا حاول فرضها عن طريق القوة على الآخرين، ومع ظهور التسامح (القرن السابع عشر) ظهرت مجمل الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان التي أعلنتها الثورة الفرنسية، بمعنى أن لكل إنسان الحقوق ذاتها بصفته إنسانا فقط، أي بغض النظر عن دينه أو مذهبه أو عرقه أو أصله أو فعله»[2].

إن العيش في ظل عالم متنوع متعدد يحتاج إلى قدر كبير من التسامح بين الجميع، أي قبول الأخر برغم اختلافه إن التسامح لا يعني كما في الدلالة اللغوية العربية الجود والكرم، أو نوعا من الشفقة والإحسان، ولا يعني مرحلة تكتيكية أو مؤقتة بمعنى التغاضي عن وجود الآخر وثقافته لأسباب قاهرة كأمر واقع، ولا يعني انتهازية متماشية مع واقع معين، كل ذلك مستبعد في المفهوم المعاصر للتسامح، الذي يعني تقبل الآخرين كما هم ومن حقهم كما من حقي أن يؤمنوا بما يشاؤون، وينتموا إلى ما يريدون.

والجدير ذكره أن التسامح « يقوم على الإيمان بأن التنوع أمر طبيعي، وأن كل شعب، وكل جماعة بشرية قد طورت ثقافتها في ظل ظروف معينة ساهمت في تشكيل هذه الحضارة، وتلك الثقافة وأنها بالتالي تستحق الاحترام»[3]. ولعل الفسحة التي عرضنا من خلالها للتسامح وعلاقته بالمفاهيم الأخرى تدل على المساحة الواسعة

التي يتطلبها التسامح، سواء في اللغة العربية أم الواقع، فهو يرفض التقيد والتعصب ويسعى إلى فضاء رحب، يتسع ليس لمعاش البشر بل لأرواحهم أيضا.

[1] –سمير خليل، التسامح بين الشرق والغرب، المرجع السابق ، ص 89.

[2] – مهيدي النجار،التسامح وقبول الآخر، الحوار المتمدن، العدد 1233، 2006/8/5.

[3] – اشرف عبد الوهاب، التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير، المرجع السابق، ص 92 .

الفصل الثاني : إشكالية التسامح في فلسفة جون لوك .

المبحث الأول: الأوضاع الدينية السائدة في عصر جون لوك

المبحث الثاني : تطور فكرة التسامح عند لوك

1- لوك ضد التسامح

2- دعوة لوك للتسامح

المبحث الثالث : المبادئ العقلية للتسامح عند لوك

المبحث الأول :الأوضاع الدينية السائدة في عصر جون لوك

حافظت الكنيسة الكاثوليكية على هيبتها وسطوتها لزمن طويل، ومارست السلطة الروحية والمدنية من خلال مراسيمها ومجامعها المحلية والمسكونية، وكانت تجهد دوماً للحد من تدخل الملوك في هذه المجامع، محاولة منها للإبقاء على خضوعهم لها.

ولكن الأخطاء الكثيرة التي تمثلت في انغماس الباباوات في البحث عن الثروة والرفاهية، وبناء القصور الفخمة الذي تطلب أموالاً طائلة كانت تجبى من أبواب كثيرة كالضرائب المباشرة والقرابين وبيع ذخائر القديسين وصكوك الغفران، وبعض الوظائف المهمة في الكنيسة، إضافة إلى الهبات والصدقات، وكذلك ما مارسته الكنيسة من ظلم وقمع ضد الأفكار الجديدة، أو ما سمتهم الخارجين عليها بالهراطقة والمختلفين، هذا الوضع جعل حركة الإصلاح الديني أمراً يأتي بالسياق الطبيعي لحركية المجتمع في بحثه عن الحلول الناجعة، فمارس مارتن لوثر وأتباعه الإصلاح في ألمانيا ومارس كالفن وأتباعه الإصلاح في فرنسا، أما في انجلترا فقد اتخذ الإصلاح الديني طابعاً مختلفاً من حيث شكل الصراع، حيث لعب رجال السلطة الدور الأكبر في إدارته وقطف ثماره، « لقد بدأت البروتستانتية تشق طريقها إلى إنجلترا إبان حياة مؤسسها مارتن لوثر، وساعد على انتشارها لأول مرة الملك هنري الثامن Henri(1509-1547م) الذي وقع في نزاع خطير مع البابا، أدى إلى إعلانه استقلال إنجلترا دينياً عن بابا روما»[1]

الأوضاع الدينية في انجلترا:

كيف تجلت الأوضاع الدينية في عصر لوك، وهل قبلت إنجلترا الإصلاح اعتراضاً على ممارسات الكنيسة حول صكوك الغفران، أو الأفخارستيا*؟ لقد أراد هنري الثامن ملك إنجلترا طلاق زوجته (كاترين الأرغونية)لأنها لم تنجب له ابناً ذكراً، والزواج من (آن بولين Anne poleyn) التي أحبها، وأمام رفض البابا إعطاءه رخصة الطلاق،قرر إخضاع الكنيسة في إنجلترا لسلطانه، فطلب من رجال الدين الكاثوليك الإقرار بأن الملك هنري هو الرئيس الأعلى للكنيسة في إنجلترا.

[1] – إمام عبد الفتاح إمام ، جون لوك والمرأة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999 ، ص 38 .

* – الأفخارسيتا : العشاء الرباني .

إن ما قام به هنري الثامن يمثل خلاصة جهود بـــذلت في ألمانيـــا وفرنســـا للحركـــة الإصلاحية الدينية، التي عملت جاهدة للحفاظ على وحدة الكنيسة والعمل على إصلاحها من الداخل، غير أنها وصلت في النهاية إلى ضرورة الانشقاق، وتكوين كنـــائس محليـــة مستقلة عن كنيسة روما.

لقد أسس هنري الثامن من حيث لا يدري لبداية صراع ديني في انجلترا، استمر قرابـــة قرن من الزمن، حيث عين توماس كرانمرThomas Ckranemr رئيساً لأساقفة كنتوربريCanterbury ، وكـــان بروتســـتنتياً مخلصاً للبروتستانتية، فعمل على الموافقة بزواج الملك، وأصدر جملة من القرارات تؤكـــد دور الكنيسة الإنجليزية، وعدم جواز استئناف الأحكام أمام بابا روما، وأن الملـــك هـــو رئيس الكنيسة الإنجليزية، واعتبرت بأن حرمان الملك من أي لقب أو مرتبة خيانة يعاقب عليها، وقامت بالقضاء على كل من لا يقر بذلك.

ساهمت هذه المرحلة في إنجلترا بزرع القطيعة مع الكنيسة الكاثوليكية، وقضت علـــى كبار رجالها، وألغت الأديرة التابعة لها، وقمعت المحتجين على قراراتها، حتى وصـــلت إلى الاستيلاء على كل البيوت الدينية في إنجلترا« وبعد وفاة هنري الثامن سنة 1547م خلفه على العرش إدوارد السادسEduardo، وكان بروتستانتياً، فانتهز كرانمر الفرصة وأدخـــل مبـــادئ البروتستانتية في الكنيسة الإنجليزية»[1]، حيث أحل التعاليم والممارسات بدل الكاثوليكية في جميع الكنائس، فأصبحت الصلوات تتلى وفقاً لكتاب الصلوات العامة، بعد أن استبعدت منه كل عبادة تشير إلى معنى التضحية، وإلى الحضور الفعلي لجسد المســـيح ودمه، الأمر الذي عمق الفكر البروتستانتي في الكنيسة الإنجليزية بموافقة الملك، بمعـــنى أن الكنيسة الإنجليزية لم تكن بحاجة إلى حراك فكري وسياسي كما حدث في ألمانيا حيـــث حاضر وخطب وصلى لوثر، وصارع البابا من أجل تأكيد أفكاره.

كانت القرارات التي سنها الأساقفة البروتستانت تطبق بســـرعة ويســـتبعد الأســـاقفة المعارضون لها بالقتل أو السجن أو الهروب،لأنها مشروعة بموافقة الملك .

لكن تولي ماري تيودور Mary. Theodore (1553-1558م) أخت إدوارد السادس الحكم

[1] – جون لوك ، رسالة في التسامح ، ترجمة عبد الرحمان بدوي ، المصدر السابق ، ص 18 .

بعد موتـــه أعاد الأمور إلى سابق عهدها، فقد كانت كاثوليكية وعرفت معاناة القساوسة الكاثوليك في المرحلة السابقة

لذلك أحيت القوانين ضد الهراطقة، وطاردت البروتستانت، وعذبتهم وأحرقت ثلاثمائة من أساقفتهم، وهرب الكثيرون مـــن إنجلتـــرا، ولجـــؤوا إلى جنيـــف وفرنكفورت وغيرها من المدن التي عرفت البروتستانتية.

وبعد موت ماري تيودور تولت السلطة أختها إليزابيثElisabeth بنت الملك هنري الثامن مـــن زوجته الثانية آن بولين، والتي بسبب الزواج من أمها بدأت البروتستانتية تشق طريقها إلى إنجلترا، والبروتستانت هم من شرعوا لوالدها زواجه وساهموا في تأكيد سلطته الروحيـــة والمدنية على إنجلترا، لذلك عملت على تشجيع البروتستانتية فأعـــادت الكتـــاب الثـــاني للصلوات العامة الذي وضع في عهد إدوارد السادس، وصار هـــو المعتمـــد في طقـــوس الكنائس الإنجليزية، وأعادت إلى نفسها لقب الملك هو رئـــيس الكنيســـة في إنجلتـــرا[1]. وعاقبت الأساقفة ورجال الدين الذين لم يستجيبوا لطلبها بالسجن والغرامات، وأمـــرت عامة الناس بحضور الصلوات البروتستانتية في الكنائس المحلية كل يوم أحد.

.

مارست إليزابيث هذا التحول بكثير من المرونة واللين، فلم تقتل أو تعذب بل اكتفت بالسجن والغرامات وهذا يشير إلى حرصها الشديد على تثبيت ملكيتها، وبنـــاء مجتمـــع يتجاوز المراحل السابقة بقدراته الذاتية، ولا سيما أن روح الإصلاح البروتستانتية كانـــت قد تعمقت في أوروبا، وساعدت في بروز عصر النهضة الذي أكد على العقـــل والحريـــة وبناء الدولة القومية.

ولكن ضغط البابا في روما وإصداره قراراً يتضمن طرد إليزابيث من الكنيسة بوصـــفها هرطقية ومؤيدة لهرطقات وقيام فتنة في الشمال لتأمين وراثة العرش لماري ملكة اسكتلندا وهي كاثوليكية، جعل إليزابيث تشدد قوانين العقوبات ضد الكاثوليك، مما أسهم في توتر العلاقات الدينية والاجتماعية إلى حالة صراع.

[1] – جون لوك ، رسالة في التسامح ، المصدر السابق ، ص20 .

ساهمت إليزابيث طوال فترة حكمها التي دامت واحداً وأربعين عاماً من 1558م وإلى وفاتها 1603م في تعميق الإصلاحات الدينية، التي تابعها جيمس الأول James حتى 1625م وكان بروتستانتياً مخلصاً بوعده باتخاذ سياسة التسامح مع الكاثوليك، لعله يعيد للمملكة توازنها واستقرارها، غير أن المؤامرات التي استمر الكاثوليك فيها ضد ملكه، جعلته يعود إحياء قوانين العقوبات ضدهم، وأكد أنه ليس من حق البابا إصدار قرارات حرم أو عزل، وأن ذلك فسوق وهرطقة من البابا.

في هذه الفترة وصل الإصلاح الديني الإنجليزي إلى حالة إعلان القطيعة مع بابا روما والحفاظ على علاقة مرنة مع الكاثوليك الإنجليز، حرصاً على استقرار الدولة .

وبعد جيمس الأول خلفه ابنه تشارلز الأول Charles (1625-1649م) زوج هنريت دي فرانس Henrietta Maria of France، وهي كاثوليكية، وكان من شروط الزواج السماح لعدد كبير من رجال الدين الكاثوليك العمل في إنجلترا بدعوى أنهم سفراء لدى بلاط الملكة، وذلك في الفترة من1634م حتى 1641م، فأصبح هناك اتصال بين الملك وبين البابا، سهل حركة الكاثوليك وعودتهم لممارسة طقوسهم في كثير من الكنائس والأعياد الدينية، إلى درجة أنهم وقفوا إلى جانب الملك عندما قامت الحروب الأهلية في انجلترا سنة 1642م وانتهت بإعدام الملك تشارلز الأول سنة 1649م واستلام أوليفر كرومويل oliver Cromwell الحكم، فأرجع قوانين العقوبات ضد الكاثوليك، وصودرت أملاكهم، وأعدم البعض من قساوستهم ومع ذلك بقي كرومويل متسامحاً مع الكاثوليك إلى حد كبير.

في سنة 1660م تولى العرش الملك تشارلز الثاني وكان في الظاهر بروتستانتياً، ولكنه في الباطن كاثوليكياً، لأن زوجته كاثوليكية، ويدين لهم بإنقاذ حياته ومساعدته على الهرب إلى فرنسا بعد معركة ورستر إبان الحرب الأهلية كما أنه تناول الطقوس الأخيرة الكاثوليكية وهو محتضر على يد راهب بندكتي يدعى (جون هودلستون john Huddleston).

بالرغم من أن تشارلز الثاني وعد ملك فرنسا أن يعلن كاثوليكيته إلا أن الأحداث التي جرت في زمنه لم تساعد على ذلك، فاعتناق أخيه جيمس دوق يورك للكاثوليكية جعل البرلمان يصدر مرسوماً سمي (مرسوم الاختبار) قضى بعزل كل من يرفض الكنيسة الإنجليزية من وظيفته، إن مؤامرة اليسوعيين على قتل

الملك التي عرفت بمؤامرة (أوتس)* جعلت الملك تشارلز الثاني يشدد على الكاثوليك إلى درجة إعدام الكثيرين منهم .

توفي تشارلز الثاني سنة 1685م وخلفه أخوه جيمس، وهو كاثوليكي، فعمل علـــى تمكينهم من حكم البلاد «وأصدر سنة 1688م قراراً بالتسامح يضمن كل الحقوق المدنية للمذاهب الدينية المخالفـــة لكنيســـة إنجلتـــرا الرسميـــة وعلـــى رأســـها الكاثوليـــك والكويكرز»[1].

رفض الأساقفة الأنجليكان هذا القرار، فسارع إلى سجنهم ومعاقبتهم، الأمر الذي أدى إلى إندلاع ما يعرف بثورة (1688 المجيدة)، التي أوصلت وليام أوف اورنـــج william of orange زوج ابنـــة جيمس الثاني إلى الحكم، وكان بروتستانتياً.

إذا كانت مرحلة هنري الثامن قد أدخلت البروتستانتية إلى الكنيسة الإنجليكانية فإنها لم تحقق في زمنه إلا ما يحقق مصالح الملك، أما ما تنطوي عليه من أفكار وعقائد تخالف الكنيسة الكاثوليكية فقد تعمق بشكل واضح في زمن إدوارد السادس، واســـتقر بشـــكل نهائي في زمن تشارلز الثاني، حيث أصبحت الكنيسة قادرة على اتخاذ قرارات ضد مـــا لا يتوافق مع توجيهاتها العامة، فحين وعد الملك تشارلز الثاني بمنح حرية الضمير للمـــذاهب المخالفة للكنيسة الإنجليكانية كجزء من التصالح العام عارضت الكنيسة هـــذه المصـــالح العامة، وقاد لواء الحملة ضد التسامح مع المخالفين رئيس أساقفة كنتربـــري (جلـــبرت شلدون Sheldon Gelbart) وعدد من الأساقفة الذين كتبوا رسائل وكتباً ومنشورات تدعو إلى القضاء على المخالفين. ومن اللافت للنظر أن يعنون القس (باركر)* كتاباً بعنوان (قول في السياســـة الكنسية)، يهدف من خلاله

---

* – مؤامرة اوتس : كانت بسبب تيتوس اوتس (1678) حيث ادعى أن اليسوعيين تأمروا على قتل الملك شارلز الثاني وتولية جيمس دوق يورك مكانه على عرش انجلترا ونتيجة لانكشاف هذه المؤامرة هب شارلز الثاني لاضطهاد الكاثوليك حيث اعدم الكثيرين منهم .

[1]- جون لوك ،رسالة في التسامح ، ترجمة ،عبد الرحمان بدوي،المصدر السابق،ص23 .

* – صمويل باكر samuel parker (1640–1688) : أسقف رجل دين انجليزي مشهور يقارن دائما من حيث المكانة والشهرة والمؤلفات بتوماس هوبس كان يعرف بالتحرر وسعة الأفق كان ضد الأفلاطونية وضد استخدام العنف من قبل الكاثوليك ثم ما لبث ان أصبح ضد توماس هوبس – ثم طوب أسقفا لأكسفورد له كتب مشهورة مثل

إلى تنبيه السلطة المدنية والروحية من خطر (المخالفين) علـــى السلطة، ووصفهم بأم (دهماء متوحشون متعصبون)، لذلك فإن مواجهتهم وإســـكاتهم، هي اللغة الواجبة، وليس الحوار والتفاهم لأنهم ليسوا كائنات عاقلة، لذلك يجب استئصالهم فهم يعارضون سلطة الملك المطلقة في أمور الدين والدولة، ولا مجال للتسامح معهم.

لقد انطلق(باركر) من أن النظام الملكي يقوم على قرار من الله، والقـــائمون علـــى الأمر في الكنيسة والدولة أقدر على الحكم، وإدارة الحياة السياسية من غيرهم، واعتبر هذا المبدأ أعم مبدأ في الحياة الإنسانية وإن النظام

الملكي هو النظام الوحيد الناشئ بالضـــرورة عن تركيب الطبيعة الإنسانية . و لما كان النظام الملكي مطلقاً في رأي باركر فإن كل من يخالفه يعتبر خطراً عليه، ويجب مواجهته بالقوة.

لم تظهر الدعوة الرافضة للتسامح في إنجلترا من داخل الكنيسة، بل ظهرت أيضاً مـــن داخل البرلمان، حيث ضم مجموعات دينية ساهمت في تكوين الكنيسة الإنجليكانية، وهذه بدورها لعبت دوراً سياسياً في تشريع القوانين الداعمة لاســـتقلال الكنيســـة الوطنيـــة، ومعارضته الموالين للكنيسة الكاثوليكية، حيث دعا المشيخيون [*] إلى اضطهاد المخـــالفين، وإصلاح الكنيسة في إنجلترا وفقاً لكنائس الإصلاح الديني البروتستانتي في أوروبا.

لقد دعا "توماس إدوارد Thomas Eduardo" في كتابه (رسالة ضد التسامح وحرية الضمير المزعومة) إلى العقاب البدني للهراطقة، وعلماء الدين الكاثوليك، منطلقاً من الكتاب المقدس، وما قدمه رجال الإصلاح الديني، معتبراً إياهم الآباء الجدد للكنيسة، وأوضح أن للحكـــام الحـــق والسلطة الممنوحتين من الله بحق إلهي في أمور الدين أن يحكموا بموجب ما أمر به الله، وأن يقضوا على كل ما يضاد ذلك.فالتسامح الديني برأيه هو أكبر خطة وضعها الشيطان، وما يوضح عمق الخلاف وقوة التيار الداعي للكنيسة الوطنية أن الرغبة

(تقرير حول حدود وطبيعة السيطرة الإلهية عام (1666) – نقاش في السياسة – قضية كنيسة انجلترا 1681 – نشر رسالة مشهورة حول الطاعة المنفعلة هاجم فيها الانقياد غير المدروس للكاثوليك .

[*] – المشيخيون :هم أتباع الكنيسة المشيخية التي تحكمها هيئة كل أعضائها متساوون في المرتبة كما هي الحال في اسكتلندا وهذا بخلاف الكنيسة الأسقفية اذ يحكمها أسقف واحد .

في القضاء على المخالفين لم تنبع من رجال الدين، أو رؤساء الكنائس الجديدة فقط، بل ساهم رجال السياسة والداعمون للحرية السياسية إلى النيل من المنشقين، واعتبارهم أعداء يريدون القضاء على السلطات الدينية والمدنية، لهذا يجب القضاء عليهم، مع التأكيد أن رجال السياسة وضعوا شرطاً لذلك بأن يمارس معهم أولاً كل وسائل الإحسان والرحمة قبل العقاب، بغية كسب الضعفاء منهم، وهذا ما أكده جون ملتون john millton في كتابه(أريوباجيتيكا)؛ إذا كان المؤمنون لا يمكنهم أن يكونوا بعقيدة واحدة فالأسلم والأقرب إلى المسيحية التسامح مع الأغلبية، بدل إكراه الجميع، ولا أعني التسامح مع الكاثوليك أنصار البابا، ذلك لأنهم يريدون القضاء على السلطات الدينية والمدنية.

وبالرغم من أن جد ملتون عانى الكثير في عصر الملكة إليزابيت بسبب اعتناقه للمذهب الكاثوليكي، وبالرغم من ولعه بالحرية، واهتمامه الكبير في الحديث عنها، إلا أنه اتخذ رأياً عجيباً حيث يقول: « **إن الكفاح من أجل**

الحرية يتمثل في لغة التمرد»[1] .ويرى أن العقل الذي منحه الله للإنسان تظهر آثاره في قدرة الإنسان على الاختيار، ومن هنا فإن الفضيلة تعتمد على مدى قدرة الإنسان على تبني اختيارات صحيحة.

امتازت فترة الملك جيمس بالصراع بينه وبين البرلمان، فبالرغم من أنه بدأ فترة حكمه بشعبية لم تكن متوقعة دامت لعدة شهور، فإن أول إجراء مؤيد للكاثوليك اتخذه لم يكن يحمل عدواناً مباشراً على البروتستانت، إنه أمر بالإفراج عن كل المسجونين بسبب رفضهم تأدية قسم الولاء والسيادة، وبهذا أفرج عن آلاف الكاثوليك بل أخلى معهم سبيل ألف ومائتين من الكويكرز ، وكثير من المنشقين وغيرهم، ومنع إقامة الدعوى بعد ذلك في المسائل الدينية، وأطلق سراح دانتي واللوردات الكاثوليك، الذين أودعوا السجن بناء على اتهامات "تيتس أوتس Tits Aouts"، وحوكم اوتس من جديد وأدين بتهمة الإيمان الكاذب، التي أدت إلى إعدام عدد من الأبرياء. هذه الإجراءات خلقت هدنة بين الشيع الدينية سرعان ما تحطمت بسبب محاولات في الجنوب الغربي لانجلترا للقضاء على جيمس الذي سحقها بعنف شديد،

[1] – جون ميلتون ، الأعمى صاحب الجنة المفقودة ، دار ليلى للنشر والتوزيع ، http://www.darlila.com .

أسهم في إبعاد النبلاء عن الملك، وعندما طلب من البرلمان إلغاء قانون الاختبار الذي يقضي بإقصاء الكاثوليك عن الوظائف ومقاعد البرلمان، وتعديل قانون حق التحقيق في قانونية الاعتقال، وإنشاء جيش تحت إمرته، لم يستجب البرلمان لشيء من هذا، فعطله جيمس وأخذ يعين الكاثوليك في الوظائف العامة.

وحين امتدح جيمس إلغاء لويس الرابع عشر Louis لمرسوم (نانت) استنتجت انجلترا أنه لو تمتع بمثل هذه السلطة المطلقة التي يتمتع بها البوربون، لما تردد في اتخاذ خطوات مماثلة ضد البروتستانت في إنجلترا. و لم يخف جيمس اعتقاده بأن سلطته الآن باتت مطلقة بالفعل ، وأن لويس الرابع عشر في نظره هو المثل الأعلى للملك وقبِل الإعانات من لويس لفترة من الزمن، ولكنه أبى عليه أن يملي سياسة الحكومة الإنجليزية، فتوقفت الإعانات.

لقد حذر لويس الرابع عشر الملك جيمس مغبة التسرع في تحويل إنجلترا إلى الكاثوليكية، وكذلك البابا انوسنت الحادي عشر Pope Innocent زود جيمس بمثل هذه النصيحة، وعندما أرسل إليه الملك الإنجليزي يعده بقرب انطواء إنجلترا تحت راية الكنيسة الكاثوليكية في روما، نصحه البابا بأن يقنع بالحصول على التسامح الديني للكاثوليك الإنجليز، كما حذر هؤلاء، أن يكفوا عن الأطماع السياسية، وأوفد البابا مبعوثاً بابوياً للمرة الأولى منذ

عهد ماري تيودور، ليوضح لجيمس أن أي تصدع في العلاقة بين الملك والبرلمان لا بد أن يضر بالكنيسة الكاثوليكية.

لم يستفد جيمس من هذه النصائح، بل وتر علاقته مع البرلمان، حيث عين الكاثوليك في المناصب العسكرية وجند تحت إمرتهم جيشاً قوامه ثلاثة عشر ألف رجل، لا يخضعون إلاّ لأوامره هو، و واضح أن مثل هذا الجيش كان يهدد استقلال البرلمان. وعطل القانون الذي يفرض العقوبات على حضور العبادة الكاثوليكية علانية وأصدر عام 1686م مرسوماً يحرم على رجال الدين إلغاء عظات في الخلافات المذهبية.

وبالرغم من نصح الكثيرين له بالرجوع عن هذه السياسة والتقرب من البروتستانت، إلاّ أن تصرفه المتهور جعله ينتهج سياسة التوحيد بين الكاثوليك والمنشقين ضد الكنيسة الرسمية، بدلاً من أن يكسب الكنيسة الإنجليكانية إلى جانب المصالحة، والتراضي مع روما.

و في عام 1687م أصدر جيمس أول إعلان للتسامح في عهده، ومهما تكن دوافعه فإن هذه الوثيقة تحتل مكاناً في تاريخ التسامح الديني، إنه ألغى كل قوانين العقوبات المتعلقة بالديانة، وأبطل كل الاختبارات الدينية، ومنح الحرية الدينية للجميع، وحظر التدخل في شؤون الاجتماعات الدينية المسالمة، وأخلى سبيل كل المسجونين بسبب الخلافات الدينية.

إن هذا الإعلان ذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه إعلانات التسامح في عهد شارل الثاني، التي كانت قد أبقت على الاختبار الديني لمن يتولون الوظائف، وسمحت بالعبادة الكاثوليكية داخل الدور الخاصة فقط، وأكد للكنيسة الرسمية أن الملك سيواصل حمايته لها في كل حقوقها القانونية.

إن هذا الإجراء قُدر له أن يكون إعلاناً ضمنياً للحرب على البرلمان الذي كان قد سن من قبل كل القيود ولو سلم البرلمان بسلطة الملك في إلغاء التشريعات البرلمانية، لنشبت الحرب الأهلية من جديد لقد كتب هاليفاكس Halifaxكتيباً يحمل (رسالة إلى منشق) عام1687م حث فيه البروتستانت أن يكونوا على يقين من أن هذا التسامح الذي قدم إليهم الآن صدر من ملك موال لكنيسة تدعي العصمة من الخطأ، وتنكر التسامح صراحة

وهل يمكن أن يكون ثمة انسجام دائم بين حرية الفكر و الضمير وبين كنيسة لا تخطئ؟ وكيف بالأمس أبناء الشياطين، وأنتم اليوم ملائكة النور[1].

[1] – المعرفة ، جيمس الثاني من انجلترا ، ص (1-13) ، **http://www.marefa.org/index.php/** .

أسرع رجال الدين الإنجليكانيون إلى التماس التصالح مع المشـــيخيين، والبيوريتـــانين، والكويكرز، وتوسلوا إلى هؤلاء جميعاً أن يرفضوا التسامح الراهن، ووعدوهم على الفور بتسامح يحظى بموافقة كل من البرلمان والكنيسة الرسمية.

وبالرغم من نبذ الجميع للملك تابع جيمس خطواته، واشتدت وطأة الاستياء عنـــدما ارتمى الملك أكثر فأكثر في أحضان مستشاريه الكاثوليك، وأصبح في إنجلتـــرا كنيســـتان تساندهما وتعاونهما الدولة، في عام 1688م جدد جيمس نشر إعلان التسامح الذي مضى على صدوره عام واحد، وأكد من جديد عزمه على توفير حرية الضمير لكل الإنجليز إلى الأبد.

فمن الآن وصاعداً لا بد من أن يعتمد التعيين في الوظائف والترقي فيها على الجـــدارة الشخصية، لا المذهب الديني، وتنبأ بأن الإقلال من الخلافات الدينية لا بد أن يفتح أسواقاً جديدة للتجارة الإنجليزية، ويزيد من ازدهار الأمة ورخائها، وطلب نشر هذا الإعلان على الملأ.

إلا أن أربع كنائس فقط ساهمت بذلك، وامتنعت ست وتسعون كنيسة عن نشـــره، فأمر بإصدار حكم بالإدانة لبعض الأساقفة الذين كتبوا أو نشروا اعتراضـــاً علـــى هـــذا الإعلان، تمخض عنه قرار بعدم إدانتهم، هذا القرار نظر إليه البسطاء أنه لا ينبغي التسامح مع الكاثوليك، ونظر إليه أصحاب العقول الأوسع أنه يعني تثبيت حق البرلمـــان في ســـن قوانين ليس للملك أن يبطلها.

لقد تمت الإطاحة بعرش الملك جيمس، خاصة بعد أن أنجب ولداً شكل تخوفاً للبرلمـــان على أنه وريث كاثوليكي للحكم سرع في الإطاحة بالعرش، والملك في المهد.

وانعطفت إنجلترا أكثر فأكثر نحو ماري ابنة جيمس علـــى أهلـــ أمـــل البروتســـتانتية الإنجليزية، ووطنت النفس على القيام بثورة أخرى لتنصيب ماري على العرش، لتكـــون ملكة إنجلترا، ولكنها كانت آنذاك زوجة وليم أور انج

الثالث رئيس الدولة في المقاطعـــة المتحدة، وفي النهاية عقد الرأي أن يكون وليم الملك، خاصة أن وليم أوضـــح رأيـــه في التسامح أنه يريد حرية العبادة للجميع، ولكنه يعارض إلغاء قانون الاختبار الذي يقصـــر حق تولي الوظائف العامة على أتباع المذهب الإنجليكاني .

إن الثورة الجليلة – كما وصفتها إنجلترا – هي الاعتراف الصريح بالسيادة التشـــريعية للبرلمان، وحماية المواطن ضد السلطة التعسفية للحكومة، واستبعاد الكاثوليك مـــن تـــولي عرش إنجلترا، أو المشاركة فيه،وكذلك إدماج سلطة الحكومة في الارســـتقراطية مالكـــة الأرض لأن الثورة بدأها كبار النبلاء، وسار بها إلى غايتها صغار الملاك الممثلون في مجلس العموم، لقد تحولت الملكية المطلقة إلى أوليجاركية تميزت بالاعتدال والجـــد والبراعـــة في إدارة دفة الحكم متعاونة مع ملوك الصناعة والتجارة والمال، وأهملت بصفة عامـــة أمـــر الحرفيين والفلاحين.

ومن هذا ومما سبق نستنتج أن تطور الفكر الديني في انجلترا أثناء هذه الفترة أسفر عن استقلال كنيسة انجلترا عن بابا روما، وانتشار الأفكار البروتستانتية إلى حد السيطرة على توجيه الفكر الديني، كما اعتبرت الكنيسة الانجليكانية هي المؤسسة الأساسية بين التيارات والمذاهب الدينية .

المبحث الثاني: تطور فكرة التسامح عند لوك

مرّ فكر جون لوك في التسامح بمرحلتين أساسيتين هما:

1- لوك ضد التسامح :

يمنح مؤرخو التسامح الديني عادة "لوك" موقع الصدارة في التأسيس لنظرية التسامح الديني، أكثر من الآخرين الذين وضعوا إسهامات فيها، ولكن النظرة الفاحصة تبين أن لوك بوصفه المدافع الذي لا يشق له غبار عن التسامح الديني، أسس في البداية لما يتعارض أصلا مع التسامح الديني، وهنا تبرز الأسئلة التالية: أين ظهر ذلك؟ لماذا بدأ لوك في جداله حول التسامح معارضا له؟ بمعنى آخر: ما الأسباب التي دفعت لوك ليقدم جدالا يعارض فيه تطبيق التسامح؟

و تقتضي الإجابة عن هذه الأسئلة العودة سريعا إلى أمرين أساسيين هما:

أولا: الوضع السياسي والديني في انجلترا زمن لوك، وكذلك التكوين والنضج المعرفي الذي مرّ به لوك حتى وصل إلى امتلاك رؤية واضحة حول التسامح، وفي اعتقادنا لا بد من الحديث أيضا عن تاريخ التسامح واللاتسامح في المسيحية، لكي تتضح الصورة.

يوضح الدكتور عبد الرحمان بدوي في ترجمته لرسالة لوك في التسامح، أن الملك هنري الثامن (1509-1547) ساعد في دخول البروتستانتية في انجلترا وانتشارها، حيث عاشت في صراع مع الكاثوليك، تبعا لتغير الملوك فيها، إذ سيطر الكاثوليك زمن "ماري تيودور " و تشارلز الأول (1660-1670) وخلفه أخوه جيمس دوق يورك وسيطرت البروتستانتية زمن إدوارد السادس(1547-1553) و إليزابيث ابنة هنري الثامن وجيمس الأول .

هذا التوالي للملوك بين البروتستانت والكاثوليك أفرز الكثير من الممارسات التي أطاحت بالكثيرين من رجال الدين، من هنا وهناك، وساهمت في بروز انشقاقات جديدة في الكنيسة البروتستانتية والانجليكانية وإصدار قرارات لامست الواقع، في محاولة لإيجاد حلول للصراعات الدموية، أهمها مرسوم الاختبار سنة(1673) الذي أصدره البرلمان القاضي بعزل كل من يرفض المشاركة في الكنيسة الإنجليزية (الانجليكانية) من وظيفته، وكل من يرفض إنكار عقيدة تحول الخمر والخبز إلى دم و جسد المسيح بواسطة القدّاس، أي كل من يؤمن بعقيدة (الأفخارستيا) الكاثوليكية، وكذلك قرار التسامح الذي أصدره الملك جيمس عام (1677) والذي يضمن كل الحقوق المدنية

للمذاهب الدينية المخالفة لكنيسة إنجلترا الرسمية وعلى رأسها الكاثوليك والكويكرز، ومن الواضح أن هذين المثالين يعكسان تناقضا واضحا، لأن الأول مع الكنيسة الانجليكانية، والثاني مع الكنيسة الكاثوليكية[1].

كما يشير بدوي في ترجمته لرسالة في التسامح إلى تاريخ التسامح واللاتسامح في المسيحية، حيث يوضح أن الإمبراطورية الرومانية عرفت اللاتسامح قبل المسيحية ولكن ضمن ظروف ضيقة جدا، تهدف إلى الحفاظ على كيان الإمبراطورية وسلامة الإمبراطور، وعندما دخلت المسيحية ونمت وسيطرت على الإمبراطورية مارست الكنيسة المسيحية اللاتسامح بشكل عنيف، إذ قدمت نموذجا لوحشية الدوغماتية الدينية من جهة، وسببا واضحا للانشقاقات الدينية، ومحركا حقيقيا لبحث العقل عن حلول مناسبة، وصل لاحقا إلى تجاوز الفكر الديني بشكل واضح.

لقد اعتنق قسطنطين المسيحية سنة (312 م) وجاء بعده تيودوسيوس الأولThéododose (379-395) وجعلها الدين الرسمي للدولة، ومارس القديس أوغستين Augustin d'Hippone التعصب ضد سائر الأديان، ودعا إلى الاضطهاد، كذلك دعا القديس توما اكو يني Thomas Aquinas إلى قتل الهراطقة ومعاقبة المرتدين كما ظهرت الانشقاقات والقراءات الجديدة للكتاب المقدس عبر اللوثرية والكاليفينية وغيرها من حركات دينية، وكتب الكثير من المفكرين حول خطر الانشقاق الديني على نظام الدولة وكذلك برزت الكثير من الجدالات بين مؤيد للتسامح الديني ومؤيد للاتسامح، وكل مفكر قدم وجهة نظره تبعا لرؤيته وتوجهاته السياسية وظروفه المكانية و الزمانية[2].

أما حول التكوين الخاص لجون لوك فقد قدم الدكتور إمام عبد الفتاح إمام أفكارا واضحة تعكس نموه وتطور فكره وتأثره بوالده وجامعته، ومعايشته للأحداث السياسية وتجربته الخاصة عبر التواصل مع تطور الفكر العلمي في عصره، كذلك دخوله معترك السياسة من خلال عمله كمستشار وخروجه خارج إنجلترا سواء للقيام بمهمات سياسية أم هربا من الاعتقال.

كان الأب محاميا ذكيا ذائع الصيت، وصل إلى منصب قاضي المصالحات، وكان بيوريتانيا ناصر البرلمان عام (1642) في صراعه مع الملك «وإن كان لوك قد عرف في صباه نظاما بيوريتانيا قاسيا للمترل علمه الجدية، وبذل الجهد والرزانة، وحب البساطة وكراهية الإسراف، تعلم في فترة مبكرة من حياته معنى الحرية السياسية والعدل

[1]– جون لوك ، رسالة في التسامح ،المصدر السابق ،ص 17-43.

[2]– نفسه ، ص 09-16 .

الاجتماعي، فضلا عن أن والده شرح له في صباه نظرية حق الشعب في السيادة من خلال برلمان منتخب.. لكن الموقف الأساسي اتجاه الحياة قد يحدد بالنسبة له مرة واحدة وإلى الأبد في ذلك المترل البرجوازي البسيط »[1].

ومما لاشك فيه أن جملة من الأحداث الأساسية لعبت دورا واضحا في حياته، وأهمها دراسته في أكسفورد كلية يسوع عام (1652) حيث درس "الطب" باهتمام واضح، وارتبط بواحد من أعظم أطباء القرن السابع عشر، وهو الدكتور"توماس سدنهامThomas Sydenham "وساعد هذا الأمر تحديدا في التعرف إلى اللورد أشلي فيما بعد، والحدث الثاني تعرفه إلى اللورد أشلي عام (1666) الذي أصبح فيما بعد " إيرل شافتسبري الأول Earl Shaftesbury وكان شخصية سياسية رائدة في بلاط الملك شارل الثاني، والحدث الثالث اهتمامه بالدراسات الفلسفية والفهم الفلسفي يقول جون دن:« لقد كرس جون لوك حياته العقلية بأسرها لمسألتين: الأولى كيف يمكن للموجودات البشرية أن تعرف شيئا ما، والثانية كيف ينبغي لهذه الموجودات أن تعيش؟ وقد كان اهتمام لوك في المشكلات الفلسفية منحصرا في السلطة السياسية، التسامح، الأخلاق، ونظرية المعرفة»[2] هذا التكوين يبين بشكل واضح ويبرز نضج لوك الفكري وتطور نظريته حول التسامح الديني، إذ بدأ داعية إلى اللاتسامح، ثم انتقل رويدا رويدا إلى داعية للتسامح، وهذا ما سنوضحه لاحقا .

وفي عام (1656) كان لوك قد أبدى القليل من التعاطف مع المنشقين الكويكرز عندما رآهم مسوقين نحو المحكمة، فكتب عن ذلك باختصار فيما بعد قائلا أن أباه وهو حينما نظرا إلى الحشود قد فعلوا حسنا عندما أسقطا قبعة أحد الرجال لأنه « قد كان التمرد يشكل خطرا من قبل مثل أولئك الحشود المجنونة من عوام الناس،لأن ذلك يعني أن هؤلاء يشمخون برؤوسهم الحامية أكثر مما ينبغي»[3]وفي هذا إشارة إلى رفض لوك سلوك الكويكرز ومطالبهم في الحرية الدينية، و إعجابه ورغبته في الوقوف من قبل السلطة في وجههم، خاصة أن الكويكرز كانوا يتميزون بارتداء قبعات خاصة بهم.

---

[1]. – إمام عبد الفتاح إمام، جون لوك و المرأة، المرجع السابق،ص22- 23 .

[2] –جون لوك ،رسالة في التسامح ، المصدر السابق ،ص 21- 24 .

[3] – john Locke ,toleration of belief , Williams and the origins of political toleration a theses for MA, by Dennis Owen ,duke university, 2007 ,department of political, science , p193.

(Has been the insurgency poses a threat by those like crazy crowds of ordinary people , because it means that these their heads garrison too).

في (1660) كتب لوك مقالتيه في دعم التدخل الحكومي في المشكلات والصراعات الدينية اللامحدودة حتى اتجاه أولئك البريئين الذين لم يقترفوا أي أعمال عنف.

لقد كتب لوك مقالتين واحدة بالإنجليزية وواحدة باللاتينية في إجابة من قبله على كراسة حول التسامح الديني لشخص يدعى إدوارد باك شو، في مقدمة المقال المكتوبة باللغة الإنجليزية التي تعرف الآن باسم الكراسة الأولى من الكراستين المتعلقتين بالحكم، يعلن جون لوك ،أن «لا أحد يستطيع أن يحمل احتراما أكبر أو أعظم وتقديرا للسلطة أكثر من ذلك الذي يفعل، فالواجب والعرفان بالجميل يفرضان على الإنسان أن يتمسك بالسلام من جديد عن طريق إقناع الآخرين بطاعة الحكومة التي كانت قد أسست لذلك السلام وأرست ذلك الاستقرار»،[1] إن تعرض السلام أو السلم للدمار أن ما حدث نتيجة الحماقة النابغة عن الحماس الديني، الذي عادة ما يشعل النشوة في نفوس الناس، ويؤدي إلى إشاعة جو من الحرية الدينية، هذه الحرية التي يخشاها جون لوك لأنها حتما صادرة عن ممارسة دينية مرتبطة برغبات أصحابها التي لا تحدها حدود، والتي ذكّرت لوك بتاريخ حافل بالتدمير الذي لم يستطع حسم الموقف لمصلحة احد. ومن ثم إذا لم يستطع كل ذلك التاريخ الطويل من الصراع الديني وكل تلك الدماء التي أريقت أن تمنع الانشقاقات الدينية، وتعيد الخارجين إلى سيطرة الكنيسة فلا بد أن يكون البديل هو تدخل الحكومة.

من هنا كانت دعوة لوك السريعة في نظرته إلى الطرف الأخر من معادلة المجتمع والحياة، والمتمثل بالحكومة والطلب منها أن تتدخل لحسم الصراع، وهذا بدوره يحتاج إلى مسوغات تفرض أو تقبل من الآخر حتى يستقر الوضع ويسود السلام داخل المجتمع. لذلك يقدم لنا وجهة نظره في احترامه المطلق للسلطة والتزامه بها، وتأكيده دور الحاكم، وشرعية تدخله في الأمور الدينية، بعد أن استنتج أن الحرية الدينية في هذا السياق هي خطيئة . إن الحرية بالمعنى العام إن أعطيت لضمائر غير راسخة في الدين عندئذ تكون السبب الأول الذي يؤدي إلى انبعاث كل تلك الفوضى وتصرفات الرعاع التي قد تكون مدمرة، ووجهات النظر التي سادت وانتشرت في

[1]- john Lock, toleration of belief , ibid, p194 .

(No one can carry a greater or greatest respect and recognition of authority over it , which he does, duty and gratitude impose on the rights to hold the peace again by persuading others to obey the government that had been established for that peace and stability established so).

هذالأمة.وبالتأكيد فإن الفوضى عندما تبدأ لا يمكن تمييز القديس من المخادع ومن ثم سيدفع الجميع ضريبتها، وهنا لا يأسف لوك على ذلك لأن الهدف منع الجميع تشتيت قوة الدولة وإهدار سلطتها.

يشعر لوك بأن الذين استخدموا الدين كي يكرهوا بعضهم البعض أو يحقروا أفكار بعضهم البعض هم في الواقع الناس الأكثر حساسية لأنهم يتبنون مقصدا يتسترون فيه بالإصلاح الديني ويخفون طمعهم و شجعهم ومصالحهم الخاصة إن كل تلك الحرائق التي افتعلت قد أدت إلى كل هذه الفوضى والدمار والانحلال في أوروبا وعمليا لم يكن في الإمكان أن ينتج عنها إلا أنهار الدم التي أزهقت أرواح الملايين والتي كنا نظن في البداية أنها قناديل تستخدم الفحم أشعلت لتنير المذبح واكتشفنا فيما بعد أنها قد أزهقت أنفاس وأرواح كل أولئك الذين كانوا يداومون على الخشوع والركوع في ذلك المذبح.

ولكي يعطي لوك حلا للخلاص من أنهار الدم هذه يلتفت إلى الطرف الثاني من المعادلة، ويوجه الأنظار تجاه سلطة من 'وكّل إليه التصرف أي الحاكم المدني، ويعطيه سلطة مطلقة على كل أفعال الناس في المجتمع، وعلى الناس أن يطيعوا القوانين التي يسنها الحاكم حتى لو كانت خاطئة ولا يحق لأحد أن يضع أوامر الحاكم وعدالته موضع التساؤل، وليس على الحاكم أن يقدم أعذارا أو تبريرات لأوامره.

ولم يكتف لوك في هذه المرحلة من وقوفه ضد التسامح بأن أطلق يد الحاكم في الدين، بل أنكر مطالب الأفراد بحرية الضمير، مؤكدا أن الضمير ليس شيئا غير رأي في الحقيقة يمكن التسامح معه طالما ظل حبيسا في ضمير صاحبه، ولم يترجم إلى أفعال ظاهرة، وكذلك فإن مهمة الدين المسيحي الكبرى تقوم في القلب لا في السلوك الظاهر، لذلك تظل مستورة عن أعين الناس يعيشها الفرد بينه وبين ضميره.

أما أولئك الذين يطالبون بحرية الضمير-كما يقول لوك-إنما يطالبون بحرية الفعل، وهذا يؤدي إلى مخالفة الحاكم وإشاعة الاضطراب، لذلك فهو يحذر من السماح لهذه الحرية الدينية للشغب، لأنه يخشى نهاية هذه الحرية التي يفترض بأنها لن تقف عند أحد، فهو يؤكد أن الشعب لا يصبر على القيود مثل البحر، ولهذا هو لا يقنع أبدا بل سينساق في فوضى لا حدود لها.

أمام هذا الجدل الذي يظهر عمق استنكار لوك للفوضى الدينية وحماسه الشديد لوضع الأمور تحت سلطة الحاكم المدني، يطالب باستعمال العقوبات والقوة القاهرة ضد المخالفين لإرغامهم على الخضوع والإذعان[1].

[1]- جون لوك، رسالة في التسامح، اللمصدر السابق، ص41-43.

ويصل عبد الرحمان بدوي في دراسته للرسالتين عن التسامح إلى أن لوك يرى «**أن التسامح هو مجرد اسم آخر للعصيان والفوضى**»[2].

وفي نشرة معنونه عام (1661) بالعبارة التالية «بمشيئة المتحكم العظيم في السماء والأرض ولدنا مجرد رعايا خاضعين لمشيئة ورغبة شخص آخر هو حاكمنا الأرضي، ذو السلطة المطلقة، والقوة القاهرة المتحكمة بكل أفعال رعاياه من البشر، بما فيها كل أنماط ومضامين العبادات الدينية»[1].

وبالطبع فان لوك لم يطبع هذه النشرة التي كتبها وهو في الخامسة والثلاثين من عمره. وبالتأكيد فإن جون لوك نظر إلى القمع، أو القسوة كوسيلة بيد السلطة السياسية لتنفيذ أحكام القانون، ويحقق سيادة الدولة في نفس الوقت الذي ينظر فيه إلى اضطهاد الآخر ولهذا الأمر خطورة وأضرار كبرى فيما لو أطلق العنان للسلطات الدينية لفرضه على الناس.

إن انشغال لوك في مسألة التسامح الديني يعود لفترة قبل عام (1660) وقد بدأ 'يعرف للناس منذ أعاد الملك طباعة جزء «من المقدمة، والتي كانت عندئذ غير مطبوعة وكانت الرسالة حول الحكم المدني أيضا غير مطبوعة، هذه المقدمة حملت عنوانا لهذا السؤال التالي: ماذا لو أن القاضي المدني قد يفرض بقوة القانون، ويحدد للناس كيفية استعمال مختلف الأشياء بما فيها ماله علاقة بالعبادة الدينية؟»[2].

إن البحث في مجموعة لفليس من المخطوطات التي فيها مجموعة أوراق مراسلات كثيرة لجون لوك قد أفشت بكمية ضخمة من المعلومات، وبينت أن وجهة نظر لوك وسلوكه تجاه التسامح الديني قد اتخذ وجهة نظر محددة تماما في عام (1659) في هذه المخطوطات يظهر في رسالة لشخص رمز له لوك ب S.H و هو هنري ستيوبHenry Stube الذي كان صديقا لهوبز والذي كان معاصرا لجون لوك عندما كان في وستمنستر في كلية يسوع. في هذه المخطوطة يشكر لوك هذا الشخص على كتاب كان قد أرسله له حول التسامح الديني،

---

[2]- نفسه ،ص 43.

[1]-Susan meudus and David Eduords,on toleration, mourice gramton john locke and the case for toleration,Glarendon press Oxford,1987, p101-121 .(he had written a pamphlet asserting that 'by appointment of the great sovereign of heaven and earth we are born subjects to the will and pleasure of another '- our earthly sovereign, who must necessarily have an absolute and arbitrary power over all indifferent action of his people incluing the forms and religious worship)

[2]-susan mendus and john Horton, A letter comcerning toletation in focus ,new york- rout ledge, 1991, p59 (From the introduction, which was then is printed and the message was about the civil judgment also is printed , this introduction carried the title of this next question: What if the civil judge may impose the force of law , and identifies people how to use different things, including money linked to religious worship)

وفي هذه الرسالة يصرح لوك علنا أنه قد قرأ هذه المخطوطة بسرور عظيم وبإعجاب، وبأنه يأمل أنه سيكون لهذا الكتاب طبعة ثانية موسعة أكثر و أضخم، ويقترح على S.H نصيحة بكيفية جعل كتابه أكثر تأثيرا و أكثر استقطابا من خلال اقترحته أن المؤلف يستطيع تحسين استنتاجاته ونقاشاته باستعراض تاريخ التسامح الديني منذ القدم حتى

العصور الحاضرة، متأملا مع الشروط التي كانت سائدة في هولندا وفرنسا وبولندا ،أما شكوك لوك فكانت فيما إذا كان S.H حكيما في دفاعه ومحاماته عن التسامح الديني بشكل عام ليطبق على الجميع بما فيهم الروم الكاثوليك و الذي أعطى هو أسبابا تجعلنا نفكر أن لوك يرى أن توسيع الانغماس في التسامح الديني إلى هذه الدرجة الخطرة .

في تلك الرسالة إلى S.H يبين لوك أن القاضي الحاكم يجب أن يتسامح مع الطوائف داخل المسيحية خشية تعريض الأمن والسلم الأهلي والاستقرار للخطر، لذا يجب على القاضي الحاكم المحافظة على التجانس والاتساق بين الطوائف المسيحية نحو وحدانية مسيحية .

وفي الكراسة الأولى في التسامح (1660-1662) حدد سلطات الدولة من جهة وسلطة الكنيسة من جهة أخرى، ورفض الرباء الذي تلجأ إليه الكنيسة ، فهي من جهة تستخدم كل وسائل العنف والاضطهاد والقسوة والتشريد مع مخالفيها ، في حين أنها تتعاض عن كل سلوكيات السيئة لرجال الكنيسة والقادة الدينين، مثل الممارسات الجنسية الشاذة والسرقات.

إذا في بواكير عام(1960) لم يكن لدى جون لوك ما يختلف فيه مع الحكومة فيما تطلبه من التجانس والتناغم والاتساق الديني بين كل المواطنين من رعاياها في كراستيه حول الحكم الصادرتين عامي (1960و1662) أيد لوك وساند التجانس والانسجام الديني وعدم التسامح لأنه آمن وأعتقد آنذاك أن الأمة المنسجمة دينيا أي الأمة التي يمتثل رعاياها لعقيدة دينية واحدة أكثر جنوحا للأمن والسلام والاستقرار من تلك المنقسمة دينيا وطائفيا لأن التشظي والتنوع والانقسام يؤدي إلى المزيد من العنف ويسمح بحدوث المزيد منه.

وفي كراسته الثانية يقول لوك؛ إن الله قد آتمن القاضي على الطقوس الاحتفالية لمظاهر العبادة والشعائر الدينية، وأن للقاضي الحق في التحكم بالكنيسة وأن يحكم ويستناب في الحكم بما هو لائق ومحتشم، وأن يأمر بأداء

الشعائر والطقوس الجميلة واللافتة [1] لان امتلاك القاضي سلطة الضبط والتحكم بالدين يشكل جزءا مهما من الحرية وفق المفهوم المسيحي، ولهذا يقول لوك « يسمح للقاضي أن يأخذ بعين الاعتبار وفي نفس الوقت كلا من السلم الاجتماعي والخير وكرامة الدين، وأن يوفر لهما نفس الحزمة من القوانين»[2].

من الواضح أن لوك في كتاباته الأولى رأى أن التسامح الديني اتجاه الانقسام الطائفي والهرطقة قد يؤدي إلى نتائج أسوأ من تلك التي يمكن أن تصل إليها بسبب استخدام القاضي أو الحاكم للقوة « لذا يرى أنه من الحكمة أن يقوم القاضي أو الحاكم بوضع حد لهذه الحالة من عدم الاستقرار والقلق والخراب الذي سببته مختلف الغضب والشيع والفرق المسيحية وذلك لا يمكن إلا بفرض وإقرار الاتساق والتجانس في الدين»[3] ليس هذا فحسب بل دافع لوك عن سلطة القاضي أو الحاكم محتجا بأن، هناك حاجة ماسة لان تحظى الدولة أو الحكومة بسلطة مطلقة لتفرض ما تعتقد بأنه معتقد ديني قويم جنبا إلى جنب مع الوحدة السياسية، كما سمح لوك للحكومة وقبل بأن تفرض بشكل حتمي الوحدة والتجانس الديني في القضايا التي تقتضيها الضرورة في سبيل الخلاص.

بالنسبة إلى لوك الشاب وجد أن اللاتسامح هنا يمثل مسألة لها خصوصياتها حيث التجانس والاتساق هو الطريق الوحيد للسلام والاستقرار الاجتماعي، ومن ثم نجد أن جون لوك في كلتا الكراستين يتوجه نحو تبرير السلطة المدنية للحاكم أو القاضي، ويعلل هذه السلطة المخولة له عار مختلف الميادين المحيطة به على أنها جزء من الممارسات الدينية التقليدية الموروثة المعتادة، لكن هذه الممارسات والشعائر لم يعبر عنها بوضوح وصراحة فيما ورثناها من المخطوطات التي وصلتنا من الكتابات المقدسة ويعزو لوك إلى تلك الأشياء المختلف عليها بين مختلف الطوائف المسيحية- بأنها هي الأسباب التي أدت إلى الصراع والحرب بينها.

---

[1]-david watton, political writings of john locke ,new yort pen guin,1993, p157-158
(Ordered to perform rituals beautiful and striking and rituals)

[2] -ibid p159
(Allows a judge to take into account at the same time both social peace and goodness and dignity of religion , and to provide them with the same package of laws)

[3]-david watton, political writings of john locke, ibid, p160.
(Therefore it believes that it is wise to the judge or the ruling put an end to this situation of instability , anxiety and devastation caused by the anger and the various sects of Christianity and the difference and it can only impose and approve the consistency and uniformity in religion).

واضح أن جدالات لوك مع الكثيرين ممن عاصروه- سواء في أكسفورد مثل جون أوينJohn owen الذي كان يعمل عميدا لكلية العلوم الإلهية و الديانة المسيحية عندما كان لوك مازال طالبا في مرحلة ما قبل التخرج أم هنري ستيوب أم ادوارد باك شو Edward Buck Show و غيرهم من الذين كانوا مهتمين بمسألة التسامح الديني سواء كانوا مؤيدين له أم معارضين- كل أولئك و غيرهم ساهموا في إظهار أفكارهم و أفكار لوك حول التسامح الديني التي لم تقف عند حد معين بل تطورت لتبلور الكثير من أفكاره و التي أعاد ترتيبها و تنسيقها في رسالة في التسامح التي نشرت عام (1679) لذلك نجد لوك بعد أن كان مهتما بالعمل لأجل وحدة الكنيسة و رفضه للانشقاقات الدينية من جهة و تدعيم سلطة القاضي .

أو الحاكم في تدخله بالشؤون الدينية إلى حد سيطرة كنيسة الدولة على باقي الكنائس ، بدأ لوك و بمساعدة ظروف كثيرة إعادة النظر في أفكاره هذه، ليقدم لنا رؤية عقلانية تنطلق بالبحث عن الأسباب وراء الظواهر التي اهتم بها في بادئ الأمر و يتحول إلى دعم سلطة البرلمان الحاكم.

إن اللاتسامح الذي دافع عنه لوك حين كان طالبا في جامعة أكسفورد قد نجم عن عالمه المحصور آنذاك و المحدود التجربة، خصوصا أنه كان شابا لم يستطع أن يمعن النظر فيما وراء الحواجز و الحدود الدينية المتصارع عليها ، و بين مختلف الأحزاب و الفرق الدينية خلال تلك الحقبة، فبدأ كما لو يوجه التقريع و اللوم الشديد لأولئك الذين يسببون كل ذلك العنف و الفوضى ، و الذين يحيطون به من كل مكان ، معتبرا أن السبب الوحيد الحقيقي الكامن وراء العنف و الفوضى هو الحقيقة التي تقول بوجود اختلاف ديني .

أما بعد أكسفورد فقد وجد نوعا جديدا من المنظومات الفكرية التي أجبرته أن يمعن النظر بعمق أكثر في البوح عن الأسباب التي تصل به إلى حلول بديلة بعيدة عن العنف الديني، الذي رافقه في شبابه و أثر في أفكاره لذلك يكتب جون دن John Dunn «كون لوك قد نجا من الضوابط التي سيطرت على عالمه الذاتي عندما كان طالبا في أكسفورد، انطلق متحررا من عالمه هذا ليدخل عالما آخر فيه نوع من البهجة و الإيثار، هو عالم وفره له الدخول في خدمة شافتسبرى فإن جون لوك حين ذاك قد اعتبر أن إعادته النظر في مثل الأسئلة التي سبق و طرحها و التي قام بها مرةً ثانيةً قد اتخذت زاويةً مختلفة تماما و أدت به إلى الوصول لنتائج و استنتاجات تختلف بشكل ملفت للانتباه عن استنتاجاته في المرحلة المبكرة » [1].

[1] -john dunn ,lock (new york: oxford university press, 1984) , p25

و نستطيع الآن أن نتحدث عن توجه لوك نحو التسامح الديني .

2- دعوة لوك إلى التسامح

أسهمت جملة عوامل في بلورة فكر لوك و توجهه نحو التسامح الديني، نذكر أهمها :

1- جدالاته مع الكثير ممن عاصروه في أكسفورد سواء جون أوين أم هنري ستيوب أم ادوارد باك شو و غيرهم .

2- مرافقته للسيد والترفين Walter Fein الذي أرسله الملك تشارلز الثاني سنة (1665) في مهمة خاصة دبلوماسية إلى ألمانيا حيث أقام هناك بضعة أشهر في مدينة كلف وكان يسودها التسامح الديني.

3- تعرفه ثم صداقته باللورد آشلي في عام (1966) الذي أصبح فيما بعد ايرل شافتسبري الأول ، وكان شخصية سياسية رائدة في بلاط الملك شارل الثاني و بصحبته دخل عالم السياسة و الدبلوماسية، يقول حفيد " أشلي شا فتسبري الثالث« لقد حظي مستر لوك بتقدير كبير لدى جدي، فقد عرف بالتجربة على أنه رجل عظيم في الطب، لكنه عرف أيضا أنه ذلك جانب ضئيل من جوانب شخصيته، و لهذا شجعه أن يتجه بأفكاره إلى منحنى أخر،... و هكذا هيأه لدراسة المسائل الدينية و المدنية التي تهم البلاد و لكل ما يتصل بوزير في الدولة، لقد أحرز في ذلك نجاحا كبيرا جدا، حتى أن جدي بدأ يتخذ منه صديقا و سأله المشورة في أية قضية من هذا النوع»[1] و لمدة عامين (1673-1675) عمل فيلسوفا سكرتيرا لمجلس التجارة و الزراعة (المستعمرات) الذي كان يرأسه شافستبري، وكانت أولى مهامه المساعدة في وضع دستور لمستعمرة جديدة في كارولينا،التي أسسها شافستبري و كان أكبر ملاك الأراضي فيها، و لقد نسب الدستور كله إلى لوك بسبب العثور على نسخة منه بخط يده بين أوراقه، لكن من غير المحتمل أن يكون هو مؤلف الدستور كله.

إن قبول لوك لوظيفته سكرتيرا للسيد و لتر فين في المهام الدبلوماسية و ذهابه إلى براندن بورك في ألمانيا، و رؤيته للعلاقات الايجابية القائمة بين الروم و الكاثوليك واللوثر بين والكالفينيين جعله يكتب بأنهم سمحوا بكل

(Lukc fact that has survived from the controls that seized control of the self- his world when he was a student at Oxford , went free from his world this to enter another world where a kind of joy and altruism , is the world provided by him to engage in Shaftesbury service the John Locke while that may be considered that re-examining in such questions that have previously put forward and carried out a second time has taken a completely different and led him to access to the results and conclusions are eye-catching differ from findings in the early phase angle).

[1]- إمام عبد الفتاح إمام، جون لوك والمرأة، المرجع السابق، ص21- 36.

هدوء لكل منهم أن يختار الطريق التي يريد الوصول عبرها للجنة، وأنه هو لا يستطيع أن يلاحظ وجود أي شجارات أو عدوات بين بعضهم البعض على حساب الدين، إن هذا التطابق فيما بينهم يعزى بشكل جزئي لقوة وسلطة القاضي الحاكم، وبشكل جزئي إلى عمق إيمان الناس وطبيعتهم الطبية، و الذي كما وجد أنا يتساؤلون بعمق كيف يستطيعون الحفاظ على وجهات نظرهم المختلفة من دون أن يحملوا في قلوبهم أي نوع من حقد سري أو امتعاض واحتقار.

كل تلك العلاقات السلمية بين ذلك الزمن والطوائف الدينية هي التي أجبرت لوك على أن يعيد النظر في تأييد الحرب المدنية ،ولكن قبل أن ندخل أكثر في تجربة لوك الدبلوماسية وما بعدها على أنها السبب الوحيد في تطور

فكره نحو التسامح، لابد من الإشارة إلى تلك العلاقات قبل (1660) وقبل كتابة الكراستين في الحكم، إذ نجد عنده جدالات في صالح التسامح الديني يبين فيها امتلاك معرفة عن الأماكن التي كانت تجربة التسامح الديني قد حققت نجاحا فيها، فمثلا جون أوين كان يعظ معبرا عن وجهات نظر فيها دعوة للتسامح الديني حيث دعا إلى الحرية في التفكير والعبادة كما يشاء المرء وبالطريق التي تفرحه، طالما أنه سلوكه هذا لايزعج السلام والسلم. يعطي لوك لأفكار أوين أهمية، معتبرا إياها أفكار جادة، إلا أنه بالنتيجة رفضها وتخلى عنها لأنها تشكل خطرا قد يفضي إلى تجدد العنف، وهذا الخطر كان عنيفا وداهماً.

وهنالك مؤلف أخر أرسل نسخة من كتابه الذي يدافع فيه عن التسامح الديني وبعد أن قرأ لوك هذا الكتاب أجاب معترفا بجميله، وأملاً في أن يطبع هذا الكتاب طبعة ثانية، ويبدو الأمر لافتا للانتباه أن لوك أشار إلى معرفته بالنجاح الذي حققته السياسات التي تبنت التسامح الديني، وقد اقترح على هذا المؤلف أن يضمن تاريخ التسامح الديني في فرنسا وهولندا وبولندا الطبعة القادمة من كتابه ليعطي المزيد من القوة لهذا العمل إلا أنه أخبر هذا االمؤلفّ« إن سياسة التسامح الديني لا تزال خطيرة للغاية فيما إذا تبنيناها »[1].

وبعد ذلك بوقت قصير جادل لوك ضد مقولة التسامح الديني في كل من كراستيه الاثنتين والسبب على الأغلب كان لأنه تلقى كراسة من قبل إدوارد باك شو يدافع فيها عن فكرة عدم التدخل الكامل من قبل القاضي

[1] – Susan Mendus, on Toleration , Ibid ,p198

(The religious tolerance policy is still very serious if we adopted).

أو الحاكم في المسائل الدينية، وذلك رغم أن لوك في أفكاره النظرية الأبكر من حيث الظهور زمنيا كان قد لّمح للتسامح الديني، وأظهر أنه يعرف حالات التسامح الديني الموجودة في الأمم الأخرى، إلا أن لوك استمر في النظر إلى الاختلافات الدينية على أنها خطر أعظم من أن يتم التساهل فيه أو التغاضي عنه في حال أردنا ضمان السلام والسلم المدني ولكن لوك بدأ في إعادة الاعتبار والنظر في التسامح الديني سريعا بعد أن كان قد كتب هاتين الكراستين وقبل سنوات متعددة من تركه لأكسفورد، وفي السياق تجنب أن نعيد الاعتبار لوجهة النظر القائلة إنه ببساطة، عندما ترك أكسفورد فإنه كان يعبر ويشرح بشكل كاف التغير الضمني الذي أصاب فكره، وحتما إن التأريخ لهذا التطور يشير بوضوح إلى قوة الأفكار التي كانت على نحو خاص جديدة وفيها معتقدات جديدة آمن فيها ووصل إليها من دراسته المستمرة للقضايا الدينية وقد مثل هذا تغيرا بدا واضحا للعيان أكثر من عام 1661.

وفي عام (1661) تشير آراؤه التي شاعت في كتابه إلى أنه كان قد بدأ لتوه يعيد صياغته وتشكيل أفكاره عن الأسباب التي أدت وتؤدي إلى العنف الديني، وعن ضرورة الخيار الفردي وحرية هذا الخيار في العبادة. وفي القسم الذي يحمل العنوان "الطقوس المقدسة"، يجادل لوك أن القاضي الحاكم قد لايتمكن من توجيه أو التحكم بمتطلبات العبادة وطقوسها، لأنها ليست مرتبطة بالشؤون المدنية .وبالإضافة إلى هذا القسم هناك قسم بعنوان أفكار أكليريكية إذ يعلن لوك بوضوح « **أننا نتبع الكنائس لأنها نور العقل الذي يرشدنا بالأمور التي يجب علينا أن نقوم بها كي نعبد الله** »[1]، والأكثر أهمية يكتب لوك أنه على الرغم من كون تلك الكنائس تتعامل مع مطلق فوق طبيعي واحد هو الله، فان الناس ينضمون لهذه الكنائس ويؤمنون بمعتقداتها على أنها مجتمعات طوعية، والأكثر عمقا فإن لوك يتوقع أو يتنبأ بما كان قد وصل إليه فيما بعد ، وهو رفض ما يسمى الديافورا وقصد بها رفض الفكرة التي تقول بأن القاضي الحاكم يستطيع فرض معتقدات بعينها، أو احتفالات بعينها ،إن لم تكن هذه المعتقدات والاحتفالات تعرف وتحدد نفسها بوضوح على أنها البوح الديني المفضي للخلاص. ويشير لوك في كتابه بوضوح إلى أن أفكاره حول التسامح الديني كانت منتشرة وممتدة قبل سنوات عدة من تركه أكسفورد ،ولكن خلال كل القرن السابع عشر استخدم الناس قيمة السلام المدني

[1]- Susan Mendus, on Toleration , Ibid ,p199(We follow the churches because they are the light of reason , which guides us things that we must do it in order to worship God.)

كتحليل يبرر وقوف لوك لصالح التسامح من جهة وقبوله بالقمع الديني للحفاظ على الوحدة الدينية أو التجانس والاتساق الديني.

وبعد جدالات كثيرة حول الأسباب التي قادت إلى العنف الديني، يؤكد لوك ،أننا نحتاج إلى التسامح الديني فقط لأنه الوسيلة للوصول للسلم والسلام، بل لأنه تأكيد على حق طبيعي مكتسب لنا، وإذا كان السلام مثّل للوك هدفا لا محيد عنه فإن مثل هذا السلام ،يعتمد بالدرجة الأولى على الظروف وعلى القوى التي يستطيع عبرها الإنسان أن يملي أمراً بتبني التسامح الديني أو تبني الاضطهاد إلا أنه بدأ يغير رأيه بوضوح مع بزوغ عام (1667) إذ جادل في مقال حول التسامح في الحقيقة التي تقول ; بأن التسامح الديني ضرورة للتأسيس لمجتمع مسالم وللمحافظة على هذا المجتمع، ويميز بوضوح قوة الدولة من قوة الكنيسة، إذ يقول لوك في المقال« الثقة والسلطة وهذه الوسائل والنفوذ التي يمتلكها القاضي الحاكم قد فوضت له فقط بهدف استخدام هذه الوسائل لأجل الخير

والحفاظ على السلم و الأمن للبشر الذين يعيشون في هذا المجتمع الذي منحه هذا التفويض فقط، ليعدل بين إنسان، وليعطيني حقي ضد جاري الذي تطاول عليه، لكنه في الوقت نفسه لايستطيع القاضي الحاكم الذي يمتلك

السلطة والقوة والتفويض أن يدافع عني أمام الله إلهي »[1]،و كذلك يقول في مقال حول التسامح ;" أن لا أحد من الناس يمتلك سلطة على إنسان آخر .حتى الله نفسه لم يمنح إنسانا سلطة على إنسان آخر حيث لايمتلك السلطة الحقيقية حتى على نفسه".

لقد قارب لوك في مقالته حول التسامح موضوعة التسامح الديني مزاوجاً بين الليبرالية والطاعة المسيحية المنفعلة إذ مزج ذلك مع نزوع عاطفي نحو المقاومة للمواقف التقليدية، إلا أنه وقع في الرياء، فكيف يدعي في

[1]- Susan Mendus, on Toleration , Ibid, p186-188.

(Trust and authority and the means and influence held by the ruling judge had authorized him only to use these tools for good and to keep the peace and security of human beings who live in this society, which granted this authorization only, adjusts between humans , but give me my right against Gary which affect it , but in the Meanwhile a shrug of the ruling the judge who has the power , strength and authority to defend me before God, my God)

سبيل التسامح الديني وفي نفس الوقت يجادل أن الكاثوليك البابويين لا ينبغي التسامح معهم طالما أنهم يجاهرون بالولاء لسلطة أجنبية هي سلطة البابا.

إن أهمية مقالة لوك في التسامح تكمن في أنه قلب حجر الأساس لنظريته من الوجهة المحافظة القائمة على أن الأمن والسلم الأهلي والاستقرار ضرورة وطنية تقتضي بالضرورة الحفاظ ولو بالقوة على التجانس والاتساق الديني فالاستقرار ضرورة ومصلحة وطنية، والتجانس والاتساق الديني يتحقق عبر وحدة المعتقد الديني، إلى نظرته الجديدة التي توضح أن الناس المنقسيمين والموزعين على مختلف الطوائف يمكن أن نحافظ على أمنهم واستقرارهم بالتسامح الديني، وهذا يشير إلى ابتعاد لوك عن فكرة الاتساق الديني وقبوله التعددية الدينية مع حفاظه على هدفه الأساسي وهو الاستقرار والسلم الأهلي.

تحت عنوان رئيسي (الخائفون) يؤكد لوك; « رغم أن القاضي يملك سلطة إصدار الأوامر ومنع الناس عن مختلف الأشياء، إن كان لهذه الأشياء علاقة بالدين، إلا أنه أي القاضي يمكن أن يفعل هذا فقط ضمن موافقة الكنيسة التي هو نفسه عضو من أعضائها أو فرد من أفرادها وبالتالي فإنه قد يمنع مثل هذه الأشياء لأنها قد تميل إلى إحداث

إزعاج أو ارتباك يضر بسلامة وسلم المجتمع سواء أدرك الناس أنهم مدنيون أم متدينون .لكن القاضي قد لا يستطيع أن يصدر أوامر مباشرة حتى في المسائل العامة وفيما يتعلق بالاحتفالات لأنها أشياء من طبيعة مختلفة ومستقلة

بالمجمل عن أي من مشاغل الناس واهتماماتهم فيما يتعلق بالمجتمع المدني لأن القاضي لا يملك المزيد من الحق في التدخل بهذه الأمور أكثر من أي شخص معين أخر » [1]

[1]- David wootton ,political writing of john locke, ibid p207.

(Although the judge has the power to make the orders and preventing people from different things, if these things do with religion, but that any judge can do this only under the approval of the church, which is the same of its members or a member of their members and therefore it may prevent such things because they you may tend to cause inconvenience or confusion detrimental to the safety and peace of society, whether people realized that they were civilians or religious. But the judge may not be able to issue direct orders even in public issues and with respect to the celebrations because they are things from different and independent nature of the total, for any of the concerns of the people and their concerns with respect to civil society because the judge does not have more right to interfere in these matters than any other particular person).

إن هذا يبدو أمرا مثيرا للحيرة-نوعا ما- لأن سلطة القاضي هي سلطة محض مدنية، بمعنى أن لها فقط علاقة بالشؤون المدنية وإن توسيع صلاحيات القاضي ليس لها ما يؤسسها في أي من البنود الخاصة بالإيمان الديني،أو أنماط العبادة ،حتى ولو بقوة هذا القانون الذي يضعه القاضي، وفي الحقيقة كون القاضي عضوا في مؤسسة أخرى هي الكنيسة فهذا لا يعطيه المزيد من القوة أو السلطة للتدخل في القضايا الدينية، التي تعني الكنيسة.

وتحت عنوان اكليسا- أي السلطة الاكليريكية الكنسية- يأخذ لوك موقفا أكثر تطورا إلى حد ما ، حيث يجد أن الدعم والمساندة لصاحب السلطة هي لأنه يلحظ أن الكنيسة تمثل حقيقة ما فوق أو ما وراء الطبيعة، لكنها مجتمع أو تجمع طوعي مثلها مثل مجتمعات أخرى خاضعة لغريزة الاجتماع البشري، والحياة هي بحد ذاتها إرضاء لهذه الغريزة وعقد أو رابطة تجمع هذه التجمعات البشرية فيما بينها، وهي كلها تحت القانون والنظام الذي يرتبط دائما بما فوق الطبيعة، وإلا لما كنا قد تمكنا من اكتشاف هذه الحقيقة ومن هذه المسلمات التي استنتجها لوك أربعة استنتاجات مهمة:

1- السلطة العلمانية هي سلطة طبيعية محضة. بمعنى لانستطيع أن نفرض على أحد أن ينتمي إلى أي واحدة من الكنائس الموجودة الكثيرة المنتشرة.

2-لايستطيع أحد أن يفرض أي نوع من الاحتفالات أو الشعائر. إلا إذا كانت ذات مردود إيجابي و واضحة من حيث وجوب تأديتها .

3- إن ما نفصح عنه فقط هو العقد الذي يربطنا بالمجتمع، وهذا العقد غير قابل للتبديل لأن القائمين على طاعته هم كائنات بشرية، يعتمدون بالمجمل على القناعة والرضى والتراضي ومن ثم يصبح هذا العقد غير قابل للتبديل ،ويصبح الإنسان فيه ملزما بطاعته مثل هذه القوانين الخاصة بمجتمعات معينة محددة ،ولا يعود مهماً أن يرضى الإنسان نفسه بهذه القوانين أم لا.

4- العقل في هذه الحالة يجد نفسه ملزما بعبادة الإله بالعلن وفي كل العالم[1].

هذه الاستنتاجات توضح لنا أن لوك صاغ أفكاره الأساسية بالاعتماد على فكرة الشخصية التطوعية والعلاقة بين إرادة ومشيئة الله من جهة ،وبين العقل الطبيعي للإنسان.

بالنظر إلى محطة جديدة في حياة لوك يمكننا أن نستوضح تطوراً اتجاه التسامح الديني ،وذلك أن علاقته بآشلي لم تتوقف عند حد أو فترة زمنية فقد رافقه بالعمل السياسي، والدبلوماسي ، وكذلك في إشرافه على

[1]-جون لوك ،رسالة في التسامح ، المصدر السابق ،ص 22

المستعمرات إلى درجة أن مصيره كان مرتبطا بمصير أشلي، فإذا ما فُصل من وظيفته فقد لوك مباشرة وظيفته حتى إنه كان يهاجر إلى فرنسا وهولندا إذا ما تغيرت أحوال أشلي السياسية، وكما هو معروف فإن الملك تشارلز الثاني وجد أشلي رجلا مفيدا للغاية بالنسبة له، وكان كلاهما مهتما بالتسامح الديني وقد تفرقا عندما أصبح الملك منشغلا بمسألة التسامح بالنسبة للكاثوليك في حين كان شافبستري منشغلا بنفس المسألة للفرق البروتستانتية، ومن ثم كانت الصراعات السياسية بين الملك والبرلمان كثيرا مما تؤدي إلى خروج أشلي من اللعبة السياسية وهذا ينعكس على جون لوك

خلال ترؤس شافبستري لمجلس التجارة والزراعة عمل لوك سكرتيرا له، وكان من مهماته المساعدة في وضع دستور لمستعمرة كارولينا التي أسسها اللورد آشلي، ويظهر في هذا الدستور شمولية الترتيبات الدينية، والحرية البعيدة عن أي تصرفات قاسية فظة، وهي وإن كانت ترتبط بشافبستري نفسه الذي آمن بالحرية الدينية فإنها تتطابق مع وجهة نظر لوك و أرائه بالكامل .

يقترح فكس بورن VCS Bourneما يلي ; «إذا كان لوك قد أسس وأصّل لهذه الترتيبات المبالغ في كرمها من حيث التعاطف مع الحرية الدينية أو لم يكن ، فإنه حتما مسؤول عن الصياغة الحرفية لعبارات هذه الحريات ، وقد احتفظ بهذه الصياغات في مجموعة لفليس وعلى نحو ملفت بثلاث رسائل حول كارولينا من السير

بيتر تونيرد مؤرخة في 16 أيلول 1679، وهنالك ما هو غير مؤرخ ويعزى إلى عام 1673، ويشير إلى أنه من الجميل في هذه الرسائل الصياغة الرائعة المدققة لهذا المقال حول الدين والتي وردت في دستور كارولينا » [1].

لقد أتم لوك وضع ما يسمى بمخطط كارولينا الذي تعتبر صياغته أكثر كتاباته أهمية بسبب تنظيمه وترتيبه ، وقد وضع تحت عنوان رئيسي مقال حول التسامح الديني ، والذي يشكل أهمية أكثر من أي كتابات سابقة حول التسامح الديني.

[1]- Susan mendus, On toleration ,ibid, p66

(not, It probably Is responsible for drafting craft phrases these freedoms , has retained these formulations in a group of no and in a manner strikingly three messages about Carolina from Sir Peter Tweinrd dated Septembre 16, 1679 , and There Is what is undated and attributed to the year 1673 , It points out That it Is beautiful in This wonderful audited wording of This article on religion and received messages in the Constitution of Carolina .)

هذا المقال مؤرخ على أنه يشكل البداية لانسجامه وتناغمه الكامل مع آشلي، ومن الممكن أن يكون أشلي نفسه هو الذي يشجعه أن يكتب هذا المقال، والذي يبدو بجلاء أن لوك استغرق جهدا عظيما ومرهقا أثناء تأليفه.

وفي هذا المقال يبين لنا لوك بوضوح أن النتيجة التي يمكن أن نصل إليها من نظريته في التسامح هي أنها مرتبطة بطبيعة المجتمع وطبيعة الحكومة ،فإذا كان الناس يستطيعون العيش بسلام وهدوء وسكينة مع بعضهم البعض من دون الانضواء تحت قوانين محددة مفيدة ، وأن يدخلوا ضمن المجتمع أو التجمع فلن تكون هناك حاجة للمزيد من الحكام والقضاة والسياسات ورجال السياسية ، الذين كانوا قد كلفوا بالأصل بحماية الناس في هذا العالم من الحقد والكراهية والعنف اتجاه بعضهم البعض .

كل ذلك يوضح توجه لوك للحد من سلطة الحاكم المدني الذي لا يحق له بتدخل إلا فيما يؤمن السلام المدني وممتلكات الرعية وليس له أي سلطة عليهم فيما يتعلق بالدين، ويقدم حول ذلك جملة أفكار نظرية منطقية، فهو يؤكد أن أمور الدين تخص الفرد والله فقط.

ومن ثم ليس من المعقول أن يوكل الناس إلى الحاكم المدني سلطة أن يختار لهم الطريق إلى النجاة لأنها مسألة خطيرة لا يمكن التسليم فيها لذلك لا يحق للحاكم أن يحدد لي الطريق أو أن يحث همتي فيما يتعلق بنجاة الروح لأنه ليس أعلم مني بالطريق المؤدية إلى النجاة.

ويستبعد لوك ما كان قد أكده من خطر الفرق الدينية على السلام والأمن العام موضحا أن لا الحاجة إلى التخوف منهم و السبب أن الناس المتحدين في الدين لا يهمهم معارضة الحكومة و هم ليسو أخطر من النقابات الاجتماعية ، و يصف لوك المخالفين بأنهم أفراد يتبعون اقتناعات ضمائرهم بإخلاص ، و لامحل لاستخدام القوة ضدهم ، إنما علينا أن نقنعهم بأن يصيروا أصدقاء للدولة ، و إن لم يكونوا أبناء الكنيسة السائدة[1] .

[1]- Susan Mendus, On teleration ,ibid p68.

و ينظر لوك في الآراء و الأفعال التي تستحق التسامح و يقسمها إلى ثلاثة أنواع :

1- الآراء النظرية المحضة و عبادة الله . و الآراء لها المطلق بالتسامح ،لأنها لا تتعلق بالحكومة أو المجتمع ،كالإيمان بالتثليث ، أو تحول الخمر و الخبز إلى دم و جسد المسيح ، وحكم المسيح الشخصي على الأرض ، و يؤكد لوك أن الإيمان بالله لا يعد من الآراء النظرية المحضة لأنه أساس الأخلاق ، و على هذه القاعدة استبعد الكفار من التسامح ، فالإنسان الذي لا يؤمن بالله هو أحد من أخطر الحيوانات المتوحشة ، وغير قادر على أن يرتبط بالعقد الاجتماعي .

2- الآراء و الأفعال التي تهم المجتمع ، و التي ليست خيراً و لا شراً . ومن ثم يستوي فيها الأمر وهي بطبيعتها أفعال عملية ترتبط بالمجتمع و ما يدور في حياة الإنسان من أحاديث و أعمال كالحرية في تربية الأولاد أو التصرف في الممتلكات أو العمل أو الراحة أو تعدد الأزواج و الطلاق و كل هذه الأفعال طالما أنها لا تؤثر على الأمن و السلام الاجتماعي فهي تستحق التسامح .

3- الآراء و الأفعال التي تهم المجتمع و التي إما خير و إما شر بحسب طبيعتها .و هذه كلها ترتبط بالفضائل الأخلاقية و الرذائل .

إن بحث لوك بهذا التفصيل جعله يحدد بكل دقة الأفكار التي شكلت إرهاصة كتابه (رسالة في التسامح) الذي يعدّ فصل المقال حول التسامح الديني .

في كثير من مذكراته يبين لوك أنه ليس من حق أي إنسان أن يفرض على إنسان آخر ما يجب أن يؤمن به ،لأن نجاة الأرواح شأن خاص ، و الله لم يمنح أحدا هذه السلطة ، كما أن الناس معرضون للخطأ سواء كانوا حكاما أم محكومين و من ثم ليس من المعقول أن يكونوا أوصياء في مسألة الضمير ، وأخيرا يوضح لوك أن القوة لا يمكن أن تجعل الناس مؤمنين ، فهم تحت الإكراه قد يرضخون إلى سلطة ما ، و لكن إيمانهم لا يصل

(But we have to convince them to become friends of the state, and if they are not the children of the dominant church).

إلى حد القناعة العقلية ، فيتحولون إلى منافقين بدل أن نجعلهم مؤمنين لهذا لا يجوز إرغام أحد على الدخول في قناعات الأفراد و حريتهم في اختيار الطريق الذي يؤدي إلى خلاص أرواحهم .[1]

لقد تحدث لوك عن حق الفرد في اختيار الكنيسة التي يتبع لها وحقه في الانفصال عنها إلى الحد الذي شكل الجذر الحقيقي للأيمان بالتسامح الديني عنده حتى أن اللاتسامح اتجاه اللامتدينين كان نتيجة أو عاقبة لحق الفرد في تشكيل مجتمعات أو تجمعات تطوعية برضائهم .

بعد أن دافع لوك عن حق الدولة في امتلاك السيطرة على الدين لمنع أي حركة تجدديه وصفها هو بالخاوية من أي مصداقية داعما بذلك الإستراتيجية التي تهدف لتخفيف الصراع الديني في انكلترا التي طرحت تحت اسم سياسة الاستيعاب ، التي يقصد بها التقليل من عدد العقائد و الممارسات الدينية للكنيسة الانجليكانية إلى الحد الأدنى ، بحيث يتم استيعاب و احتواء معظم إن لم يكن جميع الطوائف الدينية ضمن الكنيسة الرسمية للدولة في هذه الفترة انتقل لوك وعبر التجربة و المشاهدة لما يدور في أماكن أخرى من العالم ، حول التسامح الديني وكذلك من خلال علاقاته باللورد أشلي و إسهاماته في بلورة خطابات و مشاريع سياسية و قرارات تمس واقع المستعمرات الإنكليزية في أمريكا و غيرها ، توصل لوك إلى طرح أفكاره حول الحرية الدينية و التسامح الديني عبر آلية عملية تفصل بين سلطة الدولة و سلطة الكنيسة حيث قدم أفكاره منشورة في كل رسائله و جدالاته بما فيها قانون ولاية كارولينا و الذي عاد في نهاية المطاف ليبلورها ، و يقدمها بشكل رائع و لافت للانتباه في رسالة في التسامح التي كتبها في هولندا ، نستحدث عنها بشيء من التفصيل في الفصل الثالث .

المبحث الثالث: المبادئ العقلية عند لوك

[1]- جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق، ص45-48 .

يقول دن «لقد كرس حياته العقلية بأسرها لمسالتين، الأولى: كيف يمكن للموجودات البشرية أن تعرف شيئا ما؟ والثانية كيف ينبغي لهذه الموجودات أن تعيش ؟[1] » .

وبالتأكيد فإن تحقيق هاتين المسألتين يتطلب البحث في مواضيع حياته متنوعة ، وهذه المواضيع يمكن أن تكون خادمة للإنسان بشكل أفضل إذا بنيت على أسس عقلية سلمية من هنا فإننا نرى أن لوك ، ومن خلال تفحص انجازاته ،امتلك عقلا منظما يرفض الفوضى في كل شيء ، وبحث على التنظيم ،و لا عجب في ذلك فقد ; «عرف في صباه نظاما بيوريتيا قاسيا للمترل علمه الجدية ، وبذل الجهد ،والرزانة وحب بسيط وكراهية الإسراف كما تعلم في فترة مبكرة من حياته معنى الحرية السياسية ، والعدل الاجتماعي ، فضلا عن أن والده شرح له في صباه نظرية حق الشعب في السيادة من خلال برلمان منتخب »[2]وعندما ذهب إلى أكسفورد ، درس منهجها الذي تفقده فيما بعد ، لكن الجامعة أعطته جدية العمل من خلال نظامها القاسي حيث : «تشهد على ذلك خطاباته لإدوارد كلارك edward klarek التي وصف فيها الحياة البالغة القسوة بأنها لا تطاق[3]» .« لقد اشتكى لوك من دراسته ، كما سبق أن اشتكى توماس هوبز من الدراسة التي وصفها بأنها كريهة وقاحلة ،والمناقشات بأنها عقيمة ومجدبة وكذلك وصفها الشاعر الانكليزي جون ملتونjohn milton بأنها وجبة للحمير مؤلفة من أعشاب ونفايات» [4]ومن المعروف إن المهنة التي جذبته أكثر من غيرها هي مهنة الطب ولاسيما انه كان منجذبا إلى البحوث التجريبية الجديدة في العلوم الطبيعية وتطبيقاتها على الأمراض البشرية ،"«وبعد دخوله المجال الدبلوماسي ، أدرك أن الحاجات العظيمة التي يحتاج إليها جلية وهي الفهم الفلسفي للموضوعات الأساسية التي تواجهه، ولقد أكد أن رسالته الحقة هي البحث الجاد عن مثل هذا الفهم» [5].

« لقد رفض لوك المنهج الساذج الذي كان سائدا في القرن السابع عشر ، في التأثير على القارئ عن طريق تكديس الاقتباسات المختلفة ، وحشو الأذهان وملئ الصفحات وحاول بدلا من ذلك أن يبرهن برهنةً عقلية

[1]– إمام عبد الفتاح إمام، جون لوك والمرأة، المرجع السابق، ص24.
[2]– نفسه ،ص22.
[3]– نفسه ، ص 25 .
[4]– نفسه ،ص26.
[5]– نفسه ، ص28.

على كل مسالة يعرض لها في كل حجة لما تستحقه ، وفي ذلك استقلال تام عما قبل عنها في الماضي ، لكنه لم يكن جاهلا بالماضي إذ تبين لنا يومياته مدى قراءاته الواسعة ومقدار دينه للآخرين» [1].

وبعد أن أطلع على ديكارت اعترف بإعجابه به ، وتعلم منه «كيف يكتب فلسفيا بطريقه واضحة ، بعد أن ترك تعليمه في أكسفورد ،وظل يعاني من الشعور باليأس في إمكان التقدم ، أو السير في طريق العقل ، فجاء ديكارت وحرره من مشاعر القنوط والتشاؤم ، وإذا كان لوك لم يتابع المخلّص أو المحرر بطريقة عمياء بل انتقد آراءه على أسس تجريبية» [2]كما تأثر لوك بعلم الكيمياء الإنجليزي روبرت بويل robert boyle، الذي عرف بتجاربه الرائدة في خصائص الغازات ، وصادقه في الفترة التي كان فيها في أكسفورد بين (1654و1667) وراسله عندما غادرها إلى كليف بعدة رسائل شرح فيها ما شاهد هناك من تسامح ديني.

هذه السنوات لم تنضجه عقليا ومعرفيا ونفسيا فحسب ، بل جعلته مجهزا ليمارس منهجا عقليا تجريبيا أيضا بحيث لا يقبل الأفكار إلا بعد التدقيق فيها ونقدها ،ثم هيأ لقاؤه شافتسبري أن يسير في اتجاه دراسة المسائل السياسية والدينية والقانونية ، وعاش حياة المد والجزر في علاقته برجالات السلطة ، حتى أصبح واحدا من المنظرين المرموقين.

«إن الاشمئزاز من الحرب الدينية حوّل أنظار الناس القادرين تحويلا متزايدا نحو التعاليم العلمانية وبخاصة الرياضيات والعلم » [3]إذ انعكس طابع (عصر النهضة) على فكر لوك ، وعمل على توجيه تفكيره حيث نستطيع القول أنه رفض الكثير من الأفكار (كالأفكار الفطرية مثلا جديدة مؤسسة على نظرية عقلانية ، تجلب في الكثير من الأمور ، التي سنتحدث عنها تباعا.

قدم اطلاع لوك على ديكارت معرفة واضحة عن توجهات ديكارت الأساسية في نظرته للدين والطبيعة والإنسان ،فديكارت يرفض البحث في الغايات ; « ينبغي ألّا نظن أننا نستطيع فهم الغايات التي توخاها الله في خلقه العالم ...و يقول لا اقبل و لا أريد أن اقبل أي مبدأ أخر في الفيزياء غير مبادئ الهندسة و الرياضيات

[1]– إمام عبد الفتاح إمام ، جون لوك والمرأة ، المرجع السابق ،ص28.

[2]– نفسه ،ص 31.

[3] – نفسه ، ص 29.

المجردة ،لأن كل الظواهر الطبيعية يمكن تفسيرها بواسطتها كما يمكن أن يبرهن عليها ...و يقول ينبغي ألا نبحث عن الأسباب الغائية للأشياء المخلوقة ،بل عن أسبابها الفاعلة فقط ...و يقول ينبغي أن أطيع قوانين بلادي وأحترم عاداتها ، و أن أتمسك دائما بمبادئ ديني الذي أنعم به الله علي منذ طفولتي » [1]. ولا يمكن أن نتجاهل قاعدة الشك أو اليقين عنده ، للوصول إلى معرفة الحقائق الطبيعية ، بل الوصول إلى اليقين ، لأنه كان شكا منهجيا ومؤقتا لقد كتب ديكارت في كتابه "قواعد الهداية للعقل" ; « يبدو لي أنه لن يكون هناك شيء أكثر فسادا أو إخفاقا ، من أن يناقش الإنسان بكل اندفاع أسرار الطبيعة وتأثير النجوم وخفايا المستقبل ، قبل أن يسأل نفسه عن مدى ملائمة العقل الإنساني وقدرته على مناقشة مثل هذه المشكلات » [2]، هذا التأثر الواسع لجون لوك بديكارت لايعني السير خلفه ، بل إنه وجد له النقد في كثير من أفكاره ، وأهمها ما جاء مقدمة مؤلفة مقال عن الفهم أو العقل الإنساني حيث ;« وجه نقدا لاذعا لنظرية الأفكار والمبادئ الفطرية ، الذي يقول بها المذهب العقلي ، والذي يمثله قديما أفلاطون platon وحديثا ديكارت وسبينوزا وليبنيتز » [3]لقد بحث لوك في المعرفة الإنسانية ، وحدد الوصول إليها من خلال البحث في أداة هذه المعرفة وهي الفهم البشري أولاً، حيث أصبحت نظرية المعرفة عنده ذات الأولوية القصوى فلم ينشغل بثنائيات ديكارت ، بل ركز على البحث في الفهم الإنساني ، عبر تناول عناصر هذا الفهم مباشرة من ادراكات حسية ، وأفكار وإحساسات وتصورات، دون أن يشغل نفسه كثيرا بالبحث في فيزيولوجيا الذهن ذات الطابع السيكولوجي، أو في الطبيعية العضوية للإدراك الحسي ، وكان كل ما يهمه في المعرفة الإنسانية ، هو كيفية حدوث المعرفة للفهم البشري ، لذلك رفض لوك وجود أفكار فطرية في العقل ، وكذلك رفض وجود مبادئ أخلاقية فطرية ، مؤكدا دور التجربة في الوصول إلى المعرفة وكذلك تكوين القيم الأخلاقية.

إذاً يمكننا أن ننظر إلى انطلاق لوك في تفسيره للعقد الاجتماعي ، ونظريته في التسامح الديني وفهمه للقانون الطبيعي ، على أنه امتداد لتلك الأفكار التي تأثر بها من ديكارت وغيره ، فهي لم تكن مستحدثة ، بل مطروقة ومدروسة من خلال فلاسفة سبقوه ،ولكنه بالتأكيد قبل بعضها ورفض البعض الآخر وبنى شيئا جديدا على بعضها الآخر .

---

[1] – كريم متى، الفلسفة الحديثة عرض نقدي ، ليبيا الزاوية ، المكتبة الجامعية، ط2،1988ص52.

[2] – فاروق عبد المعطي، جون لوك من فلاسفة الانجليز في العصر الحديث ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،1993،ص 2.

[3] – أحمد مصطفى الحار ،دراسات في مذاهب علم النفس الحديث ،الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الاعلام ،[د–ت]،ص 23.

كذلك أسس لوك الجوانب المهمة لجدالاته حول النظرية الأخلاقية والسياسية ونظريته حول التسامح الديني على المعتقدات المسيحية وعلى التوراة ، باعتبارها الكتاب المقدس وفهمها و استيعابها من خلال العقل،«فهو يرى أن التوراة علمت البشرية كلا القانونين ، قانون الطبيعية وقانون العمل ، وقانون الإيمان وقانون الثواب والعقاب إذا ؛ القانون يفعل فعله ، وهذا يتطلب منا طاعة مطلقة كاملة ، وبالتالي فالمعرفة التي نصل إليها عن طريق عبر عنها لوك بمصطلح (الخلاص البشري) .وهذا الخلاص يربطه بالإيمان ، الذي هو يسوع ويسوع هو المسيح .

أما قانون الطبيعة فانه يمتلك أساسا بالنسبة لكل المجتمعات والحكومات وهو منفصل عن القانون الذي يحكم الإيمان ، لان قانون الإيمان صالح وفعال فقط في ملكوت الدنيا من حيث أن الحكومات يجب أن نشغل نفسها بما يستطيع أن يُبقي الإنسان حيا، وان يستمر في حياته بعقلانية جنب مع الآخرين ،إن ازدواجية لوك ومزاوجته بين عالم الدين والعالم المدني العلماني ، وربطهما كليهما بقانون أزلي يقف خلف كلٍ منهما ، هو مسألة حاسمة في فهم نظرياته»[1].

فبالرغم من اعتبار لوك من مؤسسي نظرية الحقوق الطبيعية للإنسان- وهي نظرية تذهب إلى أن الفرد خلق بالفطرة وهو يملك حقوقا طبيعية خُلقت معه ولا يجوز لأحد أن يمسها أو يغتصبها لأنها تعبر عن ماهيته – فقد جعل العقل هو الذي ينظم حالة الطبيعية والأفراد يحكمهم القانون الطبيعي الذي يحمي حقوقهم الطبيعية

ويحميهم من تجاوز أي سلطة عليها حتى في الحالة الاجتماعية بعد ذلك فهذا القانون يجد حقوق الفرد وواجباته بالقياس إلى نفسه وإلى الآخرين أيضا،وذلك تبعا للعقل الطبيعي الذي يرشد الأفراد جميعا إذا ما رجعوا إليه[2] . فالقانون الطبيعي الذي يحدد الحقوق والواجبات يجعل الفرد يملك ذاته وعمله الذي هو امتداد لهذه الذات أو

[1]-terry constant Ronald ,john Locke, in the glorious, revolution ,1995, p10

(The Law of nature , it has a basis for both communities and governments , which is separate from the Law governing the faith, because faith is in favor of law and effective only in the kingdom of this world in the sense that governments must occupy The same as that man can survive , and that will continue in his rational side with others, that the duplication of Locke and paired between the world of religion and civil secular world , and linked both eternal law behind both of them, is crucial in understanding his theories)

[2]-إبراهيم الد سوقي وعبد العزيز الغنام ، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح ، بيروت ،ص101.

تلك، فقانون العقل يقضي بأن يكون الغزال ملكا لذلك الهندي الذي قتله ، إذ من المتفق عليه أن المال يكون لمن أضفى عليه مجهوده وإن كان قبل ذلك حقا مشاعا للجميع[1].

ودراسة لوك للأسباب التي أدت إلى ظاهرة الصراع الديني وصلت به إلى ضرورة ربط المسألة الدينية بحرية الضمير ومن ثم ربط مصير الفرد الروحي بذاته وبالعلاقة المباشرة مع الله وهذا يعني تجاوز الكنيسة والعقائد والعبادات والتأكيد على الإيمان المنبثق من الكتاب المقدس ، عبر القراءة العقلية له ، وهذا الأساس العقلي لديه ظهر في كل كتاباته ، سواء في رسائله حول الحكم المدني ، من خلال تعريفه للكنيسة على أنها تجمع تطوعي يهدف إلى خلاص الروح أو من خلال نفيه قدرة الحاكم أو القاضي على أن يتدخل في أمور الروح ، وهذا ما أوصله إلى النتيجة التي أراد وهي فصل الدين عن الدولة ، ومن ثم التأسيس لحكومة مدنية تبنى على العقد الاجتماعي وتحددها سلطان تمارس أدوارها ضمن قوانين وتشريعات واضحة وهذا ما يجعلنا نبين أن لوك أسس لفكرة التسامح الديني من خلال ثنائية عقلية تضم التسامح والاضطهاد والسلطة الدينية والسلطة المدنية .....(وهذا بعد رفضه للشائعات الديكارتية ، التي درست الفكر والامتداد، والنفس والجسم ، والأنا أفكر والعالم ....) انطلق لوك من أساسية أن الكتاب المقدس هو أفضل قانون سياسي وأخلاقي منذ وجدت الدولة وحتى حينه ، وقد برز الميل في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين عند الكثير من المفكرين الأمريكيين والأوروبيين إلى لفت النظر لتأثر الفكر الأوروبي في القرن السابع عشر والثامن عشر ، إلى حد كبير بالأساس العبراني لنظرية الحكم والقانون والإدارة ، كما وردت في الكتاب المقدس ، وهنالك كثيرون يرون أن عصر التنوير الأوروبي مدين من الناحية السياسية وطبيعة نظرية الحكم بالكثير لما ورد في الكتاب المقدس ، ولا سيما في سفر الملوك ، إذ يتحدث هذا السفر ، عن كيفية إدارة القضاة العبرانيين لشؤون الحكم في ممتلكتي يهودا والسامرة ، وقد لاقى هذا التوجه الكثير من الاستحسان في أوروبا البروتستانتية على وجه الخصوص وفي أمريكا ، وذلك لاعتماد أفكار الإصلاح الديني أصلاً التي وردت في كل من كتابات مارتن لوثر و جون كالفن ، على أن الكتاب المقدس في عهده القديم على الأخص،يشكل القانون الأبدي الصالح لحكم البشرية في كل زمان ومكان ومن أفكار الكتاب المقدس

[1] - أميرة مطر، الفلسفة السياسية: من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف بالقاهرة،ط5،1995،ص101.

اخذ كل من لوثر و كالفن و تلميذهما جون لوك ،فكرة أن الولاء فقط لرب الكتاب المقدس، وليس للبابا أو لرجال الدين

إلا من خلال تعاليم الكتاب المقدس ، وقد استخدمت أفكار سفر القضاة فعلاً في صياغة أفكار دساتير ولايات أمريكية عدة ، في حين أن الدول الأوروبية الكاثوليكية مالت إلى تجاهل الدور العبراني ، وحاولت التركيز على أن الحرية والتسامح والعدالة هي جوهر المسيحية ، لكن الخطأ الذي وقعت فيه الكاثوليكية هو اعتبار البابا وريث المسيح ومن ثم وريث الله على الأرض ، أما الكنائس الانجليكانية و اللوثرية و الكالفينية، و هي متأثرة إلى حد بعيد باللاهوت اليهودي، فكانت دائما تعتبر أن الحق الإلهي للملوك تحد منه و تضبطه شريعة التوراة، و لا شك أن أعلام الإصلاح الديني الأوروبيين، يعتبرون اليهودية هي أساس الحضارة البشرية، ومن ثم الكتاب المقدس في عهده القديم على الأخص، لا يزال مصدر التصرف المسيحي البروتستانتي اللوثري إذا صحت العبارة. و هذا إذا بحثنا في رسالة لوك في الحكم المدني، و في رسالته في الفهم الإنساني، وكذا في رسائله حول التسامح وعقلانية المسيحية، نجد العديد من الإشارات التي تعبر عن تأثره الكبير بالعبرانية و التلمود، على أنه النسخة المحدثة و المطورة عن الكتاب المقدس و نجد أن الكثير مما استخدمه من أفكار حول فصل الدين عن الدولة و فصل الكتابات المقدسة (الشريعة) كنصوص موروثة قابلة للمس، عن تأويلات رجال الدين و الكهنوت سواء كانوا حاخامات أو كرادلة أو غيرهم ،و ضرورات الحكم و السياسة و الاقتصاد، ومن هنا نجد أن أفكار لوك أخذت صداها الحقيقي و الكبير في أمريكا أكثر منها في أوروبا، بسبب التأثير الكبير لليهود و اليهودية في الكنائس الأمريكية. وبالمناسبة يمكن القول. أن استثناء لوك لليهود من مسألة التسامح كانت قصرا في انكلترا، و ليس بسبب موقف عدائي من قبله لأنه و من البداية صرح علنا أن الكتاب المقدس في عهده القديم، هو الأساس الأخلاقي للحضارة البشرية، فكيف يمكن لشخص يعتبر اليهودية بهذه المنزلة الرفيعة أن يعادي اليهود؟.

و أيضا تأثر لوك بسينوزا اليهودي وأفكاره في الحرية و التسامح و نبذ التعصب، و هذا يعطي دليلا واضحا على أن أفكار لوك في التسامح بنسختها الانكليزية ليست إلا قناعا تخفي وراءه الكثير الكثير من طروحات سينوزا اليهودي.

بمعنى أن الملامح العبرانية واضحة للعيان في كتابات لوك،ولا ننسى تأثر لوك بجون ملتون الانكليزي البيوريتاني المتعصب، الذي عبر في كثير من كتاباته عن حلمه بعودة العالم إلى مملكة سليمان بن داوود ، و أن الملكوت المسيحي على الأرض يجب أن يكون صورة معاصرة لمملكة سليمان و داوود، وهذا واضح للعيان في الفردوس المفقود و الفردوس المستعاد،وهما عملان مشهوران لجون ملتون، حتى إذا عدنا إلى الكوميديا الإلهية لدانتي

Dante ، نجد أن وصفه للفردوس و للجحيم متطابق مع وصف التوراة، وهذا يعني أن الأرضية الفكرية و الدينية و الفلسفية للفكر في القرن السادس عشر و السابع عشر،كان فيها الكثير من الملامح اليهودية، فليس مستغربا أن يتأثر لوك ومعاصروه، بل من أتى بعده ممن حملوا لواء التسامح و الليبرالية .هناك عبارة لا تمحى من

الذاكرة عن الأثر العبراني على فكر جون لوك كتبها جون دن في كتابه عام 1970.إن الواجب على الجنس البشري كمخلوقات الله، هو أن نطيع الله الخالق،هذه كانت الفرضية المركزية البديهية التي اعتمدها لوك في فكره،« بمعنى أن جون لوك وضع الإطار الكامل لعمله المسمى "مقالة في الفهم الإنساني"، ولعمله الآخر المسمى "رسالة في التسامح"، وعلى أساس هذه النظرية الدينية البديهية، أي مركزية الايدولوجيا الدينية أو الفكر الديني عند لوك،وهو الالتزام الأساس لكل حياته الفكرية الثقافية بمجملها حتى للنظرية المعرفية التي عالجها في إطار عمله » [1].

إن العبرانية السياسية ازدهرت في القرنين السادس عشر و السابع عشر، وفي الدراسات النظرية السياسية بدءا من بودن Boden ونهاية بجون لوك، الذي استخدم المراجع التوراتية بجدية كبيرة، والتي درست غالبا على أنها ترتبط بالجذور المسيحية لجون لوك وللعهد الجديد، فان رسالتيه في الحكم اللتين هما إسهامه الأكبر في النظرية السياسية، لم تذكرا يسوع ولا القديس بولس Pauls ، إلا أنهما بالمقابل تحدثتا و ذكرتا بالتفصيل، وغالبا ناقشتا باستفاضة شخصيات العهد القديم، مثل أرونAaron وأبل Aple و أبراهام Abraham و

[1]- susan mendus , on toleration, idib 73

(In the sense that John Locke put a full frame of his work called " article in the understanding of the human ," the other and his work named " message of tolerance " , and on the basis of this axiom religious theory, any centralized ideology , religious or religious thought when Locke, which is basically the commitment of each of intellectual life and cultural whole even cognitive theory dealt with in the framework of his work).

أخار Acharz و قايينCaïn وعيسىAissa وحواء Eve و إسحاق Isaak وإسماعيل Ismail وموسىMusa و شخصيات كثيرة أخرى ، لذلك فقد يصبح الادعاء هنا أن لوك مضى أبعد مما ينبغي في اعتماده على الكتاب المقدس و على نحو خاص العهد القديم ، فبالنسبة للوك تشكل التوراة دستورا في الكثير من المعاني، لأنه يشكل نموذج نظام سياسي للقانون و الحكم، ومشهور قول لوك في بداية كل العوالم كانت أمريكا، وهذا صدى لقوله ;"إن أرض العهد القديم ،هي الأرض التي أرست فيها الحضارة البشرية القانون الأزلي"

إلا أن هناك قولا أخر أقل شهرة ،وهو الذي قاله لوك بنوع من التنبؤ ;" إن العهد القديم بشكل واقعي وفعلي يُعـــــلمنَا وُيعَلمنا الأفكار عن الطبيعة و المجتمعات الأولى للبشرية، وكذلك الأمر عن الأقوال الايجابية و البيانات المبكرة الأولى لما يسمى النظرية الأخلاقية في السياسة ، وقد أبرز هذا في رسالتيه في الحكم ، إن لوك قد لاحظ أن هناك نموذجا منفردا متميزا أعطاه الله أما البشر فقد طوروا المعطى الإلهي عبر قوانين ومراسيم إنسانية بشرية ويعتقد لوك

أن التاريخ ينتمي إلى شعب الله المختار ولوك لم يكن عبرانيا ولكنه أبدى معرفة بالتراث اللغوي والقواعد العبرانية واستوعبها ،وهو على نحو خاص أسفار القضاة والملوك. ، وبرز ذلك خلال رسالتيه في الحكم عام (1690) وهما مشبعتان بالإشارات التوراتية.

كما أن علاقة لوك بالكثير من المفكرين المتأثرين بالعبرانية أمثال هارنغتون الذي يعزي إليه الفكر الجمهوري في انكلترا ، وسدني الكرنونcarnon sydney الذي كتب أجوبة على ما كان كتبه روبرت robert filmer وكذلك جون سيلدن john selden الشخصية السياسية والقانونية الانكليزية والأكثر تأثرا بالعبرانية والعبرية في عصره حيث تعرف عليه لوك وتعاطى معه طويلا، وغيرهم الكثير وأيضا فان الفترة التي قضاها لوك في فرنسا (اربع سنوات) وهولندا (5سنوات) أدخلته في المجالات العبرانية حيث كان للباحثين اليهود دور لا يستهان به في صياغة الفكر هناك.

كل ما سبق يشير بوضوح إلى الأساس العبراني عند لوك، كأساس عقلي يقع خلق الأفكار التي طرحها في الحكم المدني وفي رسالته في التسامح.

ولا يمكننا إلا أن نرى العقلية البراغماتية التي يتمتع بها لوك في نظرته للأمور ، فهو منذ أن انطلق في جدالاته حول التسامح، رفض المعتقد القائل أن القاضي الحاكم قادر على أن يفرض الأمور المدنية والدينية بالقوة

وبالتأكيد هذا الجدل هو جدال غير عقلاني ولكنه نظر إلى أن القوة أو الاضطهاد يفعل فعله فقط على الإرادة وليس على المعتقد الديني، لان المعتقد الديني تجنب أن يشق طريقه إلى أعماقنا بالتربية والتعليم والجدل العقلي.

لوك يدافع عن التسامح الديني بوصفه لا شيء إلا غياب استخدام القوة .إن مثل هذا الجدل الذي يركز على العقلانية هو جدل برغماتي أكثر منه جدل مؤسس على منطلقات مبدئية واضحة وهنا يعلق والدرون waldaron ،إن الأمر الذي يفتقده الإنسان هو الإحساس أو الشعور أن هناك أي شيء يتصف بالأخلاقية وان هناك خطأ قد ارتكب بسبب التسامح أو قد تفتقده أيضا في جدال لوك الشعور أو الإحساس بأن

الاضطهاد أو القمع هو عمل خاطئ أخلاقيا وله ضحايا ومن ثم لا يقدم لوك لنا أي تبرير أخلاقي أو رؤية أخلاقية لمسألة الاضطهاد أو التسامح الديني، أما اليكس تكس فيري alex tekenes ferry في مقاربة لوك العقلية للتسامح « بأنه يسمح بحصول التسامح فقط كضرورة لا مهرب منها لحماية وصيانة المجتمع المدني »[1] أما أنطوني ماركس antnony markes فهو يحدد أن مسألة التسامح عند لوك تعني فقط بالتسامح الديني بين

مختلف الطوائف البروستنتينية ويستثني الكاثوليك وذلك للحفاظ على السلم والأمن الأهلي، وقوة الدولة ومحافظتها على الوحدة الوطنية وقوتها الاقتصادية واللافت للنظر أن الأساس الاقتصادي لم يظهر بوضوح في كتابات لوك حول مسألة التسامح ، علما أن المسألة الاقتصادية شكلت عنصرا مهما في توجيهاته فهو عندما أعلن التسامح الديني كحل الصراع في انكلترا كان يشير إلى حرضه على ألا يغادر رأس المال وأصحاب المهن والخبرات انجلترا هربا من هذه الحروب فقد جادل لوك بأن الطوائف البروتستانتية يجب أن تعامل بمبدأ التسامح لأن معتقداتها وطرائقها في العبادة وإن لم تكن توافق الكاثوليك (الكنيسة الاجليكانية) فإنها لم تشكل ابداً أي خطر يذكر، إلا أنهم استمروا في الهجرة من انكلترا إلى مختلف البلدان ومن ثم أفقروا انجلترا وجردوها من ثرواتها ومواهبها.

«كما أن المؤرخة الامريكية باربرا أرنيلbarbara arnille تلفت نظرنا إلى أن لوك كان له مصلحة شخصية استثمرها من خلال نجاح أفكاره أو خاصة في ما عمله للمستعمرات الأمريكية، حيث يوجد له أكثر من أربعمئة صك لملكيات عقارية في كارولينا على شكل ملكيات مفتوحة من قبل الملك في انجلترا لجون لوك وهذا يشير إلى المصالح الشخصية لجون لوك فهو لم يكن مجرد مثقف بل رجل أعمال لا يشق له غبار

[1]- susan mendusa, On toleration, bid p73

(That allows access of tolerance only inescapable necessity for the protection and maintenance of civil society)

أيضا»[1] إذ نستطيع أن نضيف مفهوما جديدا للأساس العقلي للتسامح عند لوك ، فكما انه انشغل بالتسامح الديني من أجل الحفاظ على الإيمان والدين وليس لأسباب دينية ، وكما انه انشغل بالتسامح لأسباب سياسية وذلك بعد أن اكتشف خطورة الصراعات الناشئة عن الاختلافات العقائدية الشعائرية بين الكنائس ، نستطيع أن نضيف الحالة البرغماتية التي وجهت فكره بحيث حققت مصلحة شخصية اندمجت في إظهار المصلحة العامة للدولة .

دافع لوك عن الدين كحالة قومية ووطنية ودافع عن السلطة البرلمانية في مواجهة السلطة المطلقة للملك ، ودافع وأسس للوجود الانكليزي أينما وجد في ذلك الزمن، وخاصة في أمريكا وهذا ما يصوغ أيضا تأسيس لوك للتسامح

الديني حيث ينطلق من انه لاشيء إلا بغياب توظيف القوة لأجل غايات دينية، وهو يتبع بذلك المسار المؤدي إلى أن الدولة تحتاج لان تكون مشابهة ومطلوب فيها أن تكون كذلك.

لقد نقل الإيمان من مجرد عقائد وطقوس خارجية إلى قوى داخلية يمتلكها الفرد بعد أعمال عقلية وبقناعة راسخة تعاند كل أشكال القوة، بحيث يصبح استعمالها أمر غير مجد إلا في خلق مواطن مزيف ومنافق، وهذا يرفضه لوك لأنه يسعى إلى تكوين مواطن يعيش في المجتمع يخدم نفسه ،حيث يشكل مجموعة الأفراد تجمعا قادرا على الحفاظ على ذاته عبر الخضوع للقانون ومراقبة دائمة لتنفيذه.

الإله هو الملجأ الذي يبحث عنه الإنسان،هذه الدنيا التي نجدها في عمل جون لوك والتي شغلت حيزا كبيرا من الدراسة عنده، فالحكومة مهمتها تحقيق مصالح الناس في الحرية والصحة والملكية والجسد والأثاث وغيرها، ولا يجوز أن تقوم بتحقيق ذلك تحت ذريعة تخليص الأرواح وهذا يقودنا إلى الفصل بين المصالح الدينية والمصالح المدنية ،ويستنتج لوك أن المعتقد الديني ليس له أن يتدخل في الشؤون والمصالح المدنية ويجب أن يتم التسامح مع هذا المعتقد والممارسة الدينية اعتبر لوك أن الحكومة مؤسسة فقط لأجل تطوير المصالح المدنية العامة والتي لا تشكل الاهتمامات والمصالح الدينية جزءا مباشرا منها وبالتالي يجد لوك أن المصالح الدينية قد نأخذ جانبا غير

[1]- susan mendusa, On toleration . Ibid ,p74

(The US dated barbara arnille needs attention that Locke had a personal interest invested by the success of his ideas or especially in his American colonies , where there is a more than four hundred instrument properties real estate in Carolina in the form of properties open by the King of England to John Luc this refers to the personal interests of John Locke it was not just an intellectual , but a businessman does not shove him also dust)

مباشر يشكل جزءا من المصالح المدنية ، طالما ان المعتقدات الدينية بحد ذاتها تتصارع مع المصالح المدنية [1]لذلك يحدد لوك في رسالة في التسامح هوية المعتقدات التي يجدها مناقضة ومضادة للمصالح المدنية ، ويرفض التسامح معها. بمعنى انه يرفض منحها التسامح كباقي المعتقدات الأخرى ومن ثم يرفض لوك التسامح الديني مع الأفكار ووجهات النظر المناقضة للمجتمع الإنساني أو مع منظومة القيم الأخلاقية الضرورية للحفاظ على هذا المجتمع ويحدد أسساً يبني عليها هذا التسامح وهي:

1- يجب ألا يسمح لأحد أن تتعالى على الآخرين من نفس طائفته.

2- ليس للكنيسة الحق في أن تحضي بالتسامح من قبل القاضي الحاكم إذا كانت مبنية على أسس مرفوضة والمثال على الكنائس المرفوضة عند لوك هو الكاثوليك.

3- يستثنى من التسامح الديني فئة اللامؤمنين لأنهم لا يمتلكون مواثيق وعهود مرتبطة بالمجتمع المدني ومن ثم لا تؤخذ عهودهم ومواثيقهم على محمل الجد لاشك أن لوك كان من كبار المؤيدين لمبدأ التسامح إلا انه قد وضع جملة من الضوابط ، من يتجاوزها لا يمكن التسامح معه البتة:

1- كل من يروج لمعتقدات وأصول تهدف إلى نسق المجتمع .

2- كل من يروج للإلحاد.

3- كل من يقوم بفعل أو أسلوب يهدف إلى تدمير الدولة أو التعدي على أموال الآخرين.

4- كل من يذعن للحكام الخارجيين يعتبر خائنا.

واللافت للانتباه هنا، أن أغلب هذه الضوابط تخص الدولة لا الدين، فقد اكتفى لوك بالقول ; بأن من لا ينكر تعاليم الكتاب المقدس الصريحة أو من لا يسبب انفصالا في الدولة .... لا يكون مرتبطا أو منشقا مهما طعنت به أية طائفة من طوائف المسيحية وكما نلاحظ الشيء نفسه عند فولتير فهو مع حرية الأفكار والمعتقدات ومن أقوى المنادين بحرية الفكر، وصاحب أشهر مقولة في الحرية وحق الاختلاف في الرأي ومع ذلك فانه جعل حدودا للتسامح لا يتعداها عندما يتعلق الأمر بالشؤون الدولية وسياستها.

[1] – جون لوك ، في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة روائع ، بيروت ، 1959 ، المقدمة ، ص – ز.

الفصل الثالث: رسالة لوك مظاهرها و أبعادها.

المبحث الأول: مسؤولية الحاكم والشعب نحو التسامح

المبحث الثاني: تجليات التسامح اللوكي وأبعاده في أوروبا وأمريكا

المبحث الثالث: ملاحظات على الأفكار الرئيسية للتسامح عند لوك

المبحث الأول: مظاهر التسامح عند جون لوك

تكمن مظاهر التسامح عند لوك في مظهرين أساسيين هما :

1- واجبات الشعب نحو التسامح:

يواصل لوك جداله ليتحدث عن الواجبات نحو التسامح حيث يبدأ بالكنيسة، مؤكدا أنها ليست ملزمة تحت شعار التسامح أن تُبقي على أي عضو يخالف قوانينها لأن في ذلك انهيارا لهذه الجماعة، وفقدانا للسيطرة على نواظمها وقدرتها على فرض عقوبات خاصة بها، حددها لوك سابقا بأنها تبدأ بالموعظة وتنتهي بالطرد أو الحرم، الذي عرفه بأنه فصم الرابطة بين المحروم والكنيسة، دون أن يُداخل ذلك أي كلام مهين أو عقوبات بدنية أو تطال الخيرات المادية لأن هذا من اختصاص الحاكم المدني، فتكون الكنيسة عند ذلك قد تجاوزت حدودها وتدخلت في سلطة القاضي أو الحاكم المدني، وهذا كان شائعا في عصر لوك حيث كانت كنيسة انجلترا تمارس العقوبات البدنية إلى حد أن من لا يقدم له رجل الكنيسة في القداس الخبز والخمر فإن ذلك يعني حرمانه من الارتباط بالكنيسة ومن خيراته المادية، لأن هذا الخبز والخمر لم يقتنيا بمال الكاهن الخاص بل بمال الآخرين، فهو عندما يقدمه لأنه يرتبط بطقوس الكنيسة وعقيدتها، ومن ثم فالعقوبة للمحروم لا يجوز أن تتعدى قوانين الكنيسة وحدودها.

في هذه الحالة التي ناقشها لوك والتي اعتبرها أنها الحالة الأولى في واجبات الناس نحو التسامح يضع الفرد أمام نفسه ويحمله تبعات اختياره فهو لا يتسامح معه بالكيفية التي يريد بل لابد من ضبط إرادته وتحميله المسؤولية اتجاه اختياراته، فهو حر في اختيار الكنيسة التي يريد الانتماء إليها، وكذلك هو حر في خروجه من الكنيسة التي انتمي إليها ولكنه ليس حرا في مخالفة قوانين الكنيسة طالما انه ينتمي إليها، ولابد من توجيه العقوبة المناسبة التي حددها لوك بأنها يجب أن تكون من جنس الفعل بحيث تبقى ضمن حدود الكنيسة فقط.

وفي الحالة الثانية يوضح لوك أنه «لا يحق لشخص خاص بأي حال من الأحوال أن يضر بخيرات الغير المدنية أو أن يدمرها بدعوى أن هذا الغير يؤمن بدين آخر ويمارس شعائر أخرى»[1]. لأن هذه الخيرات المادية لا تخضع للدين، وهذا ينطبق على المسيحي وغير المسيحي، فمن ضلّ الطريق في عبادته وخلاص روحه فقد أضر نفسه و لم يضر بأي أحد آخر، لذلك لا يجوز معاقبته.

[1] – جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق، ص 78.

هنا يضيف لوك، انطلاقا من التسامح المتبادل بين الأفراد، قاعدة العدالة إلى واجبات الإحسان والمحبة المسيحية تلك التي يأمر بها الإنجيل والعقل وكذلك الطبيعة التي شكلت الجماعة، ويعمم هذا التسامح المتبادل على الكنائس أيضا بوصفها أشخاصا اعتباريين فلا يجوز أن تعاقب كنيسة أخرى بحرمانها من الخيرات المادية لأن ضلال إحداها لن يؤثر في الآخرين، فليس لواحدة حق العقاب والحساب حتى ولو كان الحاكم المدني يتبع إحداها فهو لا يعطيها ميزة إضافية لتفعل ما يحلوا لها اتجاه الأخرى.

كما أن الكنيسة لا تعطي الدولة حقا جديدا كذلك الدولة لا تعطي الكنيسة حقا جديدا، فقد حدد لوك وجود كل واحدة منهما بحدود وقوانين وصلاحيات وسلطات محددة لا يجوز أن تتجاوزها. لذلك فإن وجود الحاكم المدني لا يعطيها أي سلطات إضافية، بل تبقى جماعة تطوعية تشكلت بإرادة أعضائها ولا يحق لها استخدام قوة السيف والنار في محاسبة أعضائها أو الكنائس الأخرى، لهذا «فإن السلام والعدالة والصداقة أمور ينبغي أن تراعيها الكنائس المختلفة بعضها مع بعض مثلما يراعيها الأفراد دون أي مطالبة بهيمنة الواحدة على الأخرى»[1] فلا يمكن لأي كنيسة أن تؤكد أنها الكنيسة الحقة كي تحاكم الكنائس الأخرى. وحتى لو اتضح ذلك فإنا الحسبان والعقاب ليس من صلاحيتها فهذا موكول إلى الله القاضي بين جميع البشر، وحده الذي يعاقب الضالين.

إذ ليس للكنائس سلطة في الأمور الدنيوية، وحتى لو تدخل الحاكم المدني، وغلّب الكنيسة على أخرى، سواء كان الحاكم مسيحيا أم غير مسيحي، وهنا يقرر لوك بعد أن يقوم مثالا حول صراع كنيسة اللوامة*، وكنيسة غير اللوامة في القسطنطينية في تركيا، فيقول: «إن غير المؤمن بالمسيحية ليس له سلطة لمعاقبة مسيحيين بسبب أمور تتعلق بدينهم فلا يستطيع بالأحرى أن يمنح مثل هذه السلطة لأية جماعة من المسيحيين ولا أن يعطيهم حقا هو نفسه لا يملكه»[2].

ويعمم لوك ذلك بالتأكيد أن سلطة الحاكم لا يمكن أن تمنح لأية كنيسة أية سلطة أبدا. مع ملاحظته «إن من يندفع في حماسته لمساندة الحق ومقاومة الباطل نادرا ما يفعلون ذلك إلاّ حين يكون الحاكم المدني في صفهم»[3].

---

[1] – جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق ، ص79.

* اللوامة وغير اللوامة: اللوامة هم أتباع يعقوب أرمنيوس الذي خفف من تشدد كالفن كما أكّد أتباعه على حاجة الإنسان للطف الإلهي وأن الكفارة فرض على الجميع وقد عارض ذلك فرنسيسكوس جو مارس، وسمى أتباعه باسم غير اللوامة وأكدوا تمسكهم الدقيق بمذهب كالفن وحرت بين الفريقين مشاحنات شديدة أدت لتدخل السلطات المدنية.

[2] – نفسه، ص 81.

[3] – نفسه، ص 81.

وهنا تكون المحبة والإحسان والسلام المسيحي.. هباءً منثورا، فتدخل الحاكم المدني يؤدي إلى الصراع والعنف بين الكنائس ويؤدي بالتالي إلى انتهاء التسامح بينها. لذلك فإن الصبر والثبات في وجه الخلافات والهرطقة والوثنية واللجوء إلى العقل والحجة والإقناع والإحسان والرحمة الإنسانية هي التي تحل الأمور بدلا من اللجوء إلى الحديد والنار.

بعد هذا الجدال يصل لوك إلى النتيجة التي قررها وهي «أنه لا الأفراد والكنائس ولا الدول لديها أي مبرر للاعتداء على الحقوق المدنية وسلب الآخرين أموالهم الدنيوية بدعوى الدين»[1]و بخلاف ذلك فإن المنازعات والحروب والقتل والنهب والبغضاء ستسود العلاقات، وأن لا الأمن، ولا السلام ولا الصداقة ستحل في المجتمع.

في الحالة الثالثة يتساءل لوك ماذا يتطلب واجب التسامح من رجال الدين أساقفة أم قسيسين أم كهنة أم بأي لقب آخر اتخذوه؟ يبين لوك أنه يجب أولا: أن تكون سلطة هؤلاء محصورة داخل حدود الكنيسة ولا يجوز أن تمتد إلى الشؤون المدنية، ويصف من يخلط بين هاتين السلطتين كمن يخلط بين السماء والأرض، إذ لا يحق لأحد مهما كانت وظيفته الدينية أن يحرم آخر من حياته أو حريته أو خيراته المدنية بسبب الدين لأن ذلك أساسا ليس من حق الكنيسة ولا يجوز أن تكون من حق أحد من أعضاءها.

ثانيا: إن من واجبات رجال الدين أن يعلموا الدين وينبهوا إلى الواجبات الدينية والإرادة الخيرة ويدعوا إلى المحبة والوداعة والتسامح في علاقة الإنسان بالإنسان، وهذا إن حصل فإنه سيؤدي إلى نتائج تظهر «في الكنيسة والدولة على السواء إذا ما ارتفعت من فوق المنابر في كل مكان أصوات تدعوا إلى السلام والتسامح»[2] أما أولئك المكلفون بهذه المهمة ويقومون بغير ذلك فإنهم سيحاسبون ذات يوم أمام الله.

يحاول لوك أن يصل بآرائه إلى نهايتها حيث يتابع تعليله طالما أن الكتاب المقدس يعلمنا أن المسيحيين يجب أن يبتعدوا كثيرا عن العنف ضد أولئك الذين آذوهم أو اضطهدوهم وان يمتنعوا عن العنف اتجاه أولئك الذين لم يسببوا لهم أي أذى لكنهم يتعبدون بطريقة تختلف عن طريقتهم لقناعتهم أن هذه الطريقة تزودهم بأكبر أمل في النجاة الأبدية. أما أولئك الذين يدبرون حياتهم الدنيوية فمن حق كل شخص أن يعيش كما يعتقد أنه مناسب له،

[1]- جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق ، ص 82.

[2]- نفسه، ص 84.

والملاحظ أن الناس يتركونه وشأنه فلا يتدخلون في كيفية إنفاق أمواله أو إدارة أعماله أو رعاية أسرته أو زراعة أرضه. ولكن عندما يتعلق الأمر بالكنيسة فأنهم يضيقون ويتهمون ويعاقبون كل من يخالف كنيستهم. فهل ما يفعلون صحيح؟

هنا يؤكد لوك أنه من واجب رجال الدين أن يحاربوا الأخطاء والمعتقدات المعارضة لمعتقداتهم ولكن وسيلتهم يجب أن تكون الإقناع والحوار العقلي المدعم بالحجة والبرهان وليس المساس بالأشخاص مهما كان حجم هذا المساس. كما لا يحق لهم أن يستنجدوا بالسلطة المدنية في محاسبة المخالفين لهم لأن ذلك يكشف بالتأكيد عن أطماعهم بالسلطة والسيطرة أكثر من دفاعهم عن دينهم. فكيف يمكن أن نقتنع أن شخصا يريد أن يسعى إلى نجاة أرواح إخوانه وهو يتوسل ذلك بالحديد والنار.

2-واجبات الحاكم نحو التسامح:

ينطلق لوك في حديثه حول واجبات الحاكم فيما يتعلق بالتسامح من أنها على قدر كبير من الأهمية، لذلك يؤكد أفكاره السابقة على أنها ركيزة لا يجوز تجاهلها، وهي أن الاهتمام بخلاص النفوس ليس من اختصاص الحاكم بل تخص كل فرد من الأفراد ولا يمكن أن تترك لتصبح شأنا يخص الحاكم المدني والقوانين أو تحت تأثير القوة ، فكما أن الحاكم يستطيع أن يجبر المواطن على العناية بصحته أو عدم إنفاق أمواله، كذلك لا يستطيع أن يفرض العبادة أو الطريق لخلاص الروح.

إن القوانين تعمل على تأمين أموال الأفراد وصحتهم من الاعتداء، أو الاختلاس، ولا تستطيع أن تدفعهم إلى تصرف ضد قناعاتهم، «أو لا يمكن إرغام أحد على أن يكون صحيح الجسم، ولا يمكن أن يصير ثريا، على الرغم من ذاته، إن الله لن ينجي الناس ضد إرادتهم»[1] .وإذا أراد الحاكم أن يلزم رعاياه للمحافظة على أجسامهم وصحتها أو أن يعيشوا في وفرة ونعيم، فهل له الحق أن يصدر قوانين تلزمهم باستشارة أطباء روما أو تناول طعام مطهو في الفاتيكان ليدل على ما كان يحدث في عصره من محاولة ربط الأمور ليس الدينية فقط بل الاقتصادية أيضا بالكنيسة الكاثوليكية. حيث كان الطب والطهو والتجارة وغيرها مشهورة في إيطاليا.

[1] – جون لوك، رسالة في التسامح ،المصدر السابق ، ص 68.

ولكن لوك يجيب عن هذه الأسئلة بقوله: «ثمّ ألف وسيلة لاكتساب المال، أما اكتساب النجاة فله وسيلة واحدة»[1]. فإذا كنت أسير إلى أورشليم فلماذا أُضرب بسبب حذائي أو شعري أو طعامي أو تجنبي لبعض الأماكن أو سيري خلف بعض الأشخاص. هنا لوك يتحدث بوضوح عن ذلك الذي يسير إلى خلاصه ومع ذلك يضطهد لأسباب كثيرة بعيدة أساسا عن الهدف الذي يسير إليه. ولكنه يصل ليشخص الواقع مؤكدا أن ما يغذي الاضطهاد

الديني بين الكنائس إنما هي هذه الأمور التافهة التي «يمكن أن تراعى أو لا تراعى دون أي ضرر يلحق بالدين ونجاة النفوس»[2]

أما أولئك المتشددون الذين يؤكدون أن هذه الجزيئات التافهة تؤدي إلى اتجاهات مختلفة، فإن لوك يستنتج إذاً «إن واحدا منها فقط هو الطريق الحق للنجاة، لكن من بين الألف طريق التي يسلكها الناس في أسفارهم، ولا يزال من المشكوك فيه أيها هو الطريق القويم»[3]. هنا يدخل لوك فكرتين الأولى أن كل الطرق تؤدي إلى الجحيم إلا واحده تؤدي إلى الجنة، ولكن ما هذا الطريق؟ وهنا يدخل لوك فكرة الشك بحيث يعتقد كل واحد من هذا الجميع أنه هو في حين أن ألا أحد يصل إلى اليقين في ذلك. عندها يقرر لوك أنه طالما أننا لا نستطيع التيقن أي هذه الطرق هو الطريق الصحيح. إذاً لابد من التسامح بعضها مع بعض .

كذلك فإن «رعاية الدولة، أو الحق في فرض قوانين لا يكشف للحاكم عن الطريق المؤدي إلى الجنة خيرا مما يستطيع الشخص العادي أن يكشفه لنفسه بالدراسة والبحث»[4]. صحيح أن الأمراء يولدون أكثر قوة، وأن فن الحكم يعلمهم أشياء كثيرة، إلا أن كل ذلك لا يقرر ولا يصل إلى معرفة الدين الحق، ولو كانوا يستطيعون الوصول إليه، فلماذا نشاهد الاختلاف بالأديان والمذاهب باختلاف الحكام والأمراء؟ ويتابع لوك افتراضه مبينا أنه حتى لو كان الأمير يعرف الطريق المؤدي إلى الخلاص أكثر من أتباعه، فهل يحق له أن يفرض ذلك عليهم؟ ويجيب أن الأمير يمكن أن يفرضه المهنة والكثير من الأمور الدنيوية التي إذا تبعتها وأخفقت يستطيع أن يعوّض عليّ، أما تلك التي تتعلق بخلاص روحي فكيف له أن يعوض عن خسارتي لملكوت السماء؟

---

[1]- نفسه، ص 86.

[2]- جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق ص 87.

[3]- نفسه، ص 87.

[4]- نفسه، ص 87.

وحتى عندما يأمر الحاكم من خلال الكنيسة التي يتبع لها و تملي تعاليمها عليه، أي أن الحاكم يدين للكنيسة و يطلب من الآخرين الطاعة، فهل يبرر له ذلك توجيه الآخرين إلى كنيسة محددة، و يجيب لوك أن الواقع يبين أن الكنيسة كثيرا ما تتبع للحاكم وأن الحاكم يفرض عليها سياسته و يسخرها لمصالحه. وحتى عندما توجه الكنيسة الحاكم فإنما تفعل ذلك لتأكيد سلطتها و سيطرتها من خلال سيف الحاكم، أما هو بعينه فلا يعرف أساسا طريق

السماء أكثر مني، و لذلك لا يجوز أن أسير خلفه، فمن المؤكد أنه أقل اهتماما بنجاتي مني أنا، وهنا يعيد لوك الخلاص إلى الفرد ذاته ولا يمكن أن يكون بيد أحد آخر حتى لو كان الحاكم، حيث يقول: «حتى لو كان الحاكم سديدا في أمور الدين، وكان السبيل الذي يدعوا إليه انجيليا حقا، فإنه لن يجلب لي النجاة إن لم أكن مؤمنا به تماما في أعماق نفسي»[1].أستطيع أن أكسب المال من عمل لا أحبه و أن أتماثل للشفاء من دواء لا أتقين أنه العلاج الصحيح، لكني لن أنجو بنفسي إذا اتبعت عبادة أكرهت عليها ولا أقتنع بداخلي أنها طريق خلاصي،« و لا فائدة لغير المؤمن في أن يتخذ مظهرا خارجيا للأخلاق، إنه في حاجة إلى إيمان و إخلاص باطن من أجل أن يرضي الله»[2].إذا لا مبرر أن يرغم الحاكم رعاياه على اعتناق دينه، فهم إذا كانوا يؤمنون سيلتحقون من تلقاء أنفسهم، أما غير ذلك فإنهم سيهلكون.

ما الحل؟ يقول لوك «**لا بد من تركه لنفسه ولضميره.....إن الطريق الذي أسير فيه ضد ضميري لا يمكن أبدا أن يقودني إلى منازل السعداء** »[3]

يقرر لوك أن الخلاص والطريق إليه مرتبط بالفرد وقناعته العقلية و ضميره الذي يقبل هذا الإيمان و لا يجوز لأحد التدخل في ذلك. ولكن عندما يجتمع الأفراد في كنيسة إنما يقرون أن الله ينبغي أن يعبد علانية، وأن يتبادل أفرادها القيم فيتعلم بعضهم البعض التهذيب وطهارة العقيدة و قداسة الأخلاق ولياقة الشعائر، وهذا لا يمكن أن يتحقق بوجود الفرد منعزلا عن الجماعة، وهنا ينبغي على الحاكم أن يتسامح مع أيه مجموعة تعلن هذا السلوك و

[1] – جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق ، ص 91.

[2] – نفسه، ص 92.

[3] – نفسه، ص 91-92.

هذه العبادة طالما أنها مقبولة من الله، طبقا للوك فإن هذه الكنائس لديها الحق القانوني بالوجود مثل أي كنائس قومية ووطنية أخرى « فلا يوجد أي اختلاف بين كنيسة الملك وبين غيرها»[1].

يدرس لوك العبادة الخارجية و العقيدة لكي يوضح السبب الكلي للتسامح وهو يميز بينهما. ففي العبادات وأشكالها يجادل حول مسألتين أساسيتين:

أنه ليس للحاكم المدني أن يفرض أية شعائر أو مراسم، لأن العابدين يجب عليهم أن يؤمنوا بأن عبادتهم مقبولة عند الله، فهم جماعة حرة ويؤمنون بأن عبادة الله يجب أن تكون بالطريقة التي يقبلها الله، وبغير ذلك تكون عبادة مرفوضة من قبل الله.

إذن كيف يمكن أن تعطي الفرد حرية دينية بهدف إرضاء الله و بالمقابل تأمره أن يعتمد طريقة لتقديم ذلك، إن هذا حتى لو تناقض مع سلطة الحاكم في الأمور المستوية* يبقى أمرا لابد منه، لأن سلطة الحاكم في الأمور المستوية ليست سلطة مطلقة بل هي خاضعة لجملة شروط يحددها لوك ضمن الاعتبارات التالية:

1- فقط حين يكون فرضها هو من أجل الصالح العام.

2- وهي لا تعود مستوية إذا أدرجت في العبادات.

3- ولا يمكن جعلها جزءا من العبادات بقرار من الإنسان و أحوال الدين هي وحدها المستوية.

إن المصلحة العامة هي معيار التشريع فما هو غير مفيد للمجتمع لا يمكن أن يشرع بقانون من الحاكم حتى وإن كان هناك ضرورة صحية يراها الحاكم في أن يغتسل الأطفال جميعا للوقاية من مرض يحتمل أن يصابوا به.

[1] - نفسه،93.

* - الامور المستوية: هي التي ليست حسنة ولا قبيحة، و في اللاهوت المسيحي تطلق على الأفعال التي لم يأمر بها الله، و لم يحرّمها، و في العبادات تطلق على الأعمال الظاهرة التي ليست ممارستها ضرورية للخلاص، مثال: المحبة والعفة والعدالة أمور ضرورية للخلاص، أما أن تآكل أو تلبس هذا أو ذاك فلا شأن له بالخلاص، ولوك في رسالة عن الحكم المدني (1660) يقرر أن كل الأشياء غير داخلة ضمن قانون الطبيعة الذي هو إرادة الله هي أمور مستوية تماما، كذلك قرر أن الحاكم المدني له الحق أن يشرع في الأمور المستوية في العبادات الدينية إذا تعلق الأمر بالنظام العام والأمن، ولهذا ينبغي أن يترك للعابدين أن يتصرفوا في هذه الأمور وفقا لما يرونه هم. أما في مقدمة كتاب الصلاة للكنيسة الانجليزية نجد أن الأشكال الخاصة للعبادة والشعائر و الاحتفالات هي أمور بطبعها مستوية عند الكنيسة وقابلة للتغيير.

الأمور المستوية لا يمكن أن تصبح جزءا من عبادة إلهية بقرار إنساني، فهي إن لم تكن قادرة على أن تستجلب رضا الله بقوتها في نفسها، فإن قوة الإنسان لن تجعلها تصل إلى ذلك كما أنها في شؤون الحياة العادية تخضع للتشريع وقرارات وسلطة الإنسان. أما في العبادة الإلهية فإن الأمور المستوية لا تخضع للقوانين ولا للتشريع ولا هي مما أمر به الله لأنه في حال خضعت للتشريع فإن أمور الدين بمجملها ستخضع لهذا التشريع، وعندها ستدخل الكثير من البدع و الخرافات لأن القسم الأكبر من العبادة يقوم على أمور هي بطبيعتها مستوية « إن الأمور المستوية مهما تكن تحت

سلطة الحاكم المدني فإنها لا يمكن لهذا السبب أن تندرج ضمن الشعائر المقدسة وتفرض على الجماعات الدينية لأنها في العبادة المقدسة تتوقف فورا عن أن تكون مستوية»[1].

ولكن يبقى السؤال المشروع وهو إذا لم تكن سلطة الإنسان ممكنة في أمور عبادة الله فكيف خولت الكنيسة نفسها سلطة تنظيم وقت العبادة ومكانها؟ و يجيب لوك من خلال التمييز بين ماهو جزء من العبادة نفسها، وهو يعتقد أن

الله نفسه أمر به وبين ما هو ظرفُ و التي تمثل بطبيعتها حالة مستوية، كوقت العبادة ومكانها. وهذه الأمور لم تحدد الإرادة الإلهية شيئا حولها، إن زمان العبادة ومكانها عند اليهود يعتبر جزءا من العبادة، أما عند المسيحيين فيعتبر ظرفا للعبادة « أما بالنسبة لمن يعتقد أن يوم الرب- الأحد عند المسيحيين- قد خصص لعبادته فإن مسألة الزمان ليست ظرفا بل جزء من عبادة الله ولا يمكن أن يبدل أو أن يهمل»[2].

أما المسألة الثانية التي يجادل فيها لوك حول مسألة العبادة و أشكالها فهي أن الحاكم المدني ليس له أن يمنع من استعمال أية شعائر ومراسم مقررة بما في ذلك أيضا الوثنية لأنه لو فعل ذلك لقضى على الكنيسة نفسها، لأن الغرض من الكنيسة هو عبادة الله بحرية كما تعتقد هي وترضى. و لكن هل للقاضي الحاكم أن يتسامح مع التضحية بطفل إن كانت طقوس أية كنيسة تسمح بذلك؟ هل يترك القاضي الحاكم تحت اسم الشعائر أو الطقوس

[1]- جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق، ص 97.

[2] - نفسه ، ص 98 .

الدينية أحدهم يضحي برضيع كقربان؟ لوك يقول إن أمرا كهذا ليس قانونيا على الإطلاق طالما أنه غير مقبول كسلوك في المسار العادي الطبيعي للحياة و بالمثل فإن من غير القانوني في الاجتماعات أو اللقاءات الدينية أن يسمح بطقوس كهذه أن نسمح بذبح عجل في مترل كقربان فإن الأمر يغدو شرعيا وقانونيا طالما أن الفعل لا يترك أثرا ضارا في الآخرين الذين يعيشون ضمن المجتمع نفسه. لكن إن حصل أن مرضا أصاب القطيع فقلل العدد إلى حد خطير. في مثل هذه الحالة يصبح من المسموح به للحاكم أن يمنع ذبح العجول حتى ولو كشعيرة أو طقس ديني لأن في ذلك خيرا للدولة، وهذا الأمر عندئذ يستند إلى القانون و ليس إلى الطقوس و الشعائر الدينية لأنه أصبح أمرا يرتبط بالاعتبارات الاقتصادية والسياسية و ليست الاعتبارات الدينية.

هناك فارق بين الكنيسة والدولة « فما هو مشروع في الدولة لا يملك الحاكم أن يحرمه في الكنيسة، وما هو مسموح به لسائر الرعية لاستعماله لأغراض مقدسة و دينية»[1].

إن ماهو ضار للمجتمع وممنوع بقوانين وضعت من الحاكم المدني لا يجوز أن يسمح بها للاستعمال الديني في الكنيسة، ولا تستحق التسامح معها. ولكن لوك يحذر الحكام « بأن يحتاطوا فلا يسيئوا استعمال دعوى الصالح العام ابتغاء تضييق حرية أية كنيسة»[2]، ولكن ماذا لو كانت كنيسة ما ذات نزعة وثنية أيتسامح معها الحاكم أيضا؟.

لوك يبين أن السلطة المدنية هي هي في كل مكان و لا يحق لها أن تتدخل في الشؤون الدينية سواء كانت الكنيسة أصولية أو وثنية لأنه إن حصل ذلك و تدخل الحاكم بالقوة والقهر في شؤون الكنيسة فلا يمكن وضع حد لذلك بل يستعمل الحاكم على تسيير هذه الكنيسة تبعا لقواعد يضعها هو قد يؤدي ذلك إلى تدمير هذه الكنيسة.

فعل القوة المرتبط بالحاكم المدني يمكن أن يطبق في أي مكان، طبقا للحاكم المدني الموجود فيه، هذا يعني أن كل الكنائس معرضة لمعاناة متشابهة بأيدي واحد من الحكام أو آخر، وهذا يعتمد على أي كنيسة ينتمي إليها الحاكم و يمضي لوك أبعد من ذلك ليدافع عن مجرد التسامح المتبادل بين الكنائس التي تقود الطوائف المسيحية و

[1] – جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق ، ص 99.

[2] – نفسه ، ص 99.

يصر على شمولية التسامح الديني عندما يستنتج أن السلطات المدنية التي يمتلكها الحكام هي نفسها في كل مكان وأن دين الأمير أو الحاكم هو الدين الأصولي و إذا كانت السلطة أو القوة يجب أن تقمع الدين و المعتقدات الدينية فسوف تقود إلى أن يقمعوا تشكيلية واسعة كبيرة متنوعة من الأديان في كل أنحاء العالم بما فيها الأديان الصحيحة أو الأديان القويمة.

وبعد أن يحكي لنا لوك قصة دخول المسيحية إلى أمريكا وتقربها من السكان الأصليين الهنود، وبعد أن تمكنوا، نكثوا بعهودهم وانقضوا عليهم بحجة الوثنية، يؤكد لنا أنه« لا يجوز تجريد الوثنيين في أمريكا من أملا كهم مثلما لا يجوز أن يجرد المسيحيون في دولة أوروبية من أملاكهم إذا كانوا على خلاف مع كنيستهم الوطنية أيا كان ذلك الخلاف، كما لا يجوز انتهاك الحقوق المدنية أو تبديلها بسبب الدين في أي مكان»[1]. هنا يجادل لوك لمصلحة التسامح الديني ليس

فقط من أجل القادة الموجودين في وطنه الأم و ليس من أجل أولئك الذين اختاروا ديانتهم أو كنائسهم بأنفسهم بل أيضا لمصلحة التسامح بمقياس كوني شامل، و إذا قلت إن الوثنية خطيئة يجب عدم التسامح معها،أقول إن الوثنية خطيئة يجب تجنبها. وهذا هو الصحيح. ومن ثم فإن معاقبتها ليست من اختصاص الحاكم، لأننا لو سمحنا بذلك مالذي يمنع أميرا وثنيا أو مسلما أن يعاقب أولئك الذين يمارسون طقوس الديانة المسيحية طالما أن هؤلاء من وجهة نظرهم ليسوا إلا آثمين علما أن هذا الأمر يجب أن ينظر إليه على أنه إثم ضد الله نفسه.

أما بحسب شريعة موسى فيقول لوك إن هذا القانون طبق في إسرائيل القديمة و لم يُسن ليطبق في الأمم الحديثة فالمجتمع اليهودي كان ثيوقراطية دينية مطلقة بدون التمييز بين الكنيسة والدولة لأن الله نفسه كان يُعد هو المشرع، لوك يذكرنا أن المسيح نفسه لم يكن أصلا وسيطا في الشؤون الدنيوية في الحكومات فهو «لم يؤسس دولة و لم يضع نظاما

[1] – نفسه، ص 101.

جديدا للحكم يكون خاصا بأمته، و لم يسلّح أي حاكم بسيف يرغم به الناس على اعتناق الدين أو العبادة التي فرضها على شعبه و لم يمنع الناس من ممارسة أي دين آخر»[1].

كما أن اليهود بالرغم من انتصاراتهم على الشعوب المجاورة لهم فإنهم « لم يجبروا أحدا منهم بالقوة القاهرة والعقوبات على اعتناق دين موسى وعبادة الله الحق»[2].

أما حول العقائد فيوضع لوك أن عقائد الكنائس بعضها عملي وبعضها نظري. أما العملي فهو يؤثر في الإرادة والسلوك، وأما النظري فيرتبط بالأمور الحدسية والنفسية و ينتهي و يصب في الفهم والاستيعاب و يؤثر في الإدراك.

العقائد النظرية لا يجوز أن تفرض على المؤمن أمر من أحد، فمثلا الشخص بحد ذاته لا يمكن أن يؤمن بشيء استجابة لأمر من أحد، كما لا يخضع لإيمان إن كان في الحقيقة غير مقتنع به و أنه يقوده إلى الخلاص.كذلك لا يجوز للحاكم أن يمنع الوعظ أو الإرشاد الديني وكل ما له علاقة بالعقائد النظرية في أية كنيسة لأن هذه الآراء النظرية أساسا ليس لها علاقة بالحقوق المدنية للمواطنين الذين يعيشون خارج الكنيسة. فهي أمور داخلية ترتبط بجسد الكنيسة فحسب.فالكاثوليكي الذي يرى في تناول الخبز جسد المسيح لن يؤثر إيمانه هذا على جاره، و اليهودي الذي لا يؤمن بالعهد الجديد فإنه لا يسيء إلى الحقوق المدنية سواء له أو لغيره.ولا يجوز أن يعاقب الوثني لرفضه العهد القديم والجديد

لأنه في النهاية لكل مواطن حقوقا مدنية ليس لها علاقة أساسا بالأمور الدينية. «إن القوانين لا شأن لها بصدق الآراء، وإنما يعنيها أمن وسلامة الدولة وخيرات كل واحد من الناس»[3].

ويشير لوك داعما رأيه في العقائد النظرية بعدم جواز تدخل الحاكم فيها ولا القانون أو الكنيسة منطلقا من أن الحق لا يحتاج إلى أحد.فالحق هو الحق نور ساطع بذاته ولذاته.

[1] – جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق، ص 103.

[2] – نفسه ، ص 105.

[3] – جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق ، ص 106.

أما العقائد النظرية التي ترتبط بالإرادة واستقامة السلوك فهي تتعلق بالحياة المدنية التي تنعكس على الفرد والمجتمع. لذلك فإن السلوك الأخلاقي يتعلق بالضمير الفردي والقوانين المدنية على السواء، وبذلك فهي تخضع لسلطتين هما سلطة الحاكم وسلطة الفرد الذاتية أو الضمير.

هنا تكمن مشكلة في طبيعة العلاقة بينهما، لذلك قد يحدث صراع ولا يمكن حله إلا بالرجوع إلى تلك المبادئ التي قررها لوك سابقا حول حدود سلطة الحاكم وطبيعة الضمير، فنجاة الروح وخلودها مرهون بفعل ماهو ضروري في الحياة ليحصل رضا الله و ما أمر به، وهذا يتطلب كما يقول لوك:

1- أن يقوم الإنسان بعمل كل ما يرضي الله بجد واجتهاد.

2- نجاة كل فرد يعود إليه هو وحده ومن ثم أن يقوم بعبادة خاطئة أو يبتعد عن عبادة صحيحة فهذا لا يضر بسعادة الآخرين. ولكل فرد أن يقوم بالوعظ والنصح ولكن«يجب الامتناع عن استعمال القوة والإكراه ولا يجوز عمل شيء ابتغاء السيطرة»[1].

حياة الإنسان تحتاج إلى متطلبات لابد من بذل جهد للحصول عليها. ولكن البعض يفضل لأن يصل إليها من خلال الكذب والاحتيال وسرقة جهد الآخرين، لذلك يتجمع الأفراد بعضهم مع بعض لحماية ممتلكاتهم و حريتهم وقوتهم البدنية صيغة التعاون المتبادل، أما نجاة الروح فهي عملية فردية ولا يمكن لأي إنسان أن يقدم مساعدة فيها لكن الناس المجتمعين لحماية أملاكهم قد يتعرضون للنهب من الداخل والخارج. وهنا لابد من السلاح والقوانين وهذه وظيفة الحاكم التي أوكلها له المجتمع «وهذه هي استعمالات وحدود السلطة التشريعية، التي هي السلطة العليا في أية

دولة، أعني: تأمين الأمن والسلام والأملاك الخاصة التي للأفراد ولكل الشعب و مصالحة العامة، بحيث يتهيأ لهم جميعا أن يزدهروا وينموا في سلام ورخاء، وأن يكونوا قدر المستطاع في أمان على قوتهم ضد الغزو الأجنبي»[2].

لذلك على الإنسان أن يفعل أولا ما يرضي الله وثانيا الطاعة للقوانين، ولكن إذا أخل الحاكم بعمله وأمر بما يخالف قناعات الأفراد فعليهم عدم الطاعة والالتزام بضمائرهم وتحمل العقوبة القانونية لأنه لا يجوز التسامح فيما يتعلق بالمصلحة العامة.

[1] – نفسه، ص 109.

[2] – جون لوك، رسالة في التسامح، اللمصدر السابق ، ص 109.

أما إذا أمر الحاكم بأمر خارج سلطته كحاكم كأن يسن قانونا يجبر المواطنين على نبذ دين معين فإن المواطنين ليسوا ملزمين بإتباع مثل هذا القانون، لأن المجتمع السياسي قد وجد لحماية حقوق الناس وملكياتهم وكل ما يتعلق في الحياة الدنيا وليس لأي أمر يتعلق بالروح، وإذا حدث صراع بين الحاكم والشعب فإن لوك فيقول"إن الله فقط هو الذي يفصل بينهم «لأن لا حكم على الأرض بين المشرع والشعب»[1]".

رعايا هذا الحاكم قد لا يمتلكون قوة أو سلطة تمكنهم من مقاومته لكنهم في الحقيقة قد يجدون الراحة والسكينة عندما يرون أن أفعال الحاكم سوف تخضع للمحاسبة والحكم عليها يوما من قبل الله، وحتى ذلك الحين يؤكد لوك أن على الإنسان أن يهتم بروحه ويحافظ على السلام ويقول«**إن لدى الناس طريقين لإنهاء منازعاتهم: طريق العدالة وطريق القوة، بيد أن من طبيعة الأشياء أن أحدهما يبدأ دائما حين ينتهي الآخر**»[2].

ولكن بكونه يمتلك القوة قد يتابع فرض إرادته و قوانينه، هنا لوك يبين لنا بعض الأمور التي يجب على الحاكم أن لا يتسامح بها بل يفرض قوانينه وبقوة، وهي:

1- لا يجوز للحاكم أن يتسامح مع عقائد تتنافى مع المجتمع الإنساني و مع الأخلاق الحسنة الضرورية للحفاظ على المجتمع المدني، وهذه عقائد مدانة من الإنسانية كلها.

2- لا يجوز للحاكم التسامح مع الكنائس التي تطالب بمطالب محرّمة مثل أولئك الذين يقولون «إنه لا ينبغي الحفاظ على العهد مع الهراطقة»[3]. أو إنه يمكن خلع الملك أو عزله بقرار من الكنيسة، إن مثل هؤلاء لا بد أن يجعلوا السلطة

المدنية تحذرهم و تستنفر ضدهم، لذلك يقول لوك إنه يجب أن لا يتسامح معهم فهم إنما يفعلون ذلك بغية النيل من قوانين الدولة وحرية المواطنين وخيراتهم.

[1] - نفسه ، ص 111.

[2] - نفسه، ص 111.

[3] - نفسه ، ص 112.

3- كما لا يجوز التسامح مع كنيسة أعضاؤها يدينون بالولاء لأمير أجنبي، و يسوق لوك مثال المسلمين الذين يعيشون تحت ظل دولة مسيحية و يدينون بالولاء لحاكم القسطنطينية الذي يأتمر بدوره بأمر السلطان العثماني. ولكن الذين ناقشوا أفكار لوك حول هذا الأمر متفقون أنه يعني بذلك أيضا الكاثوليك.

في الحقيقة إن لوك يشير إلى القادة الدينيين المسيطرين على كل مصائر أتباعهم الذين يستخدمون القوة و السلطة بصفتهم قادة دينين لإصدار مراسيم وقوانين تتعلق بالمسائل الدينية. مثل هذا الأمر يشبه السماح لمشرعين و تشريعات أجنبية أن تأخذ طريقها للتأسيس و للظهور في موطن سلطة الحاكم، ومن ثم المثال هنا انكلترا وهذا مجددا يؤدي إلى ظهور تهديد للسلم و الأمن و الاستقرار للدولة .

4- لا يجوز للحاكم المدني أن يتسامح مع الملحدين، لأنه لا معنى للإيمان و الوعود عند من لا يؤمنون بالله .

و لا يحق لهؤلاء أن يطالبوا بالتسامح لان التسامح أساسا مبني على وجود دين و أشخاص يعبدون الله «أما أية آراء عملية أخرى لا تهدف إلى السيطرة على الآخرين أو إلى الحضانة المدنية فليس ثمة مبرر لكي لا يتسامح مع الكنائس التي تقول بها»[1].

أما الفرق المخالفة حسب لوك فلا تعدّ مصادر للفتنة ، فإنهم لو لم يضطهدوا لكانوا مسالمين لا يؤذون أحد ومن ثم فإن عصيانهم بسبب غياب الحرية، وعندما تقوم الكنائس بممارسة مبدأ التسامح مع الآخرين بوصفه أساسا للحرية الدينية عندها كل تلك الصراعات و المشكلات تختفي، فزوال الأسباب للاضطرابات يؤدي إلى زوال النتائج و تصبح تلك الفرق المخالفة شأنها شأن أي جماعة تعيش ضمن هذا المجتمع .

من الواضح أن لوك يميز بين الملحدين أو اللامؤمنين و بين الفرق المخالفة، فإذا كانت الأولى لا تستحق التسامح فإن الثانية يمكن التسامح معها، عندما يصبح التسامح مبدءا عاما لكل الكنائس حيث ينتفي كونها مخالفة و يصبح وجودها بما هي عليه مشروعان لأنه يتطابق مع قناعات أفرادها و حريتهم في اختيار الطريق المؤدي إلى خلاصهم.

[1] – جون لوك، رسالة في التسامح،المصدر السابق، ص 114.

و حول من يقول إن الاجتماعات و التجمعات خطر على الدولة و تهديد للسلام، يبين لوك أن هناك تجمعات في كل مكان في السوق و المحاكم و النقابات و البيوت، وهي إن كانت تجمعات مدنية فإنها لا تختلف عن التجمعات الدينية عندما يتمتع جميع المواطنين بنفس الحقوق المدنية، عندها لن يكونوا مصدرا للفتنة و يصبح اجتماعهم أمرا

مباحا، يقول لوك « إذا فكر الناس في مشروع الفتنة، فليس الدين هو الذي يوحي بذلك إلى المجتمعين، بل البؤس حين يتعلق الأمر بالمقهورين»[1].

إن الدولة العادلة المعتدلة تعيش في سلام و أمان، و لتأكد ذلك يجادل لوك بضرب مثال بعيد عن الدين و يفترض أنه لو مارسنا عدم التسامح على كل من يتصف بشعر أسود و عيون رمادية و حرمناهم من أن يعيشوا كالآخرين سنكتشف أنهم أصبحوا مصدر قلق للحاكم لأنهم أصبحوا مجموعة ووحّدهم الظلم والقهر، لذلك يؤكد لوك أن هناك ما هو أبعد من التسامح مع المجموعات الدينية، وهو أنه يجب على الحكام السماح لكل المجموعات الدينية أن تستمتع بشروط حياة فيها مساواة و عدالة وأن يتعامل بشروط متماثلة مع رعيته و يبّين أن نفس المعروف الذي يمكن أن يسديه الأمير أو الحاكم هو نفس الفائدة التي يستثمرها عندما يطبق القانون بالطريقة الصحيحة يقول « أزِل التمييز القانوني الظالم ضدهم، غيّر القوانين، ألغ العقوبات المقررة عليهم، هنالك يصبح كل شي سليما آمنا»[2].

وبعد ذلك يحدد لوك كنتيجة لجداله السابق بقوله « إن ما نطالب به هو الحقوق الممنوحة لسائر المواطنين، أمِنَ المسموح به عبادة الله على طريقة روما ؟ إذن لتكن عبادة الله مسموحة بها على طريقة جنيف»، و هذا يعني أن يتمتع كل إنسان بالحقوق المكفولة و المضمونة للآخرين. هنا وبسبب أن لوك يفترض مسبقا الطبيعة الخلاصية للدين فإنه لا يجادل أن شرط المساواة في الحقوق هو الذي يقود ليس فقط التسامح الديني بل أيضا إنه يكفل الحفاظ على السلم و الأمن ضمن الدولة، وهذا بالنتيجة يؤدي إلى خلاص الأرواح الذي لا يمكن أن يتم إن كانت تخضع لظروف اللامساواة أو اللاتسامح.

[1]- جون لوك، رسالة في التسامح،المصدر السابق ، ص 116.

[2]- نفسه ، ص 118.

طبقا للوك فإن الحقوق المتساوية والتسامح الديني يعني أن كل تلك الصيغ والأنماط من العبادة ستكون مقبولة ومرضيا عنها على قدم المساواة ضمن المجتمع بمعنى أن كل شيء مسموح به في المجتمع العلماني ومكفول ومضمون

بالقانون المدني الذي يجب أن يكون مقبولا أيضا من قبل الكنيسة كذلك : « وليكن كل ما يسمح به القانون في الحياة العادية مسموحا به لكل كنيسة في عبادة الله »[1].

الدين يجب أن يستخدم كتعليل وتبرير لنقل الإنسان بعيدا عن الملكيات الدنيوية باتجاه الطريقة التي يرغب أن يحيا فيها حياته ، الكنائس يجب أن تنظم نفسها بأي وسيلة تختارها لأن تعِظ الناس بكل ما يرغبون طوال الوقت الذي تكون فيه رغبات الكنيسة لا تسبب الأذى والضرر للسلم الأهلي ، إن الكنائس مطلوب منها أن تحاكم الناس بناء على حقائق فعلية على أنهم رعايا وأتباع يجب أن نساعدهم على الخلاص وليس على أنهم رعايا يجب أن يخضعوا للعقاب « إن المشاغبين والسفاحين ، والقتلة واللصوص ..... و من شاكلهم ، من أية كنيسة كانوا ، وطنية أو غير

وطنية ، يجب أن يعاقبوا ويقضى عليهم، أما أولئك الذين يدينون بعقيدة مسالمة وسلوكهم طاهر لا عيب فيه ،فينبغي أن يوضعوا على قدم المساواة مع إخوانهم المواطنين»[2].

ينظر لوك إلى حالة القلق وعدم الاستقرار المتفشية في مجتمعه و يرفض أن يعزوها إلى الدين لأنه يؤكد أن الدين المسيحي « يعارض الطمع ، و الطموح ، والخلاف ، والمنازعات و الشهوات الدنيوية ، دين هو أشد الأديان دعوة إلى التواضع والسلام ، لهذا يجب علينا أن نبحث عن سبب آخر لتلك الشرور المنسوبة إلى الدين»[3].

وهنا يبين لوك أنها ناجمة عن الاضطهاد و القمع لمختلف الزمر والمجموعات من الناس التي حكمنا سلفا عليها بأنها مخطئة في إيمانها وقدناها لأن تدافع بالقوة عن كل ما تملك وما جمعته بعملها وتعبها وعن دينها بحيث أصبح هذا الدفاع حقا طبيعيا .«إنه ليس اختلاف الآراء هو الذي لا يمكن تجنبه ، بل رفض التسامح مع أناس ذوي آراء

[1]- جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق ، ص 119.

[2] - نفسه، ص 120.

[3] - نفسه ، ص 122.

مخالفة – وهو تسامح يمكن منحه لهم – هو الذي أنتج معظم المنازعات والحروب التي نشبت في العالم المسيحي بسبب الدين»[1].

أما قادة الكنيسة ومن خلال « إثارة وتهييج الحاكم والشعب معا ضد الكنائس (أو المذاهب) المخالفة للكنيسة إن هؤلاء القادة يعظون – وذلك على خلاف قوانين الإنجيل و آداب المحبة والإحسان – قائلين إن من الواجب تجريد المنشقين والهراطقة من أموالهم والقضاء عليهم ، وهكذا يخلصون بين أمرين متمايزين كل التمييز :الكنيسة ،والدولة»[2].

وفي مقابل ذلك يدافع الناس عن ممتلكاتهم ودينهم ويقتنعون تماما بأنه من المشروع مواجهة القوة بالقوة. وطالما بقي مبدأ الاضطهاد بسبب الدين لابد أن تبقى الحروب والصراعات و يزداد ذلك لزيادة طمع الحكام وبحثهم عن زيادة قوتهم وسلطانهم . ولو التزم الحاكم حدوده والكنيسة حدودها لما أمكن أن يقع الخلاف بينهما .

ويحتم لوك جداله حول واجبات الحاكم بقوله « لعل الله القدير يجعل الناس في النهاية يبشرون بإنجيل السلام ويجعل الحكام المدنيين بمثابة آباء لبلادهم يوجهون كل نصائحهم وجهودهم لزيادة الرخاء المدني العام لأبنائهم .....

وأن يجعل رجال الكنيسة، الذين يعلنون أنفسهم أنهم خلفاء الرسل، والسائرون على طريق الرسل، ولا يتدخلون في السياسة، يكرسون أنفسهم بسلام وتواضع لرعاية نجاة النفوس »[3].

[1] – نفسه ، ص 123.

[2] – جون لوك، رسالة في التسامح، المصدر السابق ، ص 122.

[3]– نفسه ، ص 123.

المبحث الثاني : تجليات التسامح اللوكي و أبعاده في أوروبا وأمريكا

يعد جون لوك أحد أهم الفلاسفة الانجليز في القرن السابع عشر وواحدا من مؤسسي النظام الليبيرالي الديمقراطي الحديث إذ دافع عن حق الملكية والحرية الفردية فالمجتمع الليبرالي هو ذلك المجتمع الذي يحترم فيه كل شخص حرية الآخرين ولا يعتدي عليها والحرية في نظر لوك مسؤولية وقوانين الطبيعة تفرض علينا ذلك وهي قوانين عقلانية تنطبق على جميع البشر.

أسس لوك الليبرالية على الصعيد السياسي والاقتصادي وحتى الديني .وبذلك وضع اللبنة الأولى للنظام السياسي الذي تطور في أوروبا وأمريكا بعد الخروج من قيود الكنيسة لتكوين دول قومية أفرزت بعد الخلاص من الحروب الداخلية حروبا خارجية تجسدا في الاستعمار .

منذ أواخر القرن السابع عشر انتشرت أفكار لوك في أوروبا وأمريكا فقد أعجب فولتير بها إلى درجة أنه حاول ترجمتها ونقلها إلى فرنسا لكي تشيع فيها جو الحرية والتسامح والديمقراطية[1].

لقد ساعد عصر التنوير – بإدخاله العقل والحرية الفكرية في كل مجالات الحياة – على خلق حركة سياسية واجتماعية واقتصادية وأدبية دفعت بالليبرالية كنظام سياسي خطوة إلى الأمام حيث وصل رجال الاستنارة إلى مفهوم العقد الاجتماعي وإلى مفهوم القانون الوضعي وكذلك إلى إعلان حقوق الإنسان عند نشوب الثورة الفرنسية مما أسس أيضا لمجتمع ليبرالي إذ فتح آفاقا جديدة لتطور الحياة السياسية والاقتصادية سواء تجاه الداخل الأوروبي أم الخارج[2].

---

[1] – روجيه ووهاوس ، سيرة حياة وفكر جون لوك termar – ahlamontada.net/t516- topic .

[2] – عصر الاستنارة homebirzeit.edu/phil-cs/arabic/publicationsbook/light/html.

كما تحدث سينوزا عن أهمية التسامح كوسيلة للتعايش بسلام مع الآخرين الذين يحملون معتقدات وأفكار مخالفة لنا وتحدث روسو عن الدين المدني حيث أكد ربط السياسة بالأخلاق وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والسلام الاجتماعي .

ولكن هل بقي التسامح قادرا على ضبط حركة الواقع باتجاه هذا الاستقرار والسلام الاجتماعي ؟ مما لا شك فيه أن التسامح منذ لوك وحتى الوقت الحاضر لم يمارس دورا حقيقيا يتوافق مع مضمونه كمصطلح أخلاقي أو فلسفي أو سياسي بل عمل في كل مرحلة على إعلان ضرورة راهنة لحالة إنسانية لم تعد تحتمل الصراع لذلك نلاحظ أن الصراع

وخاصة اتجاه آخر كان ومازال عاملا محركا للعلاقات باتجاه سيطرة القوة وتحقيقها لمشاريعها سواء السياسية أم الاقتصادية.

ولا يخفى أن أحد الأسباب التي تقف وراء غياب التسامح في حياتنا المعاصرة هو أنه يتطلب ــ بدرجة أساسية ــ اعترافا بعدم اليقينية الأخلاقية واتخاذ موقف الشك نحو قيمنا ووجهات نظرنا. وكم هو صعب أن يقوم أحدنا بتطبيق مبدأ الشك على أخص معتقداته .والسماح للآخرين بتحديها إذ يمثل هذا العمل خطرا محدقا على الهوية الشخصية ومما لاشك فيه أنه عندما لا تخضع هوية للأخرى فإن الصراع سينشب وستتغلب الأقوى وعليه فمن ذا الذي يريد التسامح عندما تكون القوة العسكرية أو سلطة الدولة في متناول يده .

ولو نظرنا إلى القرن العشرين سنكتشف القوة بكل أشكالها فهي على صعيد القوة العسكرية حققت حربين عالميتين سواء داخل أوروبا أم خارجها بحيث وصلت أخيرا إلى قناعة رفض الفكرة القومية والانتقال إلى التعددية والمصالح التقليدية ومن ثم لتمارس نمط جديدا من الصراع ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نتلمسه في وجهتي نظر الأولى تلك التي دعا إليها فرانسيس فوكوياماFrancis fukuyama في مقال بعنوان "نهاية التاريخ "وفيه يفاخر بأن الصراع الإيديولوجي للحرب الباردة قد انتهى بانتصار الديمقراطية الليبرالية كصيغة وحيدة ونهائية من أشكال الحكم وهو الحل النهائي للسؤال الذي حير البشر لمدة طويلة وهو : ما أفضل طريقة للعيش المشترك ؟

وعندما رفضت فكرة فوكوياما ظهرت وجهة النظر الثانية عبر الصراع الحضارات لصمويل هنتجتون Samuel Huntington حيث يرى أن نهاية الحرب الباردة ليست نهاية التطور الإيديولوجي للجنس البشري، بل هي مرحلة انتقال من نوع معين من الصراع بين الإيديولوجيات الفاشية والشيوعية والليبرالية ... إلى نوع آخر من الصراع يتمثل بالصراع بين الحضارات وهذا الصراع كما يتنبأ هنتجتون سيسيطر على السياسة الدولية وعلى الصراعات العالمية في الأعوام القادمة[1].

أصبحت كلمة التسامح منذ ستينات القرن الماضي جزءا لا يتجزأ من صف المجتمعات التي تمارس الديمقراطية، فمن ناحية تعبر كلمة التسامح عن مواقف الانفتاح على وجهات نظر الآخرين للدين والعالم، ومن ناحية أخرى أصبح

التسامح معيارا لتحديد ما إذا كان المرء معاصرا ومتناسبا مع قيم الديمقراطية والحرية، وإلا فإنه يوصم بالتعصب أو حتى بالفاشية.

التسامح بهذا المعنى هو مفهوم حداثي يؤول في الديمقراطية الغربية والحداثة ويرتبط تحديدا في أوروبا التي بدأت تستقبل المهاجرين القادمين في الخمسينيات من القرن الماضي مترنحة تحت سياط رعب الحرب العالمية الثانية ومنشغلة في بناء مؤسسات وسياسات لمنع تكرارها ولا سيما بعد أن اقتنعت أن تقليص القومية أو حتى القضاء عليها يعتبر أمرا نافعا إذا اعتبرت أساس الشرور والبلاء فهي العنصرية والنزعة العسكرية والغلو في الثقافة الوطنية ،وكان البديل ما أطلقت عليه القيم الأوروبية مثل الفردية والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ،بحيث تحافظ على التماسك الاجتماعي والسلام في القارة الأوروبية، كل ذلك بعد تاريخ من الصراع الداخلي الذي تسرب منه الكثير إلى الخارج في شكل غزوات وحشية ومدمرة لدول ومجتمعات ما وراء البحار .

وتحت شعار الليبرالية تخلصت أوروبا من كثير من سلبيات الماضي وأعطت للتسامح حيزا واسعا لترسيخه كبنية مفهومية وممارسة عملية يتقدم على حساب مفاهيم أخرى مثل النظام والحرية ،والعدالة.

[1] – توماس مارتنز ، الفضيلة النادرة ، مجلة التسامح ، العدد 17 ، ربيع 2007. www.attasamoh.net/articl.asp= 413

إذاً ولد التسامح في عمق الايدولوجيات السياسية وتم توظيفه سياسيا في إطار ما يعرف بإيدولوجيا التسامح وهذا مع الزمن تغير باتجاهين: الأول اتساعاً في الأفق حيث توسعت دائرة المشمولين بالتسامح .والثاني في العمق حيث اكتسب سلطة حقيقية ليصبح أساسا لتشريع القوانين وعماد منظمات المجتمع المدني التي تعمل كمراقب لتعزيز التعددية الثقافية والأقليات والاختلافات وكل ما يشكل اليوم المنظومة الأخلاقية الغربية المعاصرة التي أفرزتها ثقافة التسامح .

ولكن الملاحظ أن هذه الثقافة الغربية سمحت بالكتب والفضائيات والأفلام التي تنشر الفضائح والرعب وتسب الأديان وتعتدي على القوميات والأقليات وتقونن المثلية الجنسية، وما نتج عنها من هدم لمؤسسة الزواج، أو ظاهرة الاتجار بالأعضاء والأطفال فهل نقبل هذه الثقافة المتسامحة أم علينا أن نبحث في العمق أكثر لنكتشف الغرب بماضيه وحاضره وما يريد أن يكون عليه المستقبل؟.

إن مفهوم التسامح منذ نشأته صنع الليبرالية ثم القومية ثم الرأسمالية العالمية ليعزز في نهاية المطاف العولمة التي أرادت أن تكون إمبراطورية عالمية يقودها الغرب وبشكل أساسي الولايات المتحدة الأمريكية .

هنا ندخل في رؤية جديدة واضحة لفهم موقف الغرب من مسألة التسامح الذي نظر إليه على أنه درب حضاري انطلق منه ولا بد أن يكمل المشوار ليعممه على كل الشعوب العالم مؤكدين أن ساحة تسامح الغرب هي حدوده فقط ويدعم أكثر أشكال التيارات عنفا وتعصبا خارج حدوده ويرتبط مع أكثر الأنظمة العنصرية وأكثر الايدولوجيات تعصبا ووحشية[1].

جورج دبل يو بوش george w.bush يقف أمام جنوده ليقول : "نحن نلتقي هنا أثناء فترة حرجة من تاريخ أمتنا ومن تاريخ العالم المتمدن، أن جزءا من ذلك التاريخ قد كتب من قبل الآخرين أما الباقي فسيكتب من قبلنا بل سيكون فعلنا وعملنا هو إشارة تحذير الأنظمة الخارجية عن القانون بمعنى انه في هذا القرن الجديد الحدود التي تنظم السلوكيات المتحضرة سوف تحترم.

إن أمريكا والعالم الغربي لديهم شركاء أقوياء في هذه الأقطار الإسلامية المتلهفة في تطلعها إلينا لمساعدتها لدعم معاركها في الأقطار التي تنتمي إليها .. إنها حرب بين المستقبل والماضي بين التطور والتخلف إن الإسلام لم يشق

1- أماني ابو رحمة ، الواقع الراهن وسؤال التسامح : نظرة الى المستقبل ، المثقف العربي، www.almothaqaf.com.

طريقه إلى العالم مرورا بعصر التنوير أو عصر الإصلاح الذي فصل بين الكنيسة والدولة في العالم الغربي وبالتالي هيأ الأجواء لانغماس العالم الغربي في الحداثة والحضارة والتسامح.

أما وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفلد donald rumsfeld فيقول : إن الحرب ضد الإرهاب هي حرب من أجل حقوق الإنسان .

إن كل إرهابي يعتبر نفسه في حرب ضد الحضارة وبالتالي فإن أمريكا هي التي تقف داعمة لانتشار واتساع حرية الإنسان .

في الغرب الحديث المعاصر إن الدرب الذي شقه التسامح يميز بين الحرية من جهة والأصولية من جهة أخرى، أو بين المجتمع الحر والمجتمع الأصولي، ويربط بين العالم المتحضر والحداثة وبين العالم الأصولي والبربرية بحيث وصل إلى نتيجة ربط فيها بين الحكم الليبرالي والتسامح والعلمانية والحضارة من جهة وبين الزمر التي تجمعها الهوية الأصولية وبين البربرية من جهة أخرى .

تاريخيا وفلسفيا فإن التسامح نادرا ما تم الجدال حوله من حيث الاختلاف على العنوان الرئيسي للتسامح على الحق الطبيعي بالتساوي بالخيرات والحريات بشكل عام لكن الأمر تجاه آخر اتجاه التباكي على التسامح لأنه ليس ممارسة لا تنفصم على المجتمع وممارسة تَعد بالحفاظ على السلام عبر دمج مفهوم التسامح ببنية المجتمع ولذلك حصل نوع من التشوق على صبغ التسامح بمفهوم يتبنى التسامح على أنه ممارسة كونية شمولية متداخلة في الحداثة لكن هذا الأمر في الواقع لم يحصل لأن الإنسانية أو الحضارة لا تحتاج فضيلة التسامح ومن ثم يصبح الأمر ليس على هذه الدرجة من السهولة لنجعله مظهرا معياريا نموذجيا وهذا يعيدنا إلى التأكيد على صيغة التعالي التي تميز المتسامح بالحضارة و تجعله اعلى من المتسامح معه ،و هذا ما قصده بوش حيث يربط المتسامح بالحضارة والمتسَامح معهم بالبرابرة .إن التسامح هو جزء مما يحدد اعتباريا تعالي الحضارة الغربية على غيرها ومن ثم إن الأنظمة غير المنتمية للعالم الغربي هي أنظمة يجب ألا نتسامح معها أولا يمكن التسامح معها.

إن هاتين العمليتين ترسمان درب التسامح الأمريكي ضمن إطار ما أسماه بوش دربا حضاريا يشرعن السياسات الليبرالية، ويصبح علاجا لشعوب محددة منتقاة وسياسات دولية معينة ودول بحد ذاتها بطريقة غير ليبرالية ولكنها بدون لن تبدو الدول المنحصرة على أنها دول معتدية .

وبعد11سبتمبر فإن بوش أكد ;أن أولئك الذين يكرهون كل الحضارة والثقافة والتقدم لا يمكن أن نتجاهلهم ولا نستطيع التسامح معهم بل لا يمكن أن نهادنهم أو نساومهم، ويجب أن يهزموا ويقاتلوا، التسامح في مثل هذه الحالة لا يمكن أن يكون هدية من أمة متحضرة ، وإن فعلنا فإن هذه الهدية مردودا عكسيا يمتد بشمل أولئك الذين يعيشون خارج الحضارة ويعارضونها. إن العنف الذي يعمقه مفهوم التسامح هنا هو مجرد وسيلة للتعامل مع ما يمثله هذا التهديد ولذلك فإن العنف هنا يبرر نفسه بنفسه.

إن الاستعمار الأوروبي الذي بدأ توسعه من منتصف القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن العشرين، كان بكل بساطة يعلل هذا التوسع على أنه مشروع حضاري يحمل النعم لأنظمة الاجتماعية والمواساة والعقلانية والدين الذي يتحكم بالسلوك والنواظم الأخلاقية وكذلك "هنتجتون" في كتابه "صراع الحضارات" وإعادة صياغة النظام الدولي يستنتج أن هناك اضمحلالا أخلاقيا في العالم، ويحذر الغرب من اللامبالاة ويؤكد انه من مصلحة كل الحضارات أن

تتحد معاً في محاربة البربرية .فهي الشيء الذي يجب على الغرب أن يعيد التركيز عليه وأن يعيد التعريف أولوياته وجوهر حضارته وهو ما يجعل الغرب يشرع أخيرا كل الجهود التي تجعله يتحكم بالكرة الأرضية. يقول جورج بوش : الآن حان الوقت والعراق هو المكان الذي سيوضع فيه أعداء الحضارات تحت الاختيار الذي يفرضه عليه العالم المتحضر.

يعتبر الغرب نفسه النموذج أو المعيار، فكيف للتسامح إذاً أن يفعل فعله في نفس الوقت من جهة كشعار لحضارة الغرب وتفوقه ومن جهة أخرى كساحة تشرع للغرب كيفية السيطرة هذا هو الأمر الذي يجعلنا نتساءل: كيف يمكن أن يكون في سياق حضاري واحد الشيء ونقيضه ؟ ومن ثم هل هذه الثنائية تتكامل مع بعضها البعض ؟ بمعنى هل المطلوب أن نجلب كل الحضارات العالم وثقافاته ونجعلهم يلتقون في مكان واحد ضمن مصطلح

سياسي ليبرالي واحد هو عولمة الحضارة ؟ ألا يوجد وسيلة أخرى نستطيع فيها أن نبقي على تنوع الثقافات في الوقت الذي نسعى فيه للوصول إلى المحافظة على الحالة الحضارية أو الوضع الحضاري لها؟

يقول كوفي عنان :kofi anan على طول الطريق مع تنوع ثقافي لا نهائي، قد نجد حضارة كونية واحدة بحيث تتلاقى الأفكار الإنسانية والمعتقدات وتتطور تطورا سليما ومثمرا. إن مثل هذه الحضارة يجب أن تعرف بصفتها تتسامح مع الانقسام وباختفائها بالتنوع الثقافي وبإصرارها على الحقوق الإنسانية الكونية الجوهرية الأصلية وإيمانها بحق البشر في كل مكان بأن يقولوا كما يشاءون كيف يريدون أن يحكموا[1].

واليوم ونحن على أعتاب مرحلة جديدة حيث تكشف كل المشاريع الداخلية والخارجية هل ننتظر الغرب حتى ينكفئ بمشاريعه ويتركنا نواجه واقعنا بما يتوافق مع قدراتنا واحتياجاتنا أم ماذا ؟

إن اضعف الإيمان هو رفض مشاريع الغرب ولا سيما الفكرية والثقافية والعمل على حفظ تراثنا وحضارتنا الإنسانية عبر فعل سياسي ديمقراطي يستوعب الجميع كمواطنين وشركاء وأنداد متساوين أمام القانون والعدالة وتكافؤ الفرص بحيث يشعرون أن أوطانهم ملك لهم يعملون ويسهرون كي يحموها وتحميهم وهنا يصبح التسامح فعلا إنسانيا ثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا يساعد الجميع في إفساح المجال لهم كي يعيشوا ويعملوا ويساهموا في أن يعيش الجميع .

المبحث الثالث : ملاحظات على الأفكار الرئيسية عند لوك في التسامح

تمثل رسالة " لوك " في التسامح جدلا محكما لأشخاص عانوا الاضطهاد و اللاتسامح عموما ، مثل "جوزيف بروست joseph proust "حيث عانت أسرته من اللاتسامح الديني الذي ساد القرن السابع عشر وكذلك لا نستطيع أن نتجاهل معاناة لوك الشخصية ، ولا سيما عند تغيير الوضع السياسي واضطراره إلى مغادرة انجلترا ، إضافة إلى مشاهدته عن كثب لمعاناة أولئك المشردين نتيجة القمع و الظلم الديني كالهوغونوت الذين تركوا كل شيء في أوطانهم لينجوا بأرواحهم ويعيشوا التشرد و التحقير في بلاد المغترب.

[1] – jermy waldron , toleration an dits limits , swilliam , new york university and london 2008 , tolerance AS / incivilizational discou wedy brown . p 206-441.

(As they like to say how they want to govern)

يطلق " لوك" في رسالته دعوة حول التسامح على أنه الحل الجذري أيضا لامتصاص النقمة في أوساط كل المسيحيين ، وأيضا غير المسيحيين. معلناً أن الحل هو الفصل بين الكنيسة و الدولة. لقد أطلق دعوة مفتوحة لسيل من الأفكار والأعمال سواء الصحيحة أو الخاطئة ، ولكنها في النهاية ترتبط بضمائر أصحابها وقناعاتهم وتخضع لسلطة التشريع و القانون ، ولا ريب أن مثل هذا الأمر يفتح بابا يقود إلى تمزق أمم بكاملها ، وهذا ما يتوافق مع تشكل دول قومية ووطنية تتخرج من سيطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، سواء تلك الدينية أو المدنية .

وعندما تغيرت الظروف و الأزمات التي صحبت تلك الصراعات تبين أن اللاتسامح الديني يشكل القضية و السبب أكثر منه العلاج لكثير من الأمراض الاجتماعية ، ولا سيما أن رسالة "لوك" في التسامح بقيت قاصرة عندما استثنت الكثير من الحالات التي استثنت أناسا من التسامح الديني كان من الواجب كي يتطابق العنوان مع المضمون لهذه الرسالة أن يتم التسامح معهم .

العمل الذي قدمه "لوك" أضحى يقرأ على أنه عمليا أحدث جدلا قويا إلى حد كاف لمصلحة التسامح الديني بحيث لا يمكن تجاهله سواء في تلك الدراسات القديمة أو الحديثة أو تلك التي يمكن أن تتم في المستقبل، لقد أرست رسالة "لوك" في التسامح أرضية قابلة تنزل منها إلى الجذور وتصعد منها إلى حيث تستطيع في الأعلى. لذلك فإن طرح الأسئلة من مثل : هل مضى لوك بنظريته عن التسامح الديني بعيدا أكثر مما ينبغي أو أنه لم يتعمق في مفهومه أصلا إلى حد كاف ؟ وهل تشكل رسالته خبرة نستفيد منها في الأحداث و المواقف التي نمر بها ونختبرها في الحقبة المعاصرة ؟ و الكثير من الأسئلة تغدو مشروعة لتحلل بعض الملاحظات التي يمكن أن تطرح حول الرسالة سواء كانت معها أو ضدها.

جيرمي والدرون jermy waldron في مقالة بعنوان "لوك و التسامح الديني وعقلانية الاضطهاد" مطبوعة عام 1993 يؤكد أن مفهوم لوك حول التسامح الديني ضيق للغاية ، فهو لم ينشغل بكل أنواع التسامح بشكل عام بل بموضوعه التسامح الديني، لذلك فإنه وضع نظريته لأجل سبب خاص محدد، وهو معارضة اللاتسامح المؤسس على مقولة أن يكون الدين الذي يؤمن به القاضي الحاكم هو الدين الحق فقط ، وكذلك فإن لوك يعارض حالات محددة من اللاتسامح وهذا ما لا يجعل جداله جدالا عاما[1].

[1]- susan mendus and david edward ,On toliration, ibid , p 157(This is what does not make arguing year-old controversy)

أما سوزان مندس susan mendus في مقالتها المعنونة "لوك و التسامح الديني – الأخلاقية و العقلانية – "فتوافق والدرون أن لوك فشل في مخاطبة موضوعه التسامح الديني ، على أنها موضوعة عامة وشاملة لكل أنواع التسامح وأنماطه، مستنتجة أن لوك في جداله كان مُحددا تماما كحدود وأفق جدله على أنه يتناول التسامح الديني بالمفهوم الضيق – أي إنه ضد الاضطهاد – بمعنى أنه نظر لفكرة معارضة الاضطهاد ،ولفكرة التسامح الديني على أنهما نقطتان منطبقتان من حيث الهوية و المعنى[1]. وتبين مندس أن رسالة لوك متوافقة بشكل عام مع نظريته السياسية التي عبر عنها في رسالته حول الحكم المدني، حيث تحفظ الدولة كل الحقوق المدنية من خلال سلطة الحاكم الذي حدد لوك واجبه في رسالته في التسامح : « أن يؤمن للشعب كله ، ولكل فرد على حدة – بواسطة قوانين مفروضة بالتساوي على الجميع – المحافظة الجيدة و الامتلاك لكل الأشياء التي تخص هذه الحياة »[2] . وهو في هذا الجانب ينطلق من أنه طالما أن المواطنين يتصرفون بشكل عقلاني فإنه لا مبرر أن يمارس اللاتسامح من قبل الدولة. ومن ثم لا مبرر لدولة لا متسامحة سواء انطلقنا من تلك المشكلات الناجمة عن الدين أو تلك الشؤون التي لها علاقة بالقضايا العلمانية .

تؤكد مندس في مقالتها أن سعي لوك للوصول إلى الأمن و السلم و الاستقرار في المجتمع و الذي لا ينبغي أن يعاني أي واحد من المواطنين من الأوامر التي تصدرها حكومة لا متسامحة تبين انه يطرح نفسه محاميا عن نظرية التسامح الديني كوسيلة فقط وليس كغاية ، أن التعليل الرئيسي الذي حمل رايته لوك في نظريته للدفاع عن التسامح الديني يمكن

أن يُعد في هذه الحالة على أنه إستخدام لموضوعة التسامح الديني بشكل عام للتبرير فقط ، وفيما لو كان يشكل عنده أولوية لكان من الواجب أن يكون تسامحا دينيا بالمفهوم العام.

ويشير عبد الرحمان بدوي في ترجمته لرسالة في التسامح«أن التسامح الذي يدعو إليه "لوك" تسامح قاصر، لأنه يستثني من التسامح طائفتين ، الكاثوليك و الملحدين»[3] وعندما يسعى "لوك" لتبرير موقفه ذلك فإنه في الحقيقة

1- ibid , p157- 158.(points in terms of identity and meaning).

2- جون لوك ، رسالة في التسامح ، المصدر السابق، ص 70 .

3- جون لوك ، رسالة في التسامح ، المصدر السابق ، ص 59.

يقدم لنا خطابا سياسيا بعيدا عن الدين لمسألة دينية كان من الأوجب عليه أن يبقيها في حاضنتها دون هذا الخلط ، خاصة وأنه يهدف أساسا من كل عملية هذا إلى الفصل بين الدين و الدولة ، فهو يقول : « بأن البابويين كما يسميهم كانوا يتآمرون للهجوم علينا وبأنهم رعية لأمير أعلن العداوة و الحرب علينا»[1] أما موقفه من عدم التسامح مع الملحدين فإنه يبرره بأن من لا يؤمن بالله لا عهد له ولا يوثق به ،وبالتأكيد فإن هذا الموقف ليس مدعوما بدليل أكيد، فمن الواضح واقعيا التزام الناس بالوعود و المواثيق حتى لو كانوا ملحدين لذلك يبين عبد الرحمان بدوي« بير بيل كان أوسع أفقا من لوك إذ طالب "بيل" بالتسامح حتى مع من ينكرون وجود الله ، وبين هذا الرأي على أساس أن المعرفة اليقينية غير ميسورة للإنسان ، إذ العقل الإنساني ضعيف فينبغي التسامح مع كل إنسان»[2].

لقد نظر لوك في جداله إلى جزء من طرفي المعادلة، حتى عندما تحدث عن التسامح أو اللاتسامح ، وهذا ما يوضحه "والدرون" عندما ينتقد " لوك " بأنه لا يبدو أنه عرض علينا اهتمامه بضحايا الاضطهاد و القمع ، فهو في رسالته لم يخاطب وينصح إلا المعارضين و المضطهدين فقط أما مصالح الضحايا الذين عانوا الاضطهاد والذين يجب أن يكونوا أساسا محميين من قبل الحكومة ، إنهم للأسف طردوا من أعمالهم وقمعوا بشكل وقح[3]، وهذا يعني أن لوك ترك لدينا انطباعا أن الإنسان لا يستفيد منه شيئا محسوسا طالما أنه يركز على الأمر من وجهة نظر عقلانية أكثر مما يركز على الأمور كما يجب أن تكون ، إن " لوك " يبدوا أنه يركز على الاضطهاد وأنه فشل في مخاطبتنا خطابا مقنعا فيما يتعلق بالحقوق الخاصة بالمضطهدين لذلك ليس عنده ما نفهمه اليوم بالحق العام للعبادة أو الحق العام للحرية.

لقد أوضحت الرسالة أن لوك كان يخاطب واقعا معيشا في انجلترا و غيرها ، وكل فكرة طرحها هي أمر واقع أراد أن يقدم له حلا سواء من الجانب الديني أو الجانب المدني، ولكنه في الحقيقة لم يتعمق في بعض القضايا بحيث لم يتضح رأيه حولها ، كنظرته إلى الدين كحالة خلاصية فهو لم يطلعنا على ماذا يعني الخلاص له، بل انشغل في

[1] - نفسه ، ص 59.

[2] - نفسه ، ص 60.

- نفسه ، 3.60

العواقب الناجمة عن اللاتسامح من وجهة نظر الموضوع فقط ، وأوضاع الفرصة في أن يدرس موضوعة الخلاص بشكل يجعلنا نقتنع بأن بحثه عن الخلاص جاء كنتيجة لمسألة التسامح .

وعندما تحدث " لوك " عن الأفراد فإنه لم يطلعنا على الحقوق الأفراد حتى يستطيعوا ممارسة دينهم بالطريقة التي تحلو لهم ، بل سأل فقط ما الأسباب التي يجب أن تبعدنا عن الاقتناع عن منع ممارسة الناس لدينهم بالطريقة التي تخصهم بحيث فشل في معالجة قضية الحقوق للأفراد ، وذلك بسبب تركيزه على اللاعقلانية التي كانت تميز من نفترض أنهم المضطهدون ،ومع ذلك فقد وقف " لوك " عند الحقوق الطبيعية مثل حرية العبادة حيث تحدث مطولا عن حرية الفرد في أن يسلك الطريق الذي يشاء نحو الخلاص وعن الحرية المرتبطة بالضمير في المسائل و المشكلات الدينية ،وحرية الضمير هنا ترتبط بحرية اختيار الشعائر و الطقوس و الاحتفالات والممارسات الدينية .

وهو إذ يطرح الكثير من الأمور التي تتعلق بالأفراد وحريتهم في العبادة فإنه يؤكد أمورا أهمها:

- تدخل الدولة في حال انتهاك فرد لمصلحة فرد آخر.
- «الناس يمتلكون الحق في أن ينظموا أو يتركوا أي كنيسة بإرادتهم الحرة»[1].
- ليس للأفراد الحق بالتدخل في اختيار القادة لكنائسهم والكيفية في صياغة القوانين التي يتحكمون فيها بشؤون الكنيسة.
- الشخصيات الخاصة الاعتبارية ليس لها حق التعالي أو التجاوز للقانون أو التشريع .
- كل المواطنين يمتلكون حقوقا متساوية ضمن الدولة الواحدة في كل المشكلات و المسائل بما فيها العمل و التربية و التعليم بغض النظر عن قناعاتهم الدينية .

- لكل شخص الحق في التصرف بأمواله وصحته وكل ما حصل عليه على أن لا يضر ذلك بالمجتمع.
- لكل فرد الحق في أن يمتنع عن تنفيذ العقوبات المفروضة من قبل الدولة أو يمتنع عن تنفيذ الأفعال التي يعتبرها غير قانونية.

[1] – jermy waldron , toleration an dits limits ,ibid,p120.
(People have the right to organize or leave any church of their own free will).

يتحدث لوك عن رفضه لتدخل الدولة وتغييرها معتقدات الأفراد بالقوة، ولكن ألا يوجد طرائق أخرى تساهم في ذلك ، إن التربية و التعليم تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تغيير قناعات الأفراد واتجاهاتهم. لا بل قد تتدخل في ميولهم أيضا بحيث ينقلها من نمط إلى آخر معاكس تماما ، ومن ثم فقد تلجأ الدولة لممارسة هذا الفعل للتأثير في عقائد الأفراد الدينية. أن تطبيق القمع لتغيير عقائد الأفراد يبدو غير عقلاني طالما أنك تستطيع أن تجعلهم بوسائل أخرى ينقلبون من معتقد إلى آخر.

كذلك يعطي لوك للقاضي حق العقوبات ولكنه لا يحدد نمط هذه العقوبات فهل وافق المواطنون على استخدام القمع القاسي أو الناعم.

يفترض لوك أن المسائل المتعلقة بالاعتقاد الديني وبالقضايا العلمانية المنفصلة عن الدين يمكن بسهولة وبوضوح أن تفصل عن بعضها البعض فهو يؤكد أن خلاص الروح من واجبات الفرد بذاته وليس لأحد مهما كان التدخل بذلك وفي المقابل من مهمات القاضي أو الحاكم خلاص الجسد عبر الاهتمام بالقوانين و التشريعات للحفاظ على حقوق الأفراد في الحياة و الصحة و الحرية و الملكية، ولكن ما الحل عندما تكون أمام قضية تتعلق بأرواح الأطفال، فهل تخص الأهل فقط لأنهم تحت سن الرشد ؟ وهل يمكن للقاضي أو الحاكم أن يتدخل لخلاص أرواحهم وهي مهمة ليست من اختصاصه ؟ وهل يمكن أن يترك القاضي أو الحاكم الأمر لأنه لا يختص به حتى لو أدى ذلك إلى فقدان حياة الطفل ؟ ويمكن أن نضرب مثالا ; في حال مرض الطفل وكان من الضروري أن ينقل له عضو كالقلب أو الكلية لبقائه على قيد الحياة ، والأهل تحت تأثير معتقدهم الديني لا يوافقون على ذلك ، هل يمكن للدولة أن تقبل بهذا الحل أم يحق لها التدخل.

الحقيقة أنها حالة تؤدي إلى أمر يستحيل فيه أن يقيم فصلا حقيقيا بين العناية بالجسم من جهة و العناية بالروح من جهة أخرى ،وإذا قبلنا جدلا بأن هذا الفصل ممكن فبأيهما نبدأ بالاهتمام بالجسد أم الاهتمام بالروح ؟

لوك يؤكد أن مثل هذا الأمر هو من اختصاص السلطة المدنية وهو يؤكد الفصل بين المشكلات الدينية و المشكلات المدنية ، لكن هل هذا الأمر ممكن فعلا ؟

إن جدالات لوك الرئيسية التي طرحها لأجل التسامح الديني قدمت من وجهة نظر تشريعية سياسية حول الحقوق التي يمكن أن ترضي مواطني المجتمع الذين قد نذروا أنفسهم لقاضيهم الحاكم بأن ينفذوا مشيئته.

أما مؤرخوا القرن العشرين مثل " جون رولز" « john rawls » فهو يؤكد أن "لوك" قد أسس حدودا واضحة للتسامح الديني مما كان قد افترضه أصلا على أنه عواقب واضحة وثابتة من دون برهان ، إن التسامح الديني قد يضر بالأمن والنظام العام ، ومن ثم فإن استنتاج لوك كان متسرعا فيما يتعلق بالخطر الذي قد يصيب المجتمع من وجهات النظر المتعارضة ومن المؤثرات الضارة اللاتسامح ، فمثلا الكاثوليك واللامتدينون سيكونون عارا أو عالة على المجتمع وبدون أي فائدة من دون أن يعطي برهان مقنعا على استثناء هاتين الفئتين من التسامح الديني يقول "رولز": « إن الافتراض المسبق قد أقنعه بأن نظريات "لوك" كانت على خطأ »[1]. كما يقول ;بأن عوامل القلق يجب أن تكون مؤسسة فقط على البرهان أو الحجة الدامغة وعلى وسائل مقبولة عقليا وعلى أنماط من التفكير يستخدمها الفكر العلمي القائم على التناول و التحقق وهذا بمقابل التوقعات و الإمكانية الاحتمالية التي قد تقضي إلى التناقض بين فكرتي التسامح من جهة و الأمن و النظام العام من جهة أخرى .إلا في حالات محددة تحتمل صفة اليقين و الوصول إلى اليقين فإن مثل هذا الأمر يحتاج إلى التعبير عنه بطريقة لا مكان للجدل فيها، ويجب أن تكون متفقة مع حرية التعبير وحرية الفكر إن السؤال الذي طرحه مفهوم "رولز" يعلي أكثر فأكثر في الحقيقة من شأن أن العواقب التي تنجم عن وجهة النظر يمكننا دائما وأبدا أن نبين أنها عقلانية عندما تكون يقينية أو واضحة وضوح الشمس؟ يمثل هذا المفهوم المتماسك بسماح "رولز" بشكل حتمي لعدد أقل إلى حد ما من الحالات التي يجوز اللاتسامح فيها ، ويبدو انه يعتبر أن وجهة نظر " لوك" عن التسامح فيها من اللاتسامح أكثر مما فيها من التسامح .

من الملاحظ أن " لوك " قد باشر بتأليف رسالته في التسامح بعد إلغاء مرسوم نانت edit de nantes الذي كان يقضي بضمان حرية العبادة في فرنسا الكاثوليكية لكل الرعايا البروتستانت وليؤمن لهم درجة من التسامح الديني

[1]- John rawls , Citiwinship, toleration , and justice , princetion university press , 1979 , P121
(The presumption has convinced him that the theories of " Locke " was wrong).

هذا المرسوم الذي صدر عام 1958 كان يريد إشادة علاقة بين رعايا فرنسا من البروتستانت الذين يعبدون الله بطريقة اختاروها هم مع الرعايا الكاثوليك ومن ثم تكوين وحدة دينية وطنية تعطي لكل المواطنين الحق في المشاركة في الحياة الدينية و العامة على السواء، إلا أن الملك " لويس الرابع عشر " louis XIV أعلنها صراحة عام 1685 أن فرنسا كل فرنسا كاثوليكية لذلك تعرض الهوغونوت الفرنسيون إلى كل ذلك العنف .

ولاعتبارات يراها البعض أنها خاصة بالداخل الانكليزي حيث أراد "لوك" دعم حكم " وليام اوف اورنج "أيضا قدم لوك عمله هذا لمصلحة التسامح الديني من وجهة نظر المسيحية على اعتبار أنها هي الدين الحق .

يبدأ جون لوك رسالته بنقده تعزيز الدولة لكنيسة مسيحية معينة باستخدام القوة و المثال هنا كنيسة انكلترا ، إلا انه انتقد الفساد المستشري في الكنائس و السعي الدائم للاستحواذ على القوة و التركيز على طقوس كنيسة وبنقد الظواهر المتفشية يصل لوك إلى جملة أفكار.

أولا: التمييز بين أمور الدين وأمور المدنية حيث يقول :« من أجل هذا كله ينبغي التمييز بين أمور المدينة وأمور الدين ، وأن توضع حدود دقيقة عادلة بين الكنيسة و الدولة ، وإلا فلن يكون ممكنا إيراد أي حل للمنازعات التي تقوم بين أولئك الحريصين حقا ، وبين من يتظاهرون بأنهم حريصون إما على نجاة النفوس وإما على نجاة الدولة»[1].

ثانيا: يتحدث لوك حول حدود سلطة الحاكم المدني ، ويقدم لنا جدلا مفصلا ليصل إلى أن يستنتج « أن كل سلطة الدولة لا تتعلق إلا بالخيرات المدنية ،وأنها مقصورة على رعاية شؤون هذه الدنيا ، وانه لا يحق لها أن تمس أي شيء يتعلق بالحياة الآخرة »[2] وهذا ما يبلور الفكرة الثانية لديه وهي أن رعاية نجاة روح كل إنسان هي أمر موكول إليه وهو وحده ولا يمكن أن يتعهد بها إلى أية سلطة مدنية أو دينية.

ثالثا: الإنسان سيد الموقف في الحكم لنفسه في أمور الدين وحقه الطبيعي أن يمارس ذلك بحرية من ضميره ، فهو يؤكد «انه لا يمكن أي إنسان شريف أن يعبد الله الحق أن يطيع أوامرهم الدينية – المقصود أوامر الحاكم – دون أن يهيئ ضميره وعبادته الله »[1] وكذلك يبين « حتى لو كان رأي الحاكم سديدا في أمور الدين ، وكان السبيل الذي

[1]– جون لوك ، رسالة في التسامح ، مصدر السابق،ص69.

[2]– نفسه ، ص73.

يدعو إليه انجليا حقا ، فإنه لن يجلب لي النجاة إن لم أكن مؤمنا به تماما في أعماق نفسي ، إن الطريق الذي أسير فيه ضد ضميري لا يمكن أبدا أن يقودني إلى منازل السعداء»[1].

رابعا: يبين لوك إن إلتجاء رجال الدين إلى السلطة المدنية في أمور الدين إنما يكشف عن أطماعهم هم في السيطرة الدنيوية، وهذا ما يغازل الحاكم. الأمر الذي يجعله يتجاوز حده ويتدخل في شؤون الدين ضاربا بالكنيسة عرض الحائط أو قادرا على أن يسيطر عليها ، إن التاريخ يبين غالبا ما تخضع الكنيسة لرغبات الحكام وليس العكس ، فهو يقول : « ولا يحق لهم – أي رجال الكنيسة – أن ينجدوا فصاحتهم وعقيدتهم بسيف السلطان ، فربما أدت هذه الحمية الملتهبة ... هذه الحمية التي لا تنضح إلا بالحديد و النار ، أقول إنها ربما تؤدي إلى فضح أطماعهم وإلى بيان أنهم لا يسعون إلا إلى السيطرة أكثر من أي شيء آخر»[2] ويتابع : « ونحن نعرف جيدا كيف كانت حال الكنيسة في عهود الأباطرة الأرثوذكس أو الأريوسيين لكن إذ قيل أن تلك عهود بعيدة جدا ، فإننا نقول: إن تاريخ انجلترا يقدم لنا أمثلة حديثة تدلنا كيف أنه في عهود حكم هنري وإدوارد ،وماري ، وإليزابيث بدل رجال الدين قراراتهم ، ومواد إيمانهم ، وأشكال عبادتهم ،وكل شيء بمجرد إيماءة من الأمير»[3].

خامسا: يناقش لوك المذاهب المخالفة للمذهب السائد في الدولة حتى يجادل من يدعي أنها بؤرة لتفريخ الفتن وألوان العصيان مبينا أن السبب في ذلك هو ما تعانيه هذه الفرق من اضطهاد فإذا لا زال هذا السبب عن طريق التسامح فإنها ستغدو مذاهب تقوم بدورها الديني فقط وتخضع لسلطة الحاكم أو القاضي تماما كأي جماعات أخرى.

يقول حول تلك الجماعات التي ربما كانت ذات يوم بؤر للعصيان «هذا لم يحدث بسبب داء ذاتي فيها ، وإنما بسبب ما أصاب الحرية من قهر أو زعزعة إن هذه الاتهامات يجب أن تتوقف في الحال إذ تبين قانون يمنح التسامح لمن يستحقونه ، ويلزم كل الكنائس بأن تقر بمبدأ التسامح مع الآخرين بوصفه أساسا لحريتها ، وحق مع أولئك

[1] – جون لوك ، رسالة في التسامح ،المصدر السابق، ص 91.

[2] – نفسه ، ص 85.

[3] – نفسه ، ص 91.

المنشقين عنهم في المسائل الدينية ويقضي بأنه لا يجوز إكراه أحد في الأمور الدينية بواسطة أي قانون أو قوة قاهرة »[1].

سادسا: يتحدث لوك عن أسباب التآمر و الفتن واستبداد الحاكم ومحاباته لإتباعه لبني دينه والذي غالبا يفعل ذلك بحجة المصلحة العامة، مما يؤدي إلى التآمر عليه من قبل الآخرين. هنا يؤكد لوك أن الحاكم لتوابع التزاهة والإنصاف

مع الرعية لما تآمروا عليه ليقول :« إذا أنكر الناس بمشروع فتنة فليس الدين هو الذي يوحى بذلك إلى المجتمعين بل البؤس حين يتعلق الأمر بالمقهورين. إن الدولة العادلة المعتدلة تعيش في سلام وأمان، أما تلك التي ترهقها المظالم وضروب الاستبداد فإنها دائما فريسة للمنازعات والصراعات.... صدقني إن هذه ليست أخلاقا خاصة ببعض الجماعات الكنيسية والدينية، بل هي أخلاق مشتركة بين الناس الذين ينوون تحت عبئ الظلم الفادح فيهزون الغير الثقيل على أكتافهم »[2].

سابعا: يتحدث لوك عن الفئات التي يجب على الحاكم أن لا يتسامح معها ويحددها بالكاثوليك لأنهم يدينون بالولاء لأمير أجنبي وهو لويس الرابع عشر في فرنسا والبابا في روما وهو عندما يعلل الرفض فإنه يقدم أسبابا سياسية وليس أسبابا دينية يقول :«الكنيسة التي إذا انضم إليها أحد صار بمقتضى هذا الانضمام نفسه في خدمة وطاعة أمير آخر لا يحق لها في أن يتسامح معها الحاكم وإلاّ لأدخل الحاكم داخل حدوده ومدنه سلطة أجنبية وسمع بتجنيد أفراد من مواطنيه لمحاربة دولته»[3].

ثامنا: لا ينبغي للحاكم أن يتسامح مع الملحدين لأنه لا أمان لمن لا يؤمن بالله « فإنه لا يجوز أبدا التسامح مع من ينكرون وجود الله ذلك إن الوعود والمواثيق والأقسام التي هي روابط المجتمع الإنساني لا حرمة لها ولا اعتبار عند الملحد ذلك إن استبعاد الله حتى لو كان بالفكر يحل كل شيء»[4].

---

[1] – نفسه ، ص 114 ، 115.

[2] – جون لوك ، رسالة في التسامح ، المصدر السابق ، ص 116-117 .

[3] – نفسه ، ص 113.

[4] – نفسه ، ص 114.

تاسعا: لا ينبغي للحاكم أن يتسامح مع الآراء التي تتنافى مع المجتمع الإنساني أو مع تلك القواعد الأخلاقية الضرورية للمحافظة على المجتمع المدني «إذ لا يبلغ الجنون بفرقة الحدّ الذي معه تعتقد أن من المناسب أن تعلّم العقائد من شانها أن تعوض أساس المجتمع على أنها عقائد دينية»[1].

[1] – نفسه ، ص 112.

الخاتمـــة

لا يمكن نزع رسالة في التسامح لجون لوك من إطار سياقها التاريخي المرتبط بتاريخ انكلترا بشكل خاص ،حيث أصبح مفهوم التسامح الديني مبدءا أو منطلقا للمذاهب أو المجموعات المدنية التي أصبحت تعمل تحت مسوغات أو معوقات دينية.

نظر لوك إلى التسامح الديني على أنه تطور مستمر عبر حياته كلها .أي إنه لم يضع نظرية واحدة ناجزة في فترة محددة وانتهى الأمر . ومن ثم جاءت نظريته نتيجة لدراسته المستمرة لسلوك الإنسان الديني الذي قاده للنظر أولا في الأفكار الجديدة والشروط الضرورية اللازمة لخلاص الإنسان ، وفي الأسباب التي تؤدي إلى الصراع الديني بحيث قادته الأفكار الجديدة لأن يعيد النظر في معارضته السابقة للتسامح الديني .

كان رأي لوك شمعة تضيء البحث في المسببات الأكبر أو الأبعد غوراً للصراع الديني . والأكثر من ذلك أن لوك تابع واستمر في دراساته الدينية حتى استنتج أن المسيحية الحقيقية تتطلب وجود التسامح الديني كشرط مسبق لأجل الوصول للخلاص .

كان الاهتمام الأساس للوك حول الطبيعة السياسية لمسألة التسامح وأن اهتمامه بالمشكلات الدينية نبع من قناعته أن الدين امتلك ويمتلك عبر الزمن قدرة على تفريق الناس طوائف فيما لوا اختلفوا سواء على العقائد أو الشعائر الدينية . وميزة لوك أنه اكتشف مبكراً خطورة هذه المسألة . ومن ثم وكلما مضينا قدما في قراءة رسالته في التسامح يفصح أكثر فأكثر عن إصراره على التسامح الديني ، لأن الدين قوى كامنة قد تسبب صراعات وانشقاقات في المجتمع المدني إن لم تستخدم التسامح الديني وسيلة لتحقيق الاستقرار والإصلاح والسلام المدني وهذا بالتأكيد يتطلب سلطة سياسية تجسد مبدأ سيادة الدولة .بمعنى أن هذه السيادة لا يمكن أن تكون ثانياً الأمر الذي يقتضي فصل السلطتين الدينية والمدنية وجعل الأولى مربوطة في السماء و الثانية في الأرض مع كل الحيثيات التي تجعلها قادرة على التدخل في الأمور الدينية ذات العلاقة بالشؤون الأرضية .

بالرغم من التزام لوك العقلانية في كتاباته إلا أنه ركّز في البحث عن الأسباب التي تجعلنا نمتنع عن ممارسة أي سلوك يهدف إلى منع الآخرين ممارسة دينهم بالشكل والطريقة التي يريدون. أما المنظرون السياسيون حديثا فإنهم ركزوا على دراسة حقوق الأفراد التي من خلالها يستطيعون ممارسة دينهم بالطريقة التي تحلو لهم.

إن طبيعة العالم المعاصر (الحداثة وما بعدا الحداثة) واتساع المفاهيم السياسية والثقافية بكافة تداخلاتها وتناقضاتها أدى إلى حصول قصور في الفهم التقليدي لقضية التسامح وضرورة البحث عن الصيغ جديدة أكثر شمولا وأكثر عمقا تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التشظي والانقسام التي تجاوزت كل الحدود بسبب العولمة والتقنيات الحديثة. ومن ثم أصبحت عملية صياغة مفاهيم جديدة أكثر شموه لاتعتمد على تعايش المتناقضات ،كل المتناقضات ، ضمن دولة يسودها القانون مع الحفاظ على الحريات الفردية والدينية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

هنا كان لآراء ماركيوز وبارنغتون مور وبول ولف في الستينات والسبعينات من القرن الماضي وكذلك كرانستون ومندس وراولز وجيمي والدرون والكثيرين من الأكاديميين والباحثين المعاصرين آراء جديرة بالدراسة ومقترحات تستحق الأخذ بعين الاعتبار لإغناء مفهوم التسامح وتوسيع مداه بحيث يصبح قادرا على الاستجابة لمتطلبات العصر الحاضر بكل ما فيها من تعديدية وتنوع ثقافي وديني وإثني وعرقي .....أصبح صفة تسم العالم المعاصر شئنا أم أبينا ، بحيث لا تشمل هذه المفاهيم الجديدة أمريكا أو الغرب أو المسيحية فقط بل تمتد لتشمل عالماً يقوم على حوار الحضارات واحترام الرأي ورأي الآخر مهما كان وتوازن المصالح بحيث يمكن تجنب العالم المعاصر المزيد من الصراعات الدموية التي بلغت أوجها في نهايات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين .

يبدو أن الاختلاف في كل ما يتعلق بالتسامح بين مؤيد بلا تحفظ وبين متحفظ وبين رافض لتطبيق التسامح لا يشذ عنها وإلى حد كبير اعتبار جون لوك بطل التسامح الديني الذي لا يبارى أو ينازل في تاريخ الفلسفة البريطانية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

1- القرآن الكريم .

2- جون لوك ، رسالة في التسامح، ترجمة عبد الرحمان بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988.

3- **جون لوك** ، رسالة في التسامح، ترجمة منى ابو سنة، تقديم ومراجعة مراد وهبة، المجلس الأعلى للثقافة (مصر)،ط1، 1997.

4- جون لوك ، في الحكم المدني ، ترجمة ، ماجد فخري ، اللجنة الدولية لترجمة روائع ، بيروت ، 1959 .

المصادر باللغة الأجنبية :

1 - john Locke ,toleration of belief , Williams and the origins of political toleration a theses for MA, by Dennis Owen ,duke university, 2007 ,department of political, science.

المراجع باللغة العربية :

1- ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال. تحقيق: ألبير نصري نادر، بيروت، 1995.

2- أحمد مصطفى الحار ،دراسات في مذاهب علم النفس الحديث ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام ،[د-ت].

3- ادغار بيزاني، في مواجهة عدم التسامح، رسالة اليونسكو، يونيو 1992.

4- أشرف عبد الوهاب،التسامح الاجتماعي بين التراث و التغيير، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،2006 .

5- ألبير باية، تاريخ الفكر الحر، ترجمة، عاطف حلبي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1996.

6- إمام عبد الفتاح إمام ، جون لوك والمرأة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1999 .

7- أميرة مطر، الفلسفة السياسية: من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف بالقاهرة،ط5،1995

8- أمين الريحاني: أضواء على التعصب، من أديب إسحاق والأفغاني إلى نصيف نصار، دار الأمواج،1993.

9- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971.

10- بيتر .ب. نيكولسون، التسامح:كمثال أخلاقي، عن(مجموعة باحثين)، التسامح بين شرق و غرب، ترجمة ، إبراهيم العريس، دار الساقي للطباعة و النشر، بيروت،ط1، 1992.

11- توفيق الطويل، جون ستيوارت ميل، دار المعارف، القاهرة،[د.ت].

12- جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة بولس غانو، المكتبة الشرقية، 1972.

13- حسن علي إبراهيم، تربية التسامح وضرورة التكافل الاجتماعي، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب العاشر،1994-1995.

14- ريمون بولان، الحرية في عصرنا، ترجمة عادل العوا، دار طلاس، دمشق، 1993.

15- سمير الخليل ، التسامح في اللغات الغربية،عن (مجموعة من الباحثين)التسامح بين شرق وغرب، ، دار الساقي للطباعة و النشر، بيروت،ط1، 1992.

16- سيد عطاء الله مهاجراني، التسامح والعنف في الإسلام، ترجمة سالم كريم، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت،ط1، 2001.

17- عصام عبد الله ، المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2005.

18- علي أومليل ، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، دار التنوير، المركز الثقافي العربي، بيروت،1985.

19- فاروق عبد المعطي، جون لوك من فلاسفة الانجليز في العصر الحديث ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،1993.

20- قاسم الصراف، غياب المفاهيم التربوية في البيئة المدرسية، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي العاشر، الكويت، 1994-1995.

21- كارل بوبر، التسامح والمسؤولية الفكرية في التسامح بين الشرق والغرب، ترجمة إبراهيم العريس ، دار الساقي ، بيروت، 1992.

22- كريم متى، الفلسفة الحديثة عرض نقدي ، ليبيا الزاوية ، المكتبة الجامعية، ط2،1988.

23- ماجد الغرباوي: التسامح و منابع اللاتسامح، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد ، 2010.

24- محمد اركون، الإسلام واختلاف النموذج، رسالة اليونسكو، يونيو 1992.

25- محمد جابر الأنصاري، مفهوم التسامح في الثقافة العربية الإسلامية و انعكاساته على تربية الأطفال، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب العاشر، 1994-1995 .

26- محمدعابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1997.

27- هويدا عدلي، التسامح السياسي، المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، ط1، 2000.

المراجع باللغة الأجنبية :

1- david watton, political writings of john locke ,new yort pen guin,1993

2- jermy waldron , toleration an dits limits , swilliam , new york university and london 2008 , tolerance AS / incivilizational discou wedy brown.

3- john dunn ,lock (new yort: oxford university press, 1984.

4- John rawls , Citiwinship, toleration , and justice , princetion university press , 1979 .

5- Perez Zagorin, how the idea of toleration came to the west, princetion, university press,2008.

6- Susan meudus and David Eduords,on toleration, mourice gramton john locke and the case for toleration,Glarendon press Oxford,1987

7- terry constant Ronald ,john Locke, in the glorious, revolution ,1995

8- Voltaire: Dictionnaire philosophique, le chasseur obstrait, 2005,section2

الموسوعات والمعاجم والقواميس :

1- ابن منظور، لسان العرب ،قدم له الشيخ عبد الله العلايلي،ج3،دار الجيل،دارلسان العرب، بيروت 1408ه - 1988.

2- جميل صليبا ،المعجم الفلسفي ، ج1،،دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،1982.

3- الفيروزآبادي، قاموس المحيط، إعداد و تقديم ، محمد عبد الرحمان المرعشلي،دار إحياء التراث العربي للطباعة و النشر،بيروت،ط2 ،2010.

4- قاموس أكسفورد الحديث، انجليزي- انجليزي-انجليزي- عربي، ط8،2002 .

5- معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الأول، معهد الإنماء العربي، 1986.

6- منير البعلبكي، قاموس المورد ، دار العلم للملايين ، بيروت، 2005.

المجلات والجرائد :

1- توماس مارتتر ، الفضيلة النادرة ، مجلة التسامح ، العدد 17 ربيع 2007 .
www.attasamoh.net/articl.asp=413

2- عاطف حلبي، إشكالية التسامح، مجلة التسامح، العدد 18،سلطنة عمان ، 2007.

www.altasamoh.net/articl.asp

3- علي أسعد وطفة ، المضامين الإنسانية لمفهوم التسامح، الأسبوع الأدبي ، اتحاد الكتاب العربي، دمشق العدد 913،تاريخ 2004/06/26.

4- مهيدي النجار،التسامح وقبول الآخر، الحوار المتمدن، العدد 1233، 2006/8/5.

المواقع الالكترونية :

1- أماني ابو رحمة ، الواقع الراهن وسؤال التسامح : نظرة الى المستقبل ، المثقف www.almothaqaf.com العربي

2- توماس مارتتر ، الفضيلة النادرة ، مجلة التسامح ، www.attasamoh.net/articl.asp= 413 العدد 17 ، ربيع 2007.

3- إدريس هاني، التسامح، انها مسألة مفهوم، 2009/10/26، http://islammoasser.org

4- إعلان مبادئ بشان التسامح، جامعة مينسوتا، مكتبة حقوق الإنسان.
http://www.umn.cdu/humanrts/arabtolerance.htlm

5- جون ميلتون ،الأعمى صاحب الجنة المفقودة ، دار ليلى للنشر والتوزيع ، http://www.darlila.com

6- روجيه ووهاوس ، سيرة حياة وفكر جون لوك termar – ahlamontada.net/t516- topic

7- عبد السلام بن عبد العالي،من التسامح الى الضيافة، 2009/07/25 موقع الأوان
.http//www.alawan.org

8- عبد الملك منصور حسن المصعبي، في مفهوم التسامح أفكار أولية http://www.atida.org

9- عصر الاستنارة homebirzeit.edu/phil-cs/arabic/publicationsbook/light/html

10- محمد جميل احمد، حوار مع صديق إسلامي مستنير، دروب، 28 أغسطس2007،
http://www.doroub.com/?

11- محمد جميل احمد، حوار مع صديق إسلامي مستنير، دروب، 28 أغسطس2007،
http://www.doroub.com/?

12- المعرفة ، جيمس الثاني من انجلترا ، ص (1-13) ، http://www.marefa.org/index.php

13- هاشم صالح: المعركة التي لا بد منها: التعصب والإصلاح، الموقع تنوير. www.kwtanweer.com

فهرس الأعلام

(أ)

ابن رشد		(1)، (ص 25)
أبو زيت		(1)، (ص27)
اديب اسحاق		(2)، (ص24،19)
اراسم	Irasm	(1)، (ص16)
أفلاطون		(1)، (ص67)
أليكس تكنس فيري	Alex Tekenes Ferry	(1)، (ص73)
إمام عبد الفتاح إمام		(1)، (ص48)
أمين الريحاني		(2)، (ص24،20)
انطوني ماركس	Anthony Marcs	(1)، (ص73)
اونريه جابرييل ميرابو	honoré gabriel mirabeau	(1)، (ص6)
ايمانويل كانط	Emmauel Kant	(1)، (ص16)

(ب)

باربارا ارنيل	Barbara Arnille	(1)،ص(73)
باروخ سبينوزا	baruch spinoza	(7)، (ص 101،70،67،21،16،14،10)
برنتز	Brenz	(1)، (ص 40)
بودن	Boden	(1)، (ص71)
بيار بيل	Pierre Bayle	(1)، (ص94)

(ت)

تمستيوس	thompstios	(1)، (ص 10)
توما الاكويني	Thomas aquinas	(1)، (ص48)
توماس سدنهام	Thomas Sdnham	(1)، (ص48)
توماس هوبز	Thomas Hobbes	(2)، (ص52،43)

(ج)

جاك بنينين بوسويه	Jacque Bèninge boussuet	(2)، (ص26،18)
جان بودان	Jean Bodin	(1)، (ص42)
جانكلفيتش	Janklvic	(1)، (ص26)
جمال الدين الافغاني		(4)، (ص20)
جون بروست	Johne Broust	(1)، (ص92)
جون جاك روسو	Jean jacques rousseau	(3)، (ص101،16،13)
جون دن	Johne Dunn	(3)، (ص71،65،55)
جون رولز	Johne Rawls	(3)، (ص97)
جون ستوارت مل	johne stuart mill	(1)، (ص22)
جون سيلدن	Johne selden	(1)، (ص72)
جون كالفن	John calvin	(4) ، (ص 12 ،69،38،18)
جون لوك	John locke	(239) (ص12 ، 13، 16 ، 37، 38 ، 41 ، 42 ، 43 ، 44 ، 45، 46 ، 47 ، 48، 49 ، 50 ، 51 ، 52 ، 53 ، 54 ، 55 ، 56، 57 ، 58 ، 59 ، 60 ، 61 ، 62 ، 63، 64 ، 65،66، 67 ، 68، 70،69، 70 ،72 ، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80،

81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90،
91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100،
101)

جون ميلتون Johne Milton (2)، (ص65،70)

جيرمي والدرون jermy Waldron (2)، (ص73،93).

(د)

دنيس ديدرو denis didrot (1)، (ص6)

(ر)

راندال Randal (1)، (ص14)

روبرت بويل Robert Boyl (1)، (ص66)

روبرت فيلمر Robert Filmer (1)، (ص72)

ريمون بولان Raymond Poulain (1)، (ص16)

رينيه ديكارت René Descart (9)، (ص66،67)

(س)

سليمان البستاني (1)، (ص20)

سوزان مندس Susan Mendus (2)، (ص93)

(ع)

عبد الرحمان بدوي (4)، (ص47،51،94)

(غ)

غبن gobine (1)، (ص 8)

غوتفريد وليام ليبينيتز Gottfried Wilhelm Leibniz (1)، (ص67)

(ف)

فرنسوا ماري ارويه دي فولتير	François marie arouet dit voltaire	(8)،ص(13،14،16،19،21،28،32)
فريدريك هيجل	Freidrich hegel	(1)، (ص16)
فريديك نيتشه	Freidrich Nietzsche	(1)، (ص16)
الفيروز ابادي		(1)،ص(23)

(ك)

كارل بوبر	Karl popper	(2)، (ص31،32)
كيسلر	Kissler	(1)، (ص33)

(م)

مارتن لوثر	Martin Luther	(10) (ص38،39،40،41،69)
محمد اركون		(1)، (ص15)
محمد جابر الانصاري		(1)، (ص28)
ميلاد حنا		(1)، (ص31)

(ن)

نيكولا ميكافيلي	Nikhol Michiaveli	(1)، (ص42)

تم بحمد الله